(ISSN: 2356 - 9492)

الإطار القانوني لتحرير التجارة الدولية، وأثره على البيئة "دراسة تحليلية" في التنظيم القانوني للتجارة الدولية والتوجيهات الدولية، والقوانين الوطنية

دكتور/عمرو محمد فضلي
محاضر القانون التجاري
بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية
محام ومستشار قانوني

المستخلص:

استحوذت العلاقة بين التجارة والبيئة على اهتمام متزايد في علاقات التجارة الدولية، أدى ذلك إلى ارتفاع الوعي حول الحاجة إلى حماية البيئة. وقد تناولت نظم التجارة الدولية، بعض المعايير للمساعدة في التغلب على المشكلات البيئة من خلال بعض النصوص في اتفاقيات التجارة الحرة ؛ ونظرًا لاتساع مفهوم التجارة إذ لم يعد مقصورًا على السلع المادية أو الصناعية، فقد أصبحت تتناول تحريرًا للتجارة في المنتجات الزراعية والصناعية وفي الخدمات؛ قامت منظمة التجارة العالمية (WTO) بإنشاء لجنة التجارة والبيئة (CTE) في محاولة منها لترسيخ سبل الارتباط بين النظام التجاري المتعدد الأطراف، والنظام البيئي متعددة الأطراف؛ في ظل تحول معظم المجتمعات الحديثة إلى مجتمعات صناعية.

وقد ظهرت الشركات متعددة الجنسيات (MNC) على أثر زيادة الحاجة إلى تحرير التجارة ، والاتجاه نحو تدويل الإنتاج وإزالة العوائق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تلجأ العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى توطين استثماراتها في الدول النامية والأقل نموًا التي لا تفرض شروط بيئية مما أدى إلى تركها آثار سلبية على البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري، من مصادر التلوث الناتج الأنشطة التجارية. لذلك استندت الدراسة على إبراز عنصرين أساسين: **الأول:** التنظيم القانوني للتجارة الدولية وحماية البيئة. **الثاني:** أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة المحيطة بالأعمال التجارية. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق التدابير البيئية والوقائية على المشروعات الاستثمارية وتفعيل مبدأ الإفصاح في إطار تشريعات التجارة والاستثمار بالمواءمة مع التوجيهات الدولية للأعمال التجارية ومبادئ الاستثمار المسئول من أجل تعزيز التنافسية والائتمان التجاري، وارتفاع سعر السهم.

الكلمات المفتاحية: البيئة – منظمة التجارة العالمية – اتفاقيات التجارة الحرة – الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف – العلامة البيئية – الشركات متعددة الجنسيات – عولمة التجارة – تدويل الإنتاج – المشروع الاستثماري – المسئولية الاجتماعية – المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١ – دليل الاونستيرال التشريعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص ٢٠١٩ – مبادئ الحوكمة.

Abstract

The relationship between trade and the environment has gained increasing attention in international trade relations, which has led to a rise in awareness about the need to protect the environment. International trade systems have dealt with some standards to help overcome environmental problems through some texts in free trade agreements. And due to the expansion of the concept of trade, as it is no longer limited to material or industrial commodities, it has come to deal with the liberalization of trade in agricultural and industrial products and in services. The World Trade Organization (WTO) established the Committee on Trade and Environment (**CTE**) to consolidate the links between the multilateral trading system and the multilateral ecosystem; In light of the transformation of most modern societies into industrial societies.

Multinational corporations (**MNCs**) have emerged as a result of the increased need for trade liberalization, the trend towards internationalization of production, and the removal of obstacles to foreign direct investment, as many Multinational corporations resort to localizing their investments in developing and less developed countries that do not impose environmental conditions, which led to Leaving negative effects on the environment surrounding the investment project, from sources of pollution resulting from commercial activities.

To that end, this study comprises two tracks. **first**, the legal regulation of international trade and environmental protection. **second**, the impact of international trade liberalization on the environment surrounding business. The study concluded the need to apply environmental and preventive measures to investment projects and activate the principle of disclosure within the framework of trade and investment legislation in line with international directives for business and the principles of responsible investment to enhance competitiveness and commercial credit, and the rise in the share price.

Keywords : Environment - World Trade Organization - Free Trade Agreements - Multilateral Environmental Agreements- Environmental Label -Multinational Corporations - Globalization of Trade - Internationalization of Production - Investment Project - Social Responsibility - Business Guidelines 2011 - UNCITRAL Legislative Guide to Public-Private Partnership 2019 - corporate governance.

(ISSN: 2356 - 9492)

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا) [١]

(صدق الله العظيم)

مقدمة:

توفر نظم التجارة الدولية، معايير هامة للمساعدة في التغلب على المشكلات البيئة المتنامية ، من خلال دعم الروابط بين الاستدامة والتجارة؛ وتعد البيئة المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة [٢]، والمصدر الرئيس لكل مستلزمات الإنتاج، وتأتي في طليعة اهتمامات الدول، في ظل تحول معظم المجتمعات الحديثة إلى مجتمعات صناعية.

تتأثر حركة التجارة الدولية بالقواعد التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات والتي تنادي بتطبيق معايير معينة عند إنتاج السلع، ولقد أدرج موضوع البيئة في المفاوضات متعددة الأطراف؛ لوجود ارتباط وثيق بين النشاط التجاري والنظام البيئي؛ كون البيئة أحد أهم العناصر، عند تقييم أهداف المشاريع التجارية والاستثمارية؛ وبالرغم من أن التجارة الدولية تساعد على تعزيز الاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة عن طريق تحفيز استخدام الموارد المتجددة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية؛ إلا أنها يمكن أن تؤثر على البيئة بشكل سلبي من خلال زيادة حركة السفن والطائرات والقطارات؛ لذلك استحوذ الارتباط بين التجارة والبيئة على اهتمام متزايد في علاقات التجارة الدولية، أدى ذلك إلى ارتفاع الوعي حول الحاجة الماسة إلى حماية البيئة وإيجاد المعايير البيئية لتحقيق ذلك [٣].

أولًا: حماية البيئة والمفهوم الواسع للقانون التجاري:

اتسع مفهوم التجارة إذ لم يعد مقصورًا على السلع المادية أو الصناعية، فقد صارت تتناول تحريرًا للتجارة في المنتجات الزراعية الصناعية وفي الخدمات؛ حيث يتميز القانون التجاري بأنه متطور دومًا لمسايرة حركة التجارة الدولية، وطبقًا لمفهومه الواسع لم يعد يقتصر على الأعمال التجارية التقليدية بل أنه تطور ليشمل مسائل التجارة

---

(١) سورة طه، الآية ١١٤ .

(٢) وفقًا للمادة ١/١ من القانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وفقاً لآخر تعديل صادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٥.

(٣) مؤتمر المناخ المنعقد بشرم الشيخ (**cop27**)٢٠٢٢/١١: راجع الرابط التالي:

https://unfccc.int/cop27

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

التقليدية وكذلك الاستثمارية والتنموية، ويعد بلا شك أكثر فروع القانون المعنية بالاتفاقيات الملحقة باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية؛ فهو القانون المختص بتنظيم أنشطة الصناعة والتجارة.

وعقب مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ أصبحت البيئة قضية محورية، من خلال ربط البيئة وحمايتها بالاعتماد على عولمة التجارة، والسبب في ذلك أن القضايا البيئية لم تكن ضمن الأوليات عند إنشاء الجات ، لذلك ليس من المستغرب أن مسألة تأثير التجارة على البيئة الطبيعية لا تظهر بشكل بارز في الجات، ثم تغير الوضع بعد ذلك، وبدأت الدول تولي اهتمامًا كبيرًا لتأثير التجارة على البيئة واتخاذ التدابير لحمايتها؛ على أثر ضغط عولمة التجارة ومحاولات مواءمة المعايير وتوحيد القواعد التجارة الدولية [١]، في ظل تزايد عمليات تحرير التجارة الدولية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعاظم المشكلات البيئة؛ حيث إن جوهر قضايا البيئة ذات الصلة بالتجارة هو تحقيق توازن بين التنمية وبين الحاجة إلى الحفظ على البيئة.

وشهدت العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة تطورًا ملحوظًا من قبل منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص؛ ونتيجة ذلك، وافقت الدول الأعضاء على تأسيس لجنة التجارة والبيئة(CTE) ، وأصبحت العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة محور فعال في المناقشات التي استهدفت وضع معايير مستقبل التجارة العالمية [٢]؛ ونظرًا لتأثر حركة التجارة الدولية بالقواعد التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات؛ فقد أدى ذلك إلى تطبيق معايير معينة عند إنتاج السلع، مما أدى إلى تعزيز التوافق بين النظام التجاري الدولي والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة [٣]؛ وتنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها توجهات

---

(١) **Maryse C Grandbois**, Le droit de l'environnement et le commerce international : quelques enjeux determinants. Les Cahiers de droit, 40(3)1999 .P.545.
https://doi.org/10.7202/043561ar

(٢) راجع، تقرير مستقبل التجارة، التجارة العالمية في عصر جديد من تعدد الأطراف، الإصدار الرابع مركز دبي للسلع المتعددة ، ٢٠٢٢ ص١٥٢.
https://www.dmcc.ae/ar
آخر زيارة بتاريخ :٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) يعتبر الميثاق التأسيسي لمنظمة التجارة العالمية (مراكش) أداة للتنمية المستدامة؛ حيث تفيد المادة ٢٠ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في ضوء ديباجة اتفاق مراكش ١٩٩٤، بأن "التنمية المستدامة" هي هدف من أهداف منظمة التجارة العالمية.
Organisation mondiale du commerce, METTRE LE COMMERCE AU SERV\ICE DE L'ENVIRONNEMENT, DE LA PROSPÉRITÉ ET DE LA RÉSILIENCE,ONU Environnement (UNE) est désormais appelé Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE) après la publication du .rapport original en 2018.p.53.

(ISSN: 2356 - 9492)

متباينة من أجل تحقيق أهدافها التنموية ، وقد سعت بعض الدول المتقدمة في المغالاة في الاشتراطات البيئية [١]، والتي قد تشكل عائقًا أمام منتجات الدول النامية.

ثانيًا: أثر زيادة الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية على البيئة:

زيادة الحاجة إلى تحرير التجارة في السلع المادية اعتبارًا من عام ١٩٦٨، أدى إلى الاتجاه نحو تدويل الإنتاج عبر الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث أصبحت العملية الإنتاجية داخل المشروع الرأسمالي لا تتم على المستوى المحلي فقط ، وإنما أيضًا على المستوى العالمي كإطار لعملية الإنتاج الرأسمالي [٢] وهكذا خرجت إلى الوجود الشركات متعددة الجنسيات، كونها من أهم المواضيع المؤثرة في مجال تحرير التجارة والتنمية المستدامة وتدويل الإنتاج من خلال استغلال الثروات الطبيعية في الدول النامية، وهيمنتها على الإنتاج والتجارة على المستوى الدولي [٣]، وهو الأمر الذي يتطلب مواجهة في القوانين الوطنية؛ من خلال فهم العلاقة بين القانون التجاري، والمسئولية الاجتماعية للشركات، وتحديد الدور الذي تلعبه في إطار تشريعات الشركات والاستثمار.

يعد الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للشركات، من الأهداف الجوهرية للمحافظة على البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري في نطاق مبادئ الاستثمار المسئول؛ ونتيجة ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وأصبح من الركائز الأساسية التي يجب أن يؤسس عليها نظام قانوني شامل في كافة المجالات ومنها حماية البيئة، لارتباط الحوكمة والمسئولية الاجتماعية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات ارتباطاً وثيقاً لدعم الأعمال التجارية، والحد من المخاطر. ومن ثم ادرك المجتمع الدولي عواقب التدهور البيئي [٤]، مما أدى إلى محاولة الحد من أثر

WWW.WTO.ORG/FR / WWW.UNENVIRONMENT.ORG/FR

(١) https://globalecolabelling.net/eco/green-certification-by-country

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) يرى البعض أن أحكام اتفاقيات الجات تتضمن محاباة للرأسمالية العالمية على حساب سياسات التنمية التي تتبناها الدول النامية. إلا أنه في هذه البلدان ترتبط مصالح الرأسمالية التجارية بمصالح رأس المال العالمي.

راجع في تفصيل ذلك، هاني دويدار، اتفاقيات الجات في ضوء الفقه الإسلامي، ندوة تطور العلوم الفقهية: فقه رؤية العالم والعيش المشترك، المذاهب الفقهية والتجارب المعاصرة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان ،٢٠١٣، ص ٥١.

(٣) وليد وهبة، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات في ظل اقتصاديات العولمة والتكنولوجيا، المجلة الدولية للبحوث المتقدمة في القانون والحوكمة ، المعهد العالي لعلوم الإدارة ، بني سويف ، مجلد ٤ ، عدد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٨١.

(٤) التدهور البيئي لا يعد نتيجة حتمية للتطور الصناعي، فأعمال الزراعة قد تسبب أضرار بالغة بالبيئة نتيجة لإقدام عدد كبير من المزارعين على رش المحاصيل بالهرمونات وحرق مخلفات الزراعة.

محمد موسى، نظرة إلى موضوع القانون التجاري وأثره على البيئة، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول ٢٠١١م، ص٨٩٣.

الأعمال التجارية على البيئة وتفعيل دور المسؤولية المجتمعية للشركات متعددة الجنسيات ،حيث إنها تأتي في مقدمة الاهتمامات الوطنية والدولية لسببين: **الأول:** عولمة التجارة. و**الثاني:** التوجه نحو تدويل الإنتاج. ومع انتشار مفهوم العولمة بدأ المجتمع الدولي يفكر في إيجاد آلية قانونية اجتماعية من شأنها أن تساعد في التلطيف من الآثار السلبية لها، بداية من:" الميثاق العالمي لقطاع الأعمال ٢٠٠٠، مرورًا بالمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١، وصولًا إلى الدليل التشريعي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ٢٠١٩.

ومثلما تلعب اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف دورًا في حماية البيئة ،كذلك يمكن أن تلعب مبادئ الحوكمة الرشيدة معيار هام في إرساء القواعد الحاكمة لمراقبة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تعد أحد آثار تدويل الإنتاج ؛ لذلك يتعين إبراز دور الشركات متعددة الجنسيات في إطار مبادئ الاستثمار المسئول اجتماعيًا ؛ حيث إنها أصبحت في مقدمة اهتمامات الشركات بسبب عولمة طبيعة الأعمال ، وتلافي الآثار السلبية التي تتعرض لها البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري على أثر الأنشطة التجارية والصناعية ؛ إذ أن الأزمات المالية وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات ، لما تمثله من أهمية في ظل ما يشهده العالم من التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي وجذب رؤوس الأموال.

إشكاليات البحث:

١. مشكلة الأضرار المترتبة على الأنشطة التجارية والصناعية وخصوصًا المواد الخطرة على البيئة.
٢. مشكلة تفعيل مبادئ الاستثمار المسئول اجتماعيًا، ودورها في تعزيز التنافسية والائتمان التجاري وارتفاع قيمة السهم.
٣. مشكلة الأضرار المترتبة على الأنشطة الاستثمارية نتيجة الحاجة الملحة لتحرير التجارة وتدويل الإنتاج؟
٤. مشكلة عدم وجود قواعد إلزامية في التشريعات المصرية، وعلى وجه التحديد قانون الشركات أو قانون الاستثمار أو قواعد الحوكمة لمراقبة أنشطة المشروعات الاستثمارية (الشركات متعددة الجنسيات)؛ والحد من آثارها السلبية على البيئة.

تساؤلات البحث:

تتطلب معالجة إشكالية الأضرار البيئية المترتبة على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، مواجهة العوائق التي تعتريها خصوصًا في ظل تحرير التجارة الدولية وتدويل الإنتاج، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على

(ISSN: 2356 - 9492)

التساؤلات الآتية:

١. هل يمكن للتنظيم القانوني للتجارة الدولية أن يقدم معالجة قانونية لآثار التدهور البيئي في ظل النظام البيئي متعدد الأطراف؟
٢. هل يمكن للمعايير البيئية في ضوء الأهداف التجارية أن تحقق التوازن بين البيئة والتجارة الدولية؟
٣. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المسئولية الاجتماعية في الحفاظ على البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري؟
٤. هل توفر مبادئ حوكمة الشركات، الحماية المناسبة للبيئة المحيطة بالمشروعات الاستثمارية؟

صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات هذا البحث في النقاط التالية:

١. طبيعة موضوع الدراسة تتطلب التعرض لمحورين: **الأول:** دور نظم التجارية الدولية في حماية البيئة. **والثاني:** أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة المحيطة بالأعمال التجارية.
٢. ضرورة تناول التوجيهات الدولية لأهميتها القصوى في معالجة أثر الأعمال التجارية على البيئة.
٣. ضرورة التعرض للاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة والاتفاقيات متعددة الأطراف المرتبطة بحماية البيئة، ومبادئ الاستثمار المسئول، والتوجيهات الدولية للأعمال التجارية.

الهدف من البحث وأهميته:

يعنينا في هذه الدراسة على وجه الخصوص التوصل إلى معالجة قانونية ملائمة لحماية البيئة المحيطة بالأعمال التجارية، من مصادر التلوث وما يترتب عليها من أضرار بالغة على البيئة. ويرجع الهدف من الدراسة إلى ضرورة إبراز الدور الهام للمشروعات الاستثمارية في تحقيق المشاركة التكاملية بين قطاع الأعمال والمجتمع نظرًا لخطورة التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة التجارية الصناعية، وذلك في إطار التنظيم القانوني للتجارة الدولية، ومبادئ الاستثمار المسئول والتوجيهات الدولية للأعمال التجارية وقواعد الحوكمة. **ويكتسب البحث** أهميته من وجهان: **الأول:** تحسين الظروف البيئية المحيطة بالمشروع الاستثماري؛ كونه شريك أساسي في التنمية المستدامة. **الثاني:** تفعيل المسئولية الاجتماعية في المجال البيئي في إطار مبادئ حوكمة الشركات، مما يعود بالإيجاب على تعزيز التنافسية والائتمان التجاري.

نطاق البحث:

نظراً لأهمية تحديد نطاق البحث، سنبين ذلك وفقاً لما يلي:

١. **النطاق الموضوعي:** بيان النصوص المتعلقة بحماية البيئة في اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات البيئية

متعددة الأطراف، ودور منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص. وأثر الاشتراطات البيئة على تحرير التجارة الدولية ودور الأعمال التجارية في معالجة التدهور البيئي. والتطرق إلى آثار تدويل الإنتاج عبر الشركات متعددة الجنسيات، وسبل الحفاظ على البيئة المحيطة الأعمال التجارية.

٢. **النطاق الزمني:** تناولت الدراسة أوجه حماية البيئة في نظم التجارة الدولية والتوجيهات الدولية للاستثمار المسئول ومبادئ الحوكمة خلال الفترة الزمنية من ١٩٧٢ إلى ٢٠٢٠.

الدراسات السابقة:

تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وقد جاءت هذه الدراسات خلال فترة زمنية من (٢٠٠٥) إلى (٢٠٢٢)، وحرصاً على عدم التصدي لدراسة نقاط تناولها الباحثون من قبل ؛ سنرصد أهم الدراسات السابقة، مع بيان أهدافها ونتائجها، وجوانب الاختلاف والاتفاق والإضافات التي تناولتها هذه الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية التي تناولت محور: التنظيم القانوني للتجارة الدولية والبيئة:

١. محمد موسى، ٢٠١١، الموسومة بـ: " نظرة إلى موضوع القانون التجاري وأثره على البيئة ":

تهدف إلى معالجة أثر القانون التجاري على البيئة، ومن أبرز نتائجها: أن التنظيم الحالي للأعمال التجارية يتوافق مع ما لحق بالمجتمع الدولي من تطور. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تناول الأثار السلبية التي أدت إلى التدهور البيئي. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والقيود التجارية ومنها العلامات البيئية. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٢. حاتم سعيد، ٢٠١٨، الموسومة بـ: " الأعمال التجارية وانعكاساتها على التلوث البيئي":

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات الأعمال التجارية على التلوث البيئي، ومدى فاعلية التشريعات الحالية في مواجهة التلوث البيئي المتزايد، وإيجاد الحلول المناسبة لها. ومن أبرز نتائجها: أن العلاقة بين العمليات الإنتاجية والتلوث البيئي علاقة متشعبة، ويرتبطا مع بعضهم البعض بشكل مباشر. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، فيما يتعلق بتناول أثر الأنشطة التجارية على البيئة. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع

(ISSN: 2356 - 9492)

الاستثماري على البيئة.

٣. **هاني دويدار، ٢٠١٨، الموسومة بـ :" تطور القانون التجاري في ظل التنظيم القانوني للتجارة الدولية":**
تهدف إلى بحث مدى تأثر القانون التجاري بالتنظيم القانون للتجارة الدولية، ومن أبرز نتائجها: أن تطور القانون التجاري يسير في اتجاه توحيد القواعد المنظمة للتجارة في جميع أنحاء العالم تحت هيمنة مفاهيم القانون الأنجلو أمريكي على هذا التوحيد. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، فيما يتعلق أثر أنشطة الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات التجارة العالمية التجارية في تطوير المفاهيم. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٤. **والي عبد اللطيف، بوسته جمال ٢٠١٩: الموسومة بـ: "المنظمة العالمية للتجارة ودورها في عولمة الوعي البيئي":**
تهدف إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى تحقيق التوازن بين تحرير التجارة الخارجية وحماية البيئة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، ومن أبرز نتائجها: عدم تقديم لجنة التجارة والبيئة الحماية الملائمة. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، فيما يتعلق بدور منظمات التجارة العالمية التجارية وعلى وجه الخصوص لجنة التجارة والبيئة. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا، من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٥. **نزار بلال، ٢٠٢٢ ، الموسومة بـ: "دور الاتفاقيات ومنظمات التجارة الدولية في حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة":**
تهدف إلى تحليل القواعد التي تؤسس لحماية البيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات متعددة الأطراف، ومن أبرز نتائجها: أن منظمة التجارة العالمية أرست أسس النظام الجديد للتجارة العالمية. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، فيما يتعلق بدور منظمة التجارة العالمية في حماية البيئة. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء

التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

ثانيًا: الدراسات العربية التي تناولت محور آثر تحرير التجارة الدولية على البيئة المحيطة بالأعمال التجارية:

١. **محمد الخطيب، ٢٠٠٥، الموسومة بـ:" طبيعة الجانب القانوني في المسئولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC)(2000)".**

تهدف إلى بيان طبيعة وخصوصية الجانب القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تسليط الضوء على هذا الجانب وفق رؤية المشرع الدولي التي وردت في الميثاق العالمي لقطاع الأعمال ٢٠٠٠. **ومن أبرز نتائجها** أنه من غير المنطقي أن يؤسس المشرع الدولي خطاب قانوني خاص لهذه الشركات دون أن يؤسس سياسة قانونية خاصة بها. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تناولها الميثاق العالمي لقطاع الأعمال ٢٠٠٠. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٢. **رسلان خضور، ٢٠١١ الموسومة بـ :" المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال".**

تهدف إلى تعظيم دور المسئولية الاجتماعية من أجل تأمين مشاركة عادلة في نتائج النشاط الاقتصادي في ظل عدم مساهمة قطاع الأعمال في هذا البعد بشكل فعال، **ومن أبرز نتائجها** إن التزام قطاع الأعمال بمسئولياته الاجتماعية لا تقف عند التبرعات الخيرية بل تتجاوز إلى مجالات واسعة للعمل المجتمعي ومبادئ أساسية يلتزم بها قطاع الأعمال من أجل تجنب الأضرار البيئية. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تناولها المسئولية الاجتماعية للشركات. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٣. **تريش حسينة ٢٠١٥، الموسومة بـ :" نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات" .**

تهدف إلى إلقاء الضوء على جهود أهم الدول الرائدة في مجال إرساء الإطار القانوني لحوكمة الشركات

(ISSN: 2356 - 9492)

ومن أهم نتائجها: أن تطبيق حوكمة الشركات لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك مناخ وبيئة تضمن ذلك، وهذا ضمن الأطر التشريعية، والتي تتمثل في تحقيق خمسة أهداف: إطار قانوني متكامل، قطاع مصرفي يعمل بكفاءة، وجود أسواق تنافسية، ونظم ضريبية واضحة، نظام قضائي مستقل؛ وهذا ما لمسته الدراسة في الدول التي احتلت مركز الريادة في مجال تطبيق حوكمة الشركات ، ومنها: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة ، وفرنسا وألمانيا. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تناولها قواعد حوكمة الشركات. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٤. **الصالحين العيش، ٢٠١٦، الموسومة بـ: حوكمة الشركات بين القانون واللائحة".**

تهدف إلى تناول موضوع حوكمة الشركات لتحديد معالم نظام قانوني متكامل لها، **ومن أبرز نتائجها** أن التنظيم التشريعي لحوكمة الشركات في الدول العربية غامض بالنسبة للشركات التجارية، فلوائح الحوكمة لم تأتي بقواعد كافية للمساعدة في بلوغ غايات الإدارة الرشيدة. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تناولها قواعد حوكمة الشركات. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا، من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٥. **رحمون أمين، ٢٠١٧ الموسومة بـ : "النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات" .**

تهدف إلى التعريف بالشركات متعددة الجنسيات، ومحاولة معرفة إن كان هناك تشريع قد أخضعها لقواعده وتنظيم استثماراتها، **ومن أبرز نتائجها:** صعوبة إخضاع هذه الشركات لنظام قانوني معين وإلا خصها بنصوص قانونية تنظم عملها وأرباحها والتزاماتها تجاه الدول المضيفة؛ **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تناولها الميثاق العالمي لقطاع الأعمال ٢٠٠٠. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٦. **سهيلة زوين، ٢٠١٨، الموسومة بـ :" النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات"** .

تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الشركات متعددة الجنسيات في مجال التجارة الدولية وإبراز آثارها في الدول النامية، **ومن أبرز نتائجها:** أن الشركات متعددة الجنسيات نوعًا من الاستثمار الأجنبي المباشر يمتد نشاطها في إطار استراتيجية الشركة الأم وفي الغالب تكون آثارها سلبية على الدول النامية. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تعرضها للآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٧. **محفوظ لويزة، قاسمي نبيلة، ٢٠١٨/٢٠١٩، الموسومة بـ: "النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات".**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل التجارة الدولية في الدول النامية، و بيان الإطار القانوني والفقهي والاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، **ومن أبرز نتائجها** جعل القواعد والمبادئ التي جاءت بها مدونات السلوك المنظمة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات قواعد ملزمة. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تناول موضوع الشركات متعددة الجنسيات بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

٨. **مسعود عطا، الموسومة بـ: " دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٢٠ ".**

تهدف إلى الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة، **ومن أبرز نتائجها** أن الحوكمة مصطلح مدلوله مركب يشمل عناصر تعتبر أساسيات للاستغلال الأمثل للموارد الموجودة، وإدارتها وفق معايير الشفافية والمراقبة، والاستدامة. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، في تناولها دور حوكمة الشركات تجاه البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة

(ISSN: 2356 - 9492)

الأطراف. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

ثالثًا: الدراسات الأجنبية التي تناولت القانون التجاري الدولي والبيئة:

1. **Maryse C Grandbois,1999 ,**titled, Le droit de l'environnement et le commerce international :

تهدف إلى تقديم بعض التوضيحات عن نطاق حماية البيئة في ضوء القيود التجارة ونظم التجارة الدولية، **ومن أبرز نتائجها:** أنه لايزال يوجد العديد من التساؤلات التي تتطلب المزيد من التوضيح وضرورة إعادة النظر من قبل لجنة التجارة والبيئة في مسألة تنسيق المعايير بالنسبة لوضع العلامات البيئية. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة في تناولها للجنة التجارة والبيئة، والعلامات البيئية. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والقيود التجارية ومنها: العلامات البيئية. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

2. **David N. Smith, 2010. titled,** The Way We Think: Ethics, Health, and the Environment International Business.

تهدف إلى بيان أسس المسئولية الاجتماعية في سياق الأعمال التجارية، وأسباب إلقاء المسئولية الاجتماعية على الشركات متعددة الجنسيات ومن أبرز نتائجها أن النظام القانوني للشركة يجمع بين تعدد القواعد القانونية، دون تحقيق الغاية المرجوة منه. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والقيود التجارية ومنها: العلامات البيئية. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

3. **Gregory C Shaffer ,2014, titled,** The World Trade Organization Under Challenge: Democracy and the Law and Politics of the WTO's Treatment of Trade and Environment Matters.

تهدف إلى دراسة كيفية تعامل منظمة التجارة العالمية مع قضايا التجارة والبيئة من خلال لجنة متخصصة للتجارة والبيئة (CTE)، **ومن أبرز نتائجها** أن تفسير الجمود داخل CTE يكمن في النزاعات بين الدول بشأن الاشتراطات البيئة وإزالة الحواجز التجارية. **وتتفق** هذه الدراسة مع الدراسة في تناولها للجنة التجارة والبيئة. بينما رصدت هذه الدراسة أوجه الارتباط بين البيئة والأنشطة التجارية في ضوء قواعد منظمة التجارية العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والقيود التجارية ومنها: العلامات البيئية. كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة في ضوء التوجيهات الدولية للاستثمار المسئول اجتماعيًا؛ من أجل إبراز أهمية تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة.

التعليق على الدراسات السابقة بشكل عام:

تناولت الدراسات السابقة بعض النقاط الخاصة بهذه الدراسة؛ حيث جاء بعضها يتناول اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ودورها في حماية البيئة، والبعض الآخر يتحدث عن الشركات متعددة الجنسيات، وقواعد حوكمة. بينما تناولت هذه الدراسة دور التنظيم القانوني للتجارة الدولية وأهداف المسئولية الاجتماعية، والتوجيهات الدولية للأعمال التجارية ومبادئ حوكمة الشركات في نفس الوقت لأهمية الربط بينهما، لمحاولة الوصول إلى أوجه الحماية الملائمة للبيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري، **وبشكل عام أوجه الاختلاف السابقة** لا تقلل من أهمية الدراسات السابقة، كونها تعتبر نقطة الانطلاق نحو تطوير مفاهيم التجارة الدولية في إطار التنمية المستدامة؛ وتوسيع نطاق مبادئ الحوكمة إلى البيئة المحيطة بالأعمال التجارية.

منهج البحث:

تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لدراسة نصوص اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وعلى المستوى الوطني قوانين الاستثمار والشركات بالتزامن مع التشريعات البيئية لارتباطهما الوثيق بتنظيم أنشطة الصناعة والتجارة، بالتزامن مع التوجيهات الدولية الخاصة بالاستثمار المسئول اجتماعيًا والأعمال التجارية ومبادئ الحوكمة ؛ حيث إنه المنهج الأكثر ملاءمة لاستخلاص معالجة قانونية لآليات حماية البيئة المحيطة بالأعمال التجارية.

خطة البحث:

لا يمكن التوصل إلى معالجة قانونية ملائمة لآثار تحرير التجارية الدولية على البيئية ، دون التعرض إلى جانبين: **الأول:** قواعد التجارية الدولية المتعلقة بتحرير التجارة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. **والثاني:**

(ISSN: 2356 - 9492)

أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة المحيطة بالأعمال التجارية.

على ضوء ما سبق، رأينا تقسيم البحث إلى بابين:

الباب الأول: التنظيم القانوني للتجارة الدولية وحماية البيئة.

الفصل الأول: حماية البيئة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثاني: ترسيخ الاعتبارات البيئية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف.

الباب الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة المحيطة بالأعمال التجارية.

الفصل الأول: الشركات متعددة الجنسيات، ومبادئ الاستثمار المسئول اجتماعيًا.

الفصل الثاني: آليات حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري.

الباب الأول

التنظيم القانوني للتجارة الدولية، وحماية البيئة

تمهيد وتقسيم:

اتسع مفهوم التجارة إذ لم يعد مقصورًا على السلع المادية أو الصناعية فقد صارت تتناول تحريرًا للتجارة في المنتجات الزراعية الصناعية وفي الخدمات [١]، وقد انتهت جولة أورجواي [٢]، وتوصلت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية ، كمؤسسة دولية متخصصة في تطبيق هذه الاتفاقيات، وتنظيم التبادل التجاري؛ من أجل تحرير التجارة [٣]؛عوضًا عن ميثاق هافانا [٤]. ويتميز القانون التجاري بأنه متطور دومًا لمسايرة حركة التجارة الدولية ،

(١) هاني دويدار، تطور القانون التجاري في ظل التنظيم القانوني للتجارة الدولية، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية مجلد ١ العدد ١، ٢٠١٨ ص ٢١.

(٢) معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية هي نتيجة مفاوضات جولة أوروجواي ١٩٨٦-١٩٩٤ ، التي تم التوقيع عليها في اجتماع مراكش في أبريل ١٩٩٤.

https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/legal_e.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) يقصد بمبدأ حرية التجارة العالمية، بأن العالم سيشهد درجة أعلى من التحرير في المعاملات التجارية بين الدول بالمقارنة بالوضع السابق لاعتبارات عديدة ومنها: تخفيضات في التعريفات الجمركية بالنسبة لكثير من المنتجات، وهذا يعني أن الدول الأعضاء ملزمة بتخفيض التعريفات الجمركية التي كانت مفروضة على استيراد السلع المصدرة إليها، وما تضمنته الاتفاقيات الدولية من التزامات بإزالة الكثير من القيود غير التعريفية أو تخفيضها.

راجع في تفصيل ذلك، نزار بلال، دور الاتفاقيات ومنظمات التجارة الدولية في حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول/ التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ألمانيا – برلين ١٩-٢٠٢٢/٦/٢٠، ص ٥، ومابعدها.

(٤) تعتبر منظمة التجارة الدولية واحدة من الأعمدة الأساسية لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عقد في هافانا ١٩٤٨ مؤتمر الأمم المتحدة ، والذي كان من شأنه أن ينشأ قواعد واسعة تحكم التجارة والاستثمار وفي غضون ذلك، دخلت اتفاقية إلغاء استخدام حصص الاستيراد وخفض التعريفات الجمركية على تجارة البضائع، التي تفاوضت عليها ٢٣ دولة في جنيف في عام ١٩٤٧، حيز التنفيذ باسم اتفاقية الجات في ١ يناير ١٩٤٨، وكان من المقرر أن تصبح اتفاقية الجات جزءًا من ميثاق هافانا لمنظمة التجارة الدولية الذي تم التفاوض عليه خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الذي عقد في كوبا في الفترة من ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٢٤ مارس ١٩٤٨. و نظرًا لأن ميثاق هافانا لم يدخل حيز التنفيذ ، فقد ظلت اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ سارية المفعول مؤقتًا حتى أصبحت أحكامها جزءًا من اتفاقية الجات ١٩٩٤ ، وهي نفسها أحد مكونات اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/legal_e.htm#GATT94

(ISSN: 2356 - 9492)

وطبقًا لمفهومه الواسع لم يعد يقتصر على الأعمال التجارية التقليدية، بل أنه تطور ليشمل مسائل التجارة التقليدية وكذلك الاستثمارية والتنموية، ويعد بلا شك أكثر فروع القانون المعنية بالاتفاقيات الملحقة باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية؛ فهو القانون المختص بتنظيم أنشطة الصناعة والتجارة [١]، وفي الحقيقة واقع التطور الذي أصاب الحياة الاقتصادية فرض بالضرورة اتساع نطاق القانون التجاري، ولم يكن النطاق الضيق للقانون التجاري إلا مرحلة من مراحل تطوره [٢].

ومنذ مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ أصبحت البيئة قضية ذات أولية قصوى [٣]، وتوالت بعد ذلك المؤتمرات الدولية حول البيئة، وعقد مؤتمر دولي هام حول البيئة والتنمية بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل ١٩٩٢ ، ويعتبر المبدأ الثاني من إعلان ريو جانيرو من أهم المبادئ التي صرح بها ، والذي يوجب على الدول أن تضمن ألا تتسبب عند استثمار مواردها أضرارًا بيئية لدول أخرى. وتضمن المبدأ السابع، التوصية بالتعاون بين الدول في حماية البيئة بأن تعترف الدول الصناعية بالمسؤولية الواقعة على عاتقها، من أجل التنمية [٤]، وذلك من خلال تحديد سبل تقدم التجارة العالمية دون المساس بالبيئة، حيث تجلى الهدف من ذلك إلى ضرورة ضبط المعاملات

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(١) هاني دويدار، تطور القانون التجاري في ظل التنظيم القانوني للتجارة الدولية، المرجع السابق ، ص ٢٤.

(٢) محمد موسى ، المرجع السابق. ص ٨٤٣.

(٣) يُعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة لعام ١٩٧٢ المنعقد في ستوكهولم هو أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية، والذي تضمن ٢٦ مبدأ، وضعت القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية وكان بداية حوار بين الدول الصناعية والدول النامية حول الصلة بين النمو الاقتصادي وتلوث الهواء والماء والمحيطات والآبار. وتضمنت خطة العمل ثلاث فئات رئيسية: أ- برنامج التقييم البيئي العالمي (خطة المراقبة)؛ ب- أنشطة الإدارة البيئية. ج- التدابير الدولية لدعم أنشطة التقييم والإدارة المنفذة على المستويين المحلي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، قُسمت هذه الفئات إلى ١٠٩ توصية.

راجع، في تفصيل ذلك، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة، ٥ – ٦ يونيو ١٩٧٢، ستوكهولم.

متاح على الرابط التالي:

https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) يعتبر مؤتمر ريو جانيرو ١٩٩٢ ، الخطوة الأهم نحو تكريس حماية حقيقية للبيئة، حيث تركزت النقاشات على المسائل المرتبطة بالبيئة، وقد سجل المؤتمر مشاركة ١٧٨ دولة.

راجع في تفصيل ذلك، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو ٣-١٤ يونيو ١٩٩٢، المجلد الأول ، ص ٣.

متاح على الرابط التالي:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N92/836/53/IMG/N9283653.pdf?OpenElement

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

والاستثمارات التجارية، الأمر الذي تبنته منظمة التجارة العالمية من خلال إرساء نظام عالمي جديد ينظم التجارة الدولية في إطار حماية البيئة، وذلك بتحرير التجارة الدولية مما استوجب تضافر الجهود لمواجهة تحديات حماية البيئة عقب مؤتمر ريو جانيرو ١٩٩٢ واتفاق مراكش ١٩٩٤ ؛ وأصبحت العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة أقرب، من خلال ربط البيئة وحمايتها بالاعتماد على عولمة التجارة [(١)]. **وفي هذا الصدد يتعين طرح التساؤل الآتي:** هل يمكن للتنظيم القانوني للتجارة الدولية أن يقدم معالجة قانونية لآثار التدهور البيئي في ظل النظام البيئي متعدد الأطراف؟ وللإجابة على هذا التساؤل؛ رأينا تقسيم هذا الباب إلى فصلين:

الفصل الأول: حماية البيئة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثاني: ترسيخ الاعتبارات البيئية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف.

الفصل الأول

حماية البيئة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية

تمهيد وتقسيم:

توفر نظم التجارة الدولية، معايير هامة للمساعدة في معالجة المشكلات البيئة المتنامية ، وتعمل منظمة التجارة العالمية على ذلك من خلال دعم الروابط بين الاستدامة والتجارة الدولية[(٢)]؛ حيث تعتبر حماية البيئة من الموضوعات التي تأتي في طليعة اهتمامات الدول، في ظل تحول معظم المجتمعات الحديثة إلى مجتمعات صناعية [(٣)].وعلى ضوء ذلك، رأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: قصور قواعد الحماية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني: تأسيس لجنة التجارة والبيئة.

المبحث الأول

قصور قواعد الحماية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تناولت منظمة التجارة العالمية موضوع حماية البيئة، وبالرغم من ذلك البيئة ليست جزءًا من جدول الأعمال

(١) **Maryse C Grandbois**, Op, Cit, P.547.

(٢) **Organisation mondiale du commerce**, Op, Cit, P.3.

(٣) محمد موسى، المرجع السابق، ص٨٦٢، ومابعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

الداخلي للمنظمة [١]، ولا من الموضوعات الجديدة مثل: الاستثمار والمنافسة؛ إذ تظل البيئة في فئة الموضوعات الأخرى، مثل: المعايير الاجتماعية وقد تكون موضوعًا قابل للمفاوضات [٢]،وتهدف إلى تقليل الحواجز أمام التجارة الدولية، بهدف حماية البيئة والتنمية المستدامة، علمًا بأنها ليست ظاهرة حديثة [٣]. وفي الواقع يوجد العديد من النصوص المرتبطة بحماية البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[٤]؛ وخاصة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) [٥]، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والاتفاقية المتعلقة بالعوائق الفنية أمام التجارة (TBT) ، وسنبين ذلك على النحو الآتي:

١. الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ١٩٤٧:

ورد في مقدمة اتفاقية منظمة التجارة العالمية ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد العالمية طبقًا لأهداف التنمية المستدامة، من أجل حماية البيئة وتعزيز أدواتها حمايتها بطريقة تتوافق مع احتياجات التنمية، والاتجاه العام لاتفاقية الجات هو الحرص على الخفض المتوالي للرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز التجارية لما له من أثر

---

(١) لم تتضمن وثيقة الجات أحكام تتناول الحماية البيئية بوضوح؛ لأن البيئة لم تكن مدرجة في جدول أعمالها عندما تم التوقيع على اتفاقية الجات في عام ١٩٤٧. وعندما أصبحت الاهتمامات البيئية قضايا دولية في السبعينيات، لم يتم الإعلان عنها داخل GATI ، ولكن من خلال الأمم المتحدة ("UN"). استعدادًا لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٧٢ حول البيئة البشرية، ووافق أعضاء GATI على تشكيل مجموعة عمل EMIT "لفحص أي مسائل محددة ذات صلة بالجوانب التجارية لتدابير مكافحة التلوث وحماية البيئة.

Gregory C Shaffer, The World Trade Organization Under Challenge: Democracy and the Law and Politics of the WTO's Treatment of Trade and Environment MattersHarvard Environmental Law Review, Vol. 25, p. 1-93, Winter 2001, 94 Pages Posted: 26 Oct 2005 Last revised: (2014).p17.

(٢) ورد ضمن أهداف اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية المحافظة على البيئة وحمايتها .

هاني دويدار، اتفاقيات الجات في ضوء الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص ٧.

(٣) **Organisation mondiale du commerce**, Op, Cit, P.48.

(٤) تغطي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية السلع والخدمات والملكية الفكرية، وتوضح مبادئ تحرير التجارة والاستثناءات المسموح بها، وتشمل التزامات الدول بتخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من القيود التجارية، وفتح أسواق الخدمات وتطالب الحكومات بجعل سياساتها التجارية شفافة من خلال إخطار منظمة التجارة العالمية بالقوانين السارية والتدابير المعتمدة.

https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/agrm1_e.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٥)**ويطلق عليها اختصارًا (GATT)** **General Agreement on Tariffs and Trade**

https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_02_e.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

إيجابي على تحرير التجارة الدولية، ومنه تم وضع مبدأ إلغاء القيود الكمية بمقتضى المادة (١١) من الاتفاقية نفسها، من خلال منع الدول المشاركة في اتفاقية الجات عن استخدام القيد الكمي، أي تحديد الواردات بكمية معينة في أساليب التعامل التجاري مع البلدان العالمية ، والمادة ١١ تحظر هذه القيود بهدف تشجيع الدول الأعضاء لتحويلها إلى حقوق جمركية والتي هي أكثر شفافية ودّقة في التبادل التجاري، ومن وجهة نظر بيئية يعد إلغاء القيود الكمية أيضا مشكلة صعبة لأن أعمال هذا المبدأ يؤثر على مثل هذه الإجراءات، كخطر تصدير السلع الزراعية من الدول التي تعاني نقص في الغذاء، وتعتبر هذه المادة من بين المحاور الهامة التي تتخذ للمناقشات حول التجارة والبيئة [١].

ورصدت المادة (٢٠) من اتفاقية الجات ١٩٤٧، عدد من التدابير والإجراءات التي تشكل استثناء لمبادئ الاتفاقية وأحكامها يمكن للأطراف المتعاقدة اتخاذها، بشرط ألاّ تكون غير مبرّرة لكي لا تستخدم كحوافز تجارية، إذ تشير الفقرة (ب) إلى أنه يسمح باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية صحة وحياة الإنسان والحيوان والحفاظ على النبات ، ويعني ذلك من نص هذه الفقرة أنه يجوز للدولة استخدام أدوات تجارية ضد بعض السلع الأجنبية التي تهدد سلامة الاعتبارات السابقة، كما أنّ الدولة تطبق ذات القواعد على منتجاتها الوطنية ، وتنص الفقرة (خ) على الإجراءات المتعلقة بالثروات الطبيعية القابلة للنفاذ [٢].

لذلك يسمح للدولة بتطبيق تدابير تقييدية على التجارة عندما تكون هذه التدابير ضرورية لحماية صحة وحياة الإنسان والحيوان ، وكذلك الحفاظ على النباتات [٣] ، أو عندما تتعلق هذه التدابير بالحفاظ على الموارد الطبيعية [٤].ونؤكد في هذا السياق أن منظمة التجارة العالمية لا تختص بحل النزعات المتعمقة بالبيئة، وإنما هي منظمة تعنى بمختلف الجوانب التجارية للنظام التجاري الدولي، ولكن مع تداخل العلاقة بين البيئة والتجارة وزيادة الخلافات والتعارض بين أحكام وقواعد التجارة الدولية والقانون الدولي البيئي، لجأ النظام التجاري الدولي إلى حل هذه القضايا في إطار منظمة التجارة العالمية [٥]، **ومنها أربع منازعات تجارية:**

(١) راجع، يحياوي سميرة، يحياوي كهينة: مكانة قواعد حماية البيئة في ظل التجارة الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص :قانون للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، الجزائر، (٢٠١٥/٢٠١٦) ، ص ٨ .

(٢) يحياوي سميرة، يحياوي كهينة: المرجع نفسه ص ٤، ومابعدها .

(٣) وفقًا للمادة (٢٠/ب) من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ١٩٩٤.

(٤) المادة العشرون (٢٠/جـ) من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ١٩٩٤.

(٥) راجع، والي عبد اللطيف ، بوسته جمال: المنظمة العالمية للتجارة ودورها في عولمة الوعي البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول ، ٢٠١٩ ص ٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأولى : قضية الغازولين المعاد تركيبه، وهي أول قضية تنظرها هيئة الاستئناف، وقد شددت على أن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لا ينبغي أن تفَسر بمعزل حقيقي عن القانون الدولي العام. **الثانية: قضية الهرمونات البقرية**، قبلت هيئة الاستئناف أن المبدأ التحوطي ينعكس في المادة ٧/٥ من الاتفاق المعني بالتدابير الصحية والصحة النباتية؛ ولاحظت كذلك أن المادة ٧/٥ لم تَجُبْ أهمية هذا المبدأ. وهكذا يكون هذا القرار قد اعترف بدورٍ مبادئ القانون البيئي الدولي في تفسير قانون التجارة العالمية. **والقضية الثالثة: الأوروبيان وسلاحف الماء**، قامت هيئة الاستئناف بفحص العديد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وتشمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، واتفاقية (CITES) لتفسير الأحكام الواردة في المادة (٢٠/ز) وهو الاستثناء المتعلق بحفظ الموارد الطبيعية القابلة للإهلاك.

الرابعة: قضية الإطارات المعاد تشغيلها، أشار مجلس تسوية المنازعات إلى أحكام اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لتحديد سياسات المجتمع الدولي بالنسبة لتقليص النفايات عند المنشأ والتحقق من المخاطر الناجمة عن استخدام الإطارات المستعملة [١]. وبذلك يتضح أن الاتفاقيات البيئية تجسد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي؛ ومن ثم فإن التدابير المعتمدة للالتزام بهذه المعايير يفترض أنها اتخذت بحسن نية كشرط لازم لإعمال المادة (٢٠) من اتفاقية الجات، ومن النادر أن يكون التفسير الذي قدمه نظام تسوية المنازعات[٢] لصالح حماية البيئة، حيث يفرض جهاز تسوية المنازعات شروط صارمة لتطبيق القيود البيئية الواردة في اتفاقية الجات؛ و أتيحت لهيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية العديد من الفرص لتفسير المادة (٢٠) من اتفاقية الجات [٣].

---

(١) راجع، برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك ملزم بشأن الزئبق، المرجع السابق. ص٥ ، وما بعدها.

(٢) يعتبر جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية: Dispute Settlement Body (DSB) نظامًا غير مسبوق وقد تطور من خلال المادتين ٢٣،٢٢ من اتفاقية الجات ١٩٤٧، لإدارة القواعد والإجراءات والتفاهم ولتقديم مساعي خدمات التوفيق والمصالحة وللجهاز سلطة إنشاء فرق تحكيم للنظر في المنازعات وتبني قراراتها ومراقبة تنفيذها. وهو الجهاز المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بتسوية المنازعات (الملحق رقم ٢) ، والذي تم عرض ٦١٦ منازعة على منظمة التجارة العالمية وصدر أكثر من ٣٥٠ حكمًا.

https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_e.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

ينظر في ذات السياق، خالد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٥٨، ومابعدها.

(٣) لكي يكون الإجراء مقبولًا بموجب المادة عشرين من اتفاقية الجات، يجب أن يستوفي عدة معايير: يجب على المدعى عليه أن يثبت أن التدبير الذي تم اتخاذه جاء لتحقيق الهدف المحدد، وأنه لم يكن من الممكن اتخاذ إجراء أقل تأثيرًا على التجارة الحرة ؛ ويجب ألا ينبغي أن تنشأ التدابير المعتمدة تمييز تعسفيًا أو غير مبرر للبلدان وألا تشكل قيودًا على التجارة الدولية"، حيث سمحت قرارات مختلفة

٢. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) ١٩٩٤:

تعد حماية البيئة من المسائل التي أدخلتها اتفاقية تريبس في مجال الملكية الفكرية إذ وضعت مبدآ دوليًا مفاده حق الدولة في استبعاد الاختراعات الضارة بالبيئة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، ولقد عرض موضوع حقوق الملكية الفكرية في جولة الأوروجواي؛ حيث جاءت الاتفاقية بشأن حقوق الملكية الفكرية بغرض السماح للدول الأعضاء حماية ملكيتها الفكرية وابتكاراتها والاعتراف لها بهذه الحقوق.

نصت المادة (٢٧) من الاتفاقية بأنه : يجوز للبلدان الأعضاء أن تستثني من قابلية الحصول على براءات الاختراعات التي يكون منع استغلالها تجاريًا في أراضيها ضروريًا لحماية النظام العام، بما في ذلك حماية الحياة أو الصحة البرية أو الحيوانية أو النباتية من أجل تجنب الإضرار بالبيئة [١].

ويتمثل البعد البيئي في نص الفقرة ٢ و٣ من المادة ٢٧ من القسم الخامس حيث أن الدول الأعضاء باستطاعتهم منع منح شهادات براءة الاختراع من أجل حماية الصحة، الأشخاص والحيوانات والحفاظ على النباتات أو من أجل تجنب المساس الخطير بالبيئة.

بتحديد الإجراءات المحظورة على الدول أو قواعد السلوك الواجب على الدول إتباعها: **الأول:** لا يمكن لدولة أن تطلب من دولة أخرى اعتماد تقنيات أو تدابير بيئية محددة. **الثاني:** يجب الاعتراف بشرعية التقنيات أو التدابير المختلفة التي لها نفس الأثر النهائي . **الثالث:** يجب على الدولة التي تطبق تدبيرًا ما على دول أخرى أن تأخذ في الحسبان الفروق الموجودة بين وضعها الخاص وحالة البلدان الأخرى. **الرابع:** قبل اعتماد التدابير التجارية، يجب على الدولة محاولة التفاوض مع الدولة أو الدول المصدرة . **الخامس:** يجب على الدولة التي تتبنى تدابير تجارية أن تمنح البلدان المتضررة الوقت للتكيف. **السادس:** يجيب أن يكون لدى الدول أو المنتجين الأجانب المستهدفين بالتدابير المنصفة وإجراءات شفافة الضمانات القانونية. وتهدف هذه المعايير إلى حماية قواعد التجارة متعددة الأطراف. إذ جعلوا الاستثناء الوارد في المادة العشرين استثناًء محددًا للغاية، جعلت منظمة التجارة العالمية هذه الشروط الصارمة في جميع النزاعات تقريبًا حرية التجارة هي السائدة"، ففي منازعة الولايات المتحدة: المتعلقة معايير البنزين المعدل والتقليدي عام ١٩٩٦، قررت اللجنة أن التدبير الذي يهدف إلى تقليل تلوث الهواء الناجم عن استهلاك البنزين مسموح به بموجب "المادة ٢٠/ب.

راجع ، بن فاطيمة بوبكر، الحوكمة البيئية العالمية بين الفشل و الإصلاح، مجلة القانون الدولي والتنمية المجلد ٩ العدد ٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة، ٢٠٢١، ص ١٠٧– ١٠٨ وما بعدها.

(١) المادة ٢/٢٧: تتعلق بالاختراعات التي تخل بالنظام العام بالإضافة إلى الاختراعات إلي تشكل خطرًا على صحة الإنسان والحيوان والنباتات أو التي من شأنها أن تحدث أضرارا على البيئة، شريطة أن يتم منع الاستغلال التجاري لاختراع وأن يكون هذا المنع ضروريا للحفاظ على النظام العام والأخلاق.

(ISSN: 2356 - 9492)

٣. الاتفاق المتعلق بالعوائق الفنية أمام التجارة (TBT) ١٩٩٥ [١] :

رصدت المادة ٢/٢ من الاتفاق المتعلق بالعوائق الفنية أمام التجارة [٢]، وجود اختلافات مشروعة بين الدول فيما يتعلق بالأذواق والأوضاع الجغرافية ، ولذلك ترك قدرمن كبير من المرونة في تطبيق اللوائح الفنية التي تتناسب مع أوضاعها ومتطلباتها؛ لذل تضمنت ديباجة الاتفاقية أنه لا يوجد ما يمنع من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان جودة صادرتها أو حماية البيئة، ومع ذلك وضعت الاتفاقية حدودًا لهذه المرونة لمنع استخدام اللوائح الفنية كعوائق غير ضرورية أمام التجارة حيث نصت على أن وضع واعتماد وتطبيق اللوائح الفنية، لا يجب أن يكون الهدف منه خلق عوائق غير ضرورية أمام التجارة الدولية.

وتضمنت المادة ٧/٢ من الاتفاقية نفسها أنشطة المواءمة تحت مسمى "**المعادلة** " التي تمكن الدول الأعضاء من الحد من العوائق الفنية أمام التجارة الدولية من خلال قبولها بالاعتراف بأن اللوائح الفنية المختلفة عن لوائحها الفنية الوطنية يمكن أن تمكن من بلوغ نفس الأهداف المحددة في إطار التوجهات الوطنية بوسائل متباينة، ويتم التعامل مع هذه المعادلة من خلال افتراض أن البلد **(أ)** قررت اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة ضد المستويات المرتفعة من انبعاث عوادم السيارات باشتراط أن يتم تجهيز السيارات بالمحولات الحفازة، وفي البلد **(ب)** تم إقرار بلوغ نفس الهدف أي الحد من انبعاث عوادم السيارات من خلال استخدام سيارات بمحرك ديزل. ونظرًا لوجود نفس المخاوف البيئية في البلدين؛ يمكن للبلد (أ) والبلد (ب) أن يبرما اتفاقًا ينص على أن لوائحها الفنية معادلة لبعضها البعض.

لذلك يمكن لمصنعي السيارات في البلد (ب) أن يصدروا السيارات إلى البلد (أ) دون الالتزام بتجهيزها بالمحولات الحفازة، التي يشرطها البلد (أ) والتصدير في الاتجاه المعاكس ممكن حيث أن مصنعي السيارات

---

(١) انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية بعد موافقة مجلس الشعب المصري بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٦ وصدور القرار الجمهوري رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥. ومنذ أن أعلنت منظمة التجارة العالمية انضمام مصر إليها في ٣٠ يوليو ١٩٩٥ أصبحت مصر ملتزمة بتطبيق متطلبات اتفاقية العوائق الفنية على التجارة أحد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أصبحت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة المسئولة عن تنفيذ متطلبات بنود هذه الاتفاقية وبناء على أحكام المادة ١٥ من اتفاقية TBT قامت مصر بإبلاغ المنظمة بالإجراءات المتخذة.

راجع الموقع الإلكتروني: للهيئة العامة المصرية للمواصفات والجودة متاح على الرابط التالي:

https://www.eos.org.eg/ar/page/110

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) ويطلق عليها اختصارًا **(TBT)** **Technical Barriers** To **Trade**

في البلد (أ) بإمكانهم تصدير سياراتهم إلى البلد (ب) دون الالتزام بتجهيز السيارات بمحرك ديزل، مما يساعد على تجنب التكاليف المتعلقة بتكييف معدات الإنتاج اللازمة لإرضاء متطلبات البلد الآخر(١).
وبموجب المادة ٨/٢ من الاتفاقية نفسها يتبين أن وضع المتطلبات على أساس عناصر استخدام المنتج ووظائفه بدلًا من طرق تصميمه وخصائصه الوصفية يساهم في الامتناع عن خلق عوائق غير ضرورية أمام التجارة فاللائحة الفنية المتعلقة بالأبواب المجهزة ضد الحرائق، ويجب أن تتضمن اجتياز الاختبارات اللازمة لمقاومة الحرائق بنجاح وأن تشترط مثلًا مقاومة الحرائق لمدة (٣٠) دقيقة، بدلًا من أن تشترط متطلبات تتعلق مكونات معينة في صنع الباب مثل شرط الصنع من الفولاذ المتوفر على قياس معين من السماكة. ويمكن الامتناع عن خلق عوائق غير ضرورية أمام التجارة من خلال إلغاء اللائحة الأصلية واعتماد لائحة أقل تقييدًا إذا انقضت أو تغيرت الأوضاع والظروف التي أدت إلى فرض لائحة فنية معينة لبلوغ هدف معين وأصبح من الممكن أن يأتي ذلك من خلال شروط أقل تقييدًا وفقاً للمادة ٣/٢ (٢).

ويستنتج مما سبق أنه لم يتم النص صراحة على اتفاقية خاصة بالبيئة ضمن إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، لكن يوجد العديد من النصوص الواردة ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتي تسمح باستخدام القيود التجارية، والتي منحت الحق للقوانين الوطنية باتخاذ التدابير بشأن حماية البيئة، في إطار الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢٠ من اتفاقية (GATT). أي أن الاعتراف بحماية البيئة في العلاقات التجارية الدولية يكون على شكل استثناء(٣). وفي رأينا يعبر ذلك عن قصور واضح في قواعد حماية البيئة المنصوص

(١) اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المرجع نفسه ،ص ٩٠، وما بعدها.

(٢) اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مطبعة الأمانة العامة ٢٠١٧، ص ٨٤، وما بعدها.
راجع الرابط الآتي: https://jazancci.org.sa/wp-content/uploads/2018/10/wto.tret_.2017.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) تسمح المادة ٢١ من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (**GATT**) بفرض حواجز جمركية باسم الأمن القومي لضمان حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات ورصدت مقدمة المادة ٢٠ قاعدة مشتركة بهذا الاستثناء بأنه لا يجوز أن تشكل التدابير التجارية قيودًا على التجارة الدولية ، علمًا بأن المادة ٢١ من اتفاقية الجات لم يتم التذرع بها مطلقًا في مسائل البيئة ولم يتم إجراء أي تدبير تجاري على أساس معاهدة متعددة الأطراف بشأن البيئة ، وبالرغم من ذلك تبدوا هذه التدابير المتعددة الأطراف أكثر توافقًا مع مبادئ التجارة الحرة .

See, **Maryse C Grandbois**, Op, Cit, P.551.

(ISSN: 2356 - 9492)

عليها ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ لاعتماد قواعد الحماية على الاستثناء وليس القاعدة العامة، وهو ما يجعل الأمر خاضع لتفسيرات متباينة.

المبحث الثاني

تأسيس لجنة التجارة والبيئة

شهدت العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة اهتمامًا ملحوظًا من قبل منظمة التجارة العالمية [١]؛ حيث إنها أفصحت عن استعدادها لدعم الترابط بين التجارة والبيئة، دون تجاوز اطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي رأت المنظمة أن قواعده تسمو على القواعد البيئية [٢]، إلا أن ذلك لم يمنعها من أن تهتم بهذا الموضوع، ونتيجة ذلك، وافقت الدول الأعضاء على تأسيس لجنة التجارة والبيئة (CTE) [٣]؛ لكي تعمل في إطار منظمة التجارة العالمية ؛ لمعالجة العديد من الموضوعات والتي يمكن إيجازها في نقاط سته: **الأولى:** العلاقة بين أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف والتدابير التجارية للأغراض البيئية ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

---

(١) أثير الاهتمام بموضوع حماية البيئة أثناء الجهود التي بذلت في جولة أوروجواي خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٤. وفي اجتماع الجات – مراكش ١٩٩٤؛ وذلك بعد اعتماد القرار المؤرخ في ١٩٩٤/٠٤/١٤ بشأن التجارة الدولية والبيئة في إطار التوقيع على الوثيقة الختامية، المتضمنة نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بجولة أوروجواي المنعقدة في مراكش بتاريخ ١٩٩٥/٠٤/١٥، حيث مهد هذا القرار الطريق للمفاوضات بين التجارة والبيئة خاصة في إطار مؤتمر الدوحة الوزاري.

(٢) يجب أن تقوم أي معالجة لإشكالية التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية على فهم واضح لكيفية عمل منظمة التجارة العالمية، ولا سيما على أدوار ومواقف مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة بقواعد البيئة التجارية الحالية لمنظمة التجارة العالمية.

Gregory C Shaffer, The World Trade Organization Under Challenge: Democracy and the Law and Politics of the WTO's Treatment of Trade and Environment MattersHarvard Environmental Law Review, Vol. 25, p. 1-93, Winter 2001, 94 Pages Posted: 26 Oct 2005 Last revised: (2014).p41.

(٣) ويطلق عليها اختصارًا (CTE) Committee on Trade and Environment

عارضت معظم الدول النامية تشكيل لجنة التجارة والبيئة CTE على وجه التحديد لأنها تخشى أن تعمل على تبرير الإجراءات التجارية الأمريكية والأوروبية ضد واردات البلدان النامية، وقد قرر الوزراء المجتمعون في مراكش بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٥ التجارة المجتمعون التوقيع على الوثيقة الختامية لإنشاء لجنة التجارة والبيئة للمنظمة العالمية للتجارة في أول جلسة تعقدها بعد أن تظهر إلى الوجود ، حيث يؤكد القرار الوزاري في جزئه الأول دخول الموضوعات البيئية في النظام التجاري متعدد الأطراف، ويكشف عن مدى التناقض الموجود في العلاقة بين التجارة والبيئة، وتتجه الصياغات المستعملة في هذا القرار نحو تخفيض هذا التناقض، لأنه إذا كانت هذه العلاقة تهدف إلى التكامل فإنها تدل ضمنيا على وجود تناقض، ولو لم يكن هذا الأخير قد حدث فعلا، وبالتالي فالاختصاص المخول للمنظمة العالمية للتجارة في مجال البيئة مرتبطة مباشرة بهدف التوفيق بين قواعد التجارة الدولية وقواعد حماية البيئة.

راجع، يحياوي سميرة، يحياوي كهينة: المرجع السابق، ص ١٥.

و**الثانية:** العلاقة بين السياسات البيئية ذات الصلة بالتجارة والتدابير البيئية ذات الآثار التجارية الهامة وأحكام النظام التجاري متعدد الأطراف. **الثالثة:** العلاقة بين أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف؛ والمعايير المتعلقة بالتعبئة والتغليف ووضع العلامات وإعادة التدوير. **الرابعة:** العلاقة بين آليات تسوية المنازعات في النظام التجاري متعدد الأطراف وتلك الموجودة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. **الخامسة:** تأثير التدابير البيئية على الوصول إلى الأسواق في البلدان الأقل نموًا، والفوائد البيئية لإزالة القيود التجارية. **السادسة:** أن تنظر لجنة التجارة والبيئة في الأمور المتعلقة بالتجارة في الخدمات والبيئة والأحكام المرتبطة باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ١٩٩٤.

وتهدف لجنة التجارة والبيئة إلى جعل السياسات التجارية والبيئية تتماشى مع بعضها البعض، فالعلاقة بين التجارة والبيئة ترابطية [١]، ومسؤولة عن مهمتين أساسيتين: **الأولى:** تحديد العلاقة بين التدابير البيئة والتدابير التجارية من أجل تعزيز التنمية المستدامة. **الثانية:** تشجيع التعاون بشأن التدابير المتعلقة بالتجارة [٢]، علاوة على ذلك، تقوم لجنة التجارة والبيئة التجارة بدراسة التدابير المعتمدة للأغراض البيئية، بموجب قواعد تنفيذ أنظمة العلامات والبصمة الكربونية، حيث تعمل هذه الأنظمة من أجل الكشف عن البصمة الكربونية للمنتجين ، مما يساعد المستهلكين على تحديد المنتجات ذات التأثير السلبي الأقل على البيئة، مع تشجيع المنتجين على تقليل الانبعاثات الضارة [٣]. وعلى الصعيد الوطني يوجد العديد من المناقشات لتسهيل عملية التجارة في إطار تقليل

(١) يوجد ارتباط وثيق بين التجارة والبيئة، لأن الأنشطة الاقتصادية يتم إنشائها في بيئة معينة، كما أن البيئة هي من تتلقى النفايات الناتجة عن الأنشطة التجارية والصناعية، كما تؤثر الاهتمامات البيئية بدورها على التجارة، حيث يتعين على المصدرين تلبية الطلب على المنتجات الأكثر مراعاة للبيئة.

راجع، بن فاطيمة بوبكر، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) Organisation mondiale du commerce, METTRE LE COMMERCE AU SERVICE DE L'ENVIRONNEMENT, DE LA PROSPÉRITÉ ET DE LA RÉSILIENCE,ONU Environnement (UNE) est désormais appelé Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE) après la publication du rapport original en 2018.p.57, 58.

(٣) قدمت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ومنها: كوستاريكا، وتايلاند معلومات مفصلة إلى لجنة التجارة والبيئة (CTE)، فيما يتعلق بمشاريعهم في مجال البصمة الكربونية لتعزيز التوافق بين الأهداف التجارية والتنمية المستدامة.

See,Organisation mondiale du commerce, Op, Cit, p.59.

(ISSN: 2356 - 9492)

البصمة الكربونية للعمليات البريدية من أجل الحفاظ على التنمية المستدامة [١].

تقدم لجنة التجارة والبيئة توصيات لا تستجيب بشكل واضح للإشكاليات المطروحة حول الحظر التجاري في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف تجاه الدول غير الأعضاء، فلجنة التجارة والبيئة لم ترحب باقتراحات بعض الدول لتوسيع نطاق استخدام الإجراءات البيئية لتطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف في التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء بتلك الاتفاقيات، وهناك غموض في التوصيات التي تقدمها اللجنة ويعود ذلك إلى افتقار النص القانوني الواضح [٢]. وعلى ضوء ما سبق، يتضح أن منظمة التجارة العالمية لم تكتفي بالنصوص المرتبطة بحماية البيئة[٣]، بل أنشأت لجنة التجارة والبيئة من أجل دفع سبل الحماية إلى الأمام في محاولة منها إلى إيجاد نظام قانوني واضح. بينما الواقع الحالي يؤكد أن التطور في نظام التجارة الدولية تجاه البيئة مازال محدود، لا يلبي أهداف التنمية المستدامة ومعايير التجارة المستقبلية؛ بالرغم من اعتماد الأنشطة التجارية والصناعية كافة على البيئة.

الفصل الثاني

ترسيخ الاعتبارات البيئية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف

تمهيد وتقسيم:

يميل كلً من: النظام التجاري المتعدد الأطراف، والاتفاقيات البيئة متعددة الأطراف، إلى ترسيخ وجودهما في

---

(١) تم مناقشة سبل تقليل البصمة الكربونية للعمليات البريدية من خلال صندوق البريد الرقمي "ضمن فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) بمدينة شرم الشيخ. من أجل تسهيل العمليات التجارية وإتاحة خدمات بريدية رقمية موثوقة. راجع ، الموقع الإلكتروني لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الرابط التالي :

https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/66602

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) راجع، يحياوي سميرة، يحياوي كهينة: المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣) راجع في تفصيل ذلك الرابط التالي:

https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/56-dtenv_e.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

أنظر في معنى مقارب ضرورة تعزيز المواءمة فيما بين التجارة والبيئة والتنمية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق تشجيع لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية التابعتين لمنظمة التجارة العالمية على العمل، في نطاق ولاية كل منهما.

راجع، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢ ص ٧٦ ومابعدها.

https://www.preventionweb.net/files/resolutions/N0263691.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

إطار التنمية المستدامة [١]؛ حيث إن تحرير التجارة الدولية من كافة العقبات التي تمثل عائق أمامها في ظل النظام التجارة العالمي الجديد سيكون له أثار سلبية على البيئة والتي تتمثل في زيادة معدل التلوث نتيجة زيادة الإنتاج والاستهلاك ، ولقد أدرج موضوع البيئة في المفاوضات متعددة الأطراف و تخللها، جولة الدوحة ٢٠٠١ ،التي انتهت إلى نتيجة مفادها أن الاهتمام بالتجارة الدولية يجب أن يأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، بشكل لا يجعلها عائقًا أمام حركة التجارة التي تطلبها النظام التجاري متعدد الأطراف [٢]. وجدير بالذكر أن التدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة مدرجة في عدد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف[٣]، وتهدف إلى زيادة فعالية تلك الاتفاقيات في الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة ومعالجة الإشكاليات البيئية. ولتوضيح ذلك، رأينا تقسيم هذه الفصل إلى مبحثين، على النحو الآتي:

المبحث الأول: حماية البيئة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

المبحث الثاني: العلامة البيئية في ضوء مبدأ عدم التمييز.

المبحث الأول
حماية البيئة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف

تمهيد وتقسيم:

أثارت العلاقة الجدلية بين الأعمال التجارية والبيئة اهتمامًا كبيرًا لدى الكثير من المهتمين بهذه الإشكالية، في ظل تزايد عمليات تحرير التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفاقم المشكلات البيئة؛ حيث إن جوهر قضايا البيئة ذات الصلة بالتجارة هو تحقيق توازن بين التنمية وبين الحاجة إلى الحفظ على البيئة [٤].

(١) يرى البعض أن لهذا التصور جانبين: **الأول:** عولمة التجارة تحتاج إلى فرض تدابير تجارية باسم حماية البيئة، وأن هذه الحواجز غير الجمركية تقيد تحرير التجارة بالنسبة إلى مؤيدي حماية البيئة. **الثاني:** غياب التدابير التجارية هو الذي يؤدي إلى تقليل فرص مكافحة التلوث.

See ,Maryse C Grandbois, Op, Cit, .P.551.

(٢) نزار بلال، المرجع السابق، ص ٢.

(٣) أحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ونصوص منظمة التجارة الدولية تتداخل بالضرورة لأنها تتناول الكثير من نفس القضايا. وقد أدت هذه الحقيقة إلى علاقة تكافل وتداعم متبادلين بصورة متزايدة بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

راجع، برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق ٢٠١٠. ص٢.
(DTIE)/Hg/INC.1/16
https://mercuryconvention.org/en/documents/international-trade-law-may-be-relevant-future-mercury-instrument-including-provisions

آخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) حاتم سعيد، الأعمال التجارية وانعكاساتها على التلوث البيئي، مؤتمر كلية الحقوق، جامعة طنطا، أبريل ٢٠١٨، ص ١٦ و ما بعدها .

(ISSN: 2356 - 9492)

ويعتبر من أسباب حماية البيئة؛ تلوث التربة والهواء [١]، ويقتضي ذلك تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة بين الدول المعنية [٢]. كما يشكل إنتاج السلع، وما يترتب عليها من مخلفات؛ خطر داهم على البيئة وتتم عملية التخلص منها بطريقتين: **الأولى:** إعادة الاستخدام. **الثانية:** التخلص النهائي بإلقائها في البيئة المحيطة أو تحويلها إلى سوائل أو غازات، وتعتبر الطريقة الثانية محور الخطر الداهم على البيئة[٣]؛ لذلك تعتبر الشركات الصناعية من الملوثات الأساسية في البيئة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن قسم كبير من الشركات والمعامل الإنتاجية يستخدم الماء لأغراض التبريد وبعد ذلك يتم إخراج الماء الملوث المحمل بالمواد الكيميائية السامة إلى اليابسة أو إلى البحار مما يؤدي إلى تلوث البيئة بشكل كبير. وقد نصت بعض الدول في تشريعاتها على، حصر المنشآت التجارية والتي تساهم في التلوث البيئي في أماكن بعيدة ونائية لتقليل الأضرار الناتجة عنها [٤]، وبذلت العديد من المحاولات الدولية في تحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة [٥]، من خلال الجمع بين الآليات

---

(١) يتسبب دخان حريق مخلفات قش الأرز وحطب القطن والمخلفات الزراعية الأخرى إلى تلوث الهواء الجوي بالغازات مثل: ثاني أكسيد الكربون والكبريت والنيتروجين وغيرها.

انظر، دليل تدوير المخلفات الزراعية، وزارة الدولة لشئون البيئة بجمهورية مصر العربية، ٢٠١٠ ، ص ١٤.

متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة المصرية:

https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/AgrWasteRecycleGuide/A.W.R.G%202010.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) داليا عبد الغني، القانون الدولي والبيئة، مجلة كلية الحقوق، جامعة طنطا (٢٠١٣). ص ١٠.

(٣) محمد موسى، المرجع السابق، ص ٨٧١.

(٤) حاتم سعيد، المرجع السابق، ص ٩.

(٥) يعمل فريق عمل المنظمة للطاقة والبنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام ٢٠١٠ على صياغة توصيات للمساعدة في تحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة.

Active with middle east and north African –Arabic published, 2018,p9.

وفي ذات السياق أشار مؤتمر المناخ المنعقد شرم الشيخ ١١/ ٢٠٢٢ إلى أنه سيتم مناقشتها مجموعة من الإجراءات بواسطة COP 28 وتشمل : ١- توجيه الأموال في الاستثمار والتجارة لضمان المصداقية والشفافية. وتعزيز المساعدة المالية والتكنولوجية بشكل منهجي للبلدان النامية والأسواق الناشئة لدعم تحولاتها بمجموعة من التدابير المالية الجديدة ، بما في ذلك إنشاء أول برنامج رئيسي مخصص للتحول الصناعي في العالم في إطار صناديق الاستثمار في المناخ؛ وسيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق الحلول القابلة للتطبيق تجاريًا.

https://climatechampions.unfccc.int/breakthrough-agenda

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

التي تهدف إلى حماية البيئة، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية [١].

على ضوء ما سبق يستلزم الأمر تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية تلوث البيئة في النظم الدولية والوطنية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف من: سايتس ١٩٧٣ إلى ستوكهولم **٢٠١١**.

المطلب الأول

ماهية تلوث البيئة في النظم الدولية والوطنية

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم عام ١٩٧٢[٢]، التلوث بأنه: "إدخال الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر لمواد أو طاقة في البيئة البحرية، يكون لها آثار ضارة، كالأضرار التي تلحق بالموارد الحية، أو تعرض صحة الإنسان لمخاطر، أو تعوق الأنشطة البحرية، بما فيها الصيد، وإفساد خواص مياه البحر، من حيث استخدامها والتقليل من منافعها" [٣]. ورصدت المادة ١/أ من اتفاقية جنيف ١٩٧٩ تعريف التلوث بأنه: "يعني إدخال الإنسان بطريق مباشرة وغير مباشر لمواد أو لطاقة في الجو أو الهواء يكون لها مفعول ضار، على نحو يعرض صحة الإنسان للخطر، ويلحق بالموارد الحيوية والنظم البيئية، التلف بالأموال المادية، ويضر بقيم التمتع بالبيئة والاستخدامات الأخرى المشروعة للبيئة " [٤]، ويكاد يتطابق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في ستوكهولم عام ١٩٧٢[٥]، والذي سبقه تقريرًا أعدته أمانة الجات بشأن التلوث

---

(١) يمكن لدول مجموعة العشرين زيادة متوسط إنتاجها بنسبة ٢,٨ % بحلول عام ٢٠٥٠.

See, **Organisation mondiale du commerce**, Op, Cit, P.16.

(٢) عقب النتائج التي ظلت تنشرها بعض مؤسسات البحث العلمي، وارتفاع النداءات بشأن مسألة حماية البيئة، وباقتراح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة انعقد مؤتمر ستوكهولم المعروف بمؤتمر البيئة البشرية تحت شعار "**لا نملك إلا أرضًا واحدة**"، كأول تجمع دولي يهتم بالمسائل البيئية وقد حضره ممثلو مائة وثلاثة عشر دولة، وعدد من ممثلي المنظمات الإقليمية المعنية.

(٣) http://data.un.org/Glossary.aspx?q=pollution#:~:text=1.,%C2%A9%202023%20%2D%20Conditions%20of%20Use آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) https://unece.org/sites/default/files/2021-05/1979%20CLRTAP.e.pdf آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٥) يرى البعض أن إعلان ستوكهولم بموجب القرار رقم ٢٩٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٥، والذي تضمن ديباجة من سبع نقاط من أهمها الإعلانات المنظمة لحماية البيئة وأكد على ضرورة التعاون والتنسيق الدولي في مجال حماية البيئة.

(ISSN: 2356 - 9492)

والتجارة الدولية [١]. وقد عرفت اتفاقية بازل النفايات بأنها: تلك المواد أو الأشياء التي يجري التخلص منها، أو ينوي التخلص منها، أو مطلوب التخلص بناءً على أحكام القانون الوطني [٢].

تناول المشرع المصري تعريف التلوث في قانون حماية البيئة المصري بأنه: "كل تغير في خواص البيئة يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بصحة الإنسان والتأثير على ممارسته لحياته الطبيعية، أو الإضرار بالموائل الطبيعية [٣] أو الكائنات الحية أو التنوع الحيوي "البيولوجي" [٤] . كما عرف تلوث المياه بأنه:" إدخال أية مواد أو طاقة في البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنه ضرر بالموارد الحية أو غير الحية، أو يهدد صحة الإنسان أو يعوق الأنشطة المائية بما في ذلك صيد الأسماك والأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر للاستعمال أو ينقص من التمتع بها أو يغير من خواصها" [٥]. وبشأن تلوث الجو فقد عرفه بأنه:" كل تغير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان أو على البيئة سواء كان هذا التلوث ناتجًا عن عوامل طبيعية أو نشاط إنساني، بما في ذلك الضوضاء والروائح الكريهة [٦] ".

ويذهب البعض إلى أن البيئة عبارة عن مجموعه من العوامل الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على لكائنات الحية والأنشطة الإنسانية وأنها اصطلاح ذو مضمون مركب من البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية؛ حيث إن **الأولى:** تشمل: الماء والهواء والتربة. **والثانية:** تشمل كل ما أوجده

راجع، بوكور ومناك، محاضرات في مقياس قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الأخوة منوري بقسطنطينية، الجزائر، كلية الحقوق ٢٠٢٠/٢٠٢١ ص ٢٤.

(١) ورد التقرير تحت عنوان " **مراقبة التلوث الصناعي والتجارة الدولية**"، وأعترف بضرورة اتخاذ إجراءات لحماية البيئة وتحسينها.

See, Organisation mondiale du commerce, Op, Cit, P.p.50.

(٢) بموجب المادة ١/٢ من نصوص اتفاقية بازل ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة ، ص ٩.

متاحة على الرابط التالي:

https://www.basel.int/Portals/4/Basel%20Convention/docs/text/BaselConventionText-a.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) يقصد بمصطلح: "**الموائل**" جزء من نظام بيئي يهيئ ظروف مواتية لتواجد أو عيش كائن ما بصورة طبيعية.

https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%84

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) المادة ٧/١ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وفقاً لآخر تعديل صادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ .

(٥)المادة ١٢/١ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وفقاً لآخر تعديل صادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ .

(٦) المادة ١٠/١ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وفقاً لآخر تعديل صادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ .

تدخل الإنسان وتعامله مع المكونات البيئة كالمدن والمصانع[١]. وفي رأينا يعتبر هذا التعريف شامل لكافة العناصر التي قد تؤدي إلى الإضرار بالبيئة إذا تم استخدامها بشكل غير صحيح.

المطلب الثاني

الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف من سايتس ١٩٧٣ إلى ستوكهولم ٢٠٠١

توجد التدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة مدرجة في عدد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وتهدف إلى زيادة فعالية تلك الاتفاقيات في الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة، وينبغي تعزيز الترابط بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف[٢] المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة، في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية [٣]. وتتأثر حركة التجارة الدولية بالقواعد التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات والتي تنادي بتطبيق معايير معينة عند إنتاج السلع [٤]، وتفرض قيودًا على التجارة تجاه الدول غير الموقعة [٥]، ومن أهمها: اتفاقية (CITES)١٩٧٣، واتفاقية بازل ١٩٨٩، وبروتوكول مونتريال ١٩٨٩، واتفاقية روتردام ١٩٩٨، واتفاقية ستوكهولم ٢٠٠١، وسنبين ذلك على النحو الآتي:

(١) حسام عيسى، دور القانون الإداري في مجال حماية البيئة، نظرة قانونية في ضوء أهم التعديلات التشريعات المتعلقة بالبيئة، مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس في القانون، بكلية الحقوق جامعة طنطا/ تحت عنوان القانون والبيئة، أبريل ٢٠١٨، ص٤.

(٢) أحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ونصوص منظمة التجارة الدولية تتداخل بالضرورة لأنها تتناول الكثير من نفس القضايا. وقد أدت هذه الحقيقة إلى علاقة تكافل وتداعم متبادلين بصورة متزايدة بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتأسيساً على ذلك، لا تكون المسألة هي ما إذا كان الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف يمكن أن يتعارض ذاتياً مع منظمة التجارة العالمية وإنما تكون المسألة هي ما إذا كان تنفيذ أحد الأطراف لاتفاق بيئي متعدد الأطراف يمكن أن يتعارض مع التزاماته التي ترتبها قواعد منظمة التجارة العالمية.

راجع، برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق، المرجع السابق. ص٥.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، المرجع السابق، ص ٧٦، ومابعدها .

(٤) وسام الإمارة، العلاقة بين النشاط التجاري والنظام البيئي، راجع الموقع الإلكتروني.
http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=329

مشار إليه، لدى حاتم سعيد، المرجع السابق، ص ٧.

(٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شعبة الصناعة والتكنولوجيا والاقتصاد، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، كتيب البيئة والتجارة الفرع ٥ – ١٠ (٢٠٠٥) متاح على الرابط التالي: http://www.unep.ch/etu/etp/acts/aware/handbook.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

١. اتفاقية سايتس ١٩٧٣[١]: منع الإتجار الدولي في الحيوانات والنبات المهددة بالانقراض:

تعتبر اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات (CITES) ١٩٧٣ [٢]، من أهم أدوات حفظ الحياة البرية في العالم من خلال نظم التجارة الدولية، وتهدف إلى حماية أنواع معينة معرضة للانقراض من فرط الاستغلال، من خلال التحكم في التجارة الدولية فيها، وتخضع التجارة في هذه الأنواع ومنتجاتها لنظام تراخيص للواردات والصادرات؛ حيث توضع هذه الأنواع على قوائم مختلفة تبين الاشتراطات التي يتعين الالتزام بها تجاهها [٣].

وقد كرست الدول الأطراف في الاتفاقية ذلك [٤]، تجاه ما يقرب من ٣٧,٠٠٠ نوع من الحيوانات والنباتات البرية، وعلى سبيل المثال: الجهود المبذولة في تعافي حيوان الفكونة [٥]؛ بسبب الألياف عالية الجودة لصوفه؛ التي أدت إلى استغلاله حتى أقترب إلى حد الانقراض، إلى أن تم إدراجه في عام ١٩٧٥ بالملحق الأول لاتفاقية (CITES) مما أدى إلى حظر التجارة الدولية في هذا الحيوان، ومنذ ذلك الوقت، تم تخفيض العديد من الأنواع الفرعية المدرجة بالملحق الثاني لاتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض مما سمح باستئناف التجارة المنظمة في هذا الحيوان [٦].وبذلك يكون قد تحقق الهدف من الاتفاقية

---

(١) تعرف أيضًا باسم **اتفاقية "واشنطن"** لتوقيعها في العاصمة الأمريكية عام ١٩٧٣، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٥، وتربط بين الحياة الفطرية والتجارة بأحكام ملزمة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالحفاظ على الأنواع والاستخدام المستدام لها كموارد طبيعية، وذلك من خلال وضع إجراءات تحد من الإتجار الدولي المفرط بالأنواع النادرة والمهددة بالانقراض.

(٢) ويطلق عليهًا اختصارًا **(CITES)**

Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora

(٣) المادتين: 3، ٤ من اتفاقية الإتجار الدولي لأنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض ١٩٧٣.

(٤) عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية (١٨٢ دولة والاتحاد الأوروبي)، و قد قّعت مصر على اتفاقية سايتس ، في ٣ مارس عام ١٩٧٣ ودخلت حيز التنفيذ الفعلي عام ١٩٧٥. وانضمت كعضو عام ١٩٧٨، لتنظيم الإتجار في الأنواع المهددة بالانقراض من الفونا **(Fauna)** والفلورا **(Flora)** .

ولم يغفل القانون المصري عن حماية الكائنات الحية المهددة بخطر الانقراض أو الأنواع النادرة، حيث نصت المادة الثانية من قانون المحميات الطبيعية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ على: "يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو إتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية، أو الإضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالي بمنطقة المحمية".

(٥) الفكونة **(vicugna)** نوع من الحيوانات المستوطنة في مرتفعات جبال الأنديز في أمريكا الجنوبية
https://cites.org/sites/default/files/eng/prog/Livelihoods/case_studies/2.%20Bolivia_vicuna_long_Aug2.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٦) **Ivonne Higuero**, How Wildlife Conservation Can Benefit Sustainable Human Development, UN Chronicle, WORLD WILDLIFE DAY (2020)

بضمان ألا تهدد التجارة الدولية بقاء الحيوانات والنبتات من أجل أن تكون التجارة الدولية في الحيوانات والنباتات البرية مستدامة.

٢. اتفاقية بازل ١٩٨٩: حظر التجارة في النفايات الخطرة والرقابة عليها:

تعد اتفاقية بازل من أهم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، لمواجهتها الآثار التي يمكن أن تسببها النفايات على البيئة، وفي سبيل ذلك يلتزم أطراف الاتفاقية بحظر التجارة في النفايات الخطرة ؛ بحيث تحظر الدولة العضو تصدير النفايات الخطيرة للأعضاء الذين منعوا استيرادها [١]. كما تحظر كذلك على الدولة العضو استيراد النفايات إذ تشككت في عدم توفر القدرة للتعامل معها بطريقة أمنة بيئيًا [٢]، ولا تمنع الاتفاقية التجارة في النفايات بين الدول الأطراف لتحديد الكميات الفعالة من النفايات[٣].

يجب أن تكون النفايات مصحوبة بوثيقة نقل [٤] من أجل إلى تتبع المستلم والشاحن والناقل في حالة وقوع حادث، مع ضرورة ذكر تدابير السلامة [٥] ، ولابد من التأكيد في هذا الصدد على أن الاتفاقية تنطبق على جميع عمليات نقل النفايات الخطرة بغض النظر عن طريقة نقلها، سواء عن طريق البر أو السكك الحديدية أو الجو، وتتطلب إخطارًا مسبقًا بأي شحنة يتم نقلها من النفايات الخطرة إلى الجهات المعنية في البلد المتوجهة إليها والتي قد ترفض الشحنة عندما يتم نقلها [٦]. وقد اعتمدت الدول الأعضاء في الاتفاقية أحكامًا عامة تغطي كلا من الوقاية من الحوادث، ويحكم ذلك المعايير المفروضة من قبل القانون الوطني بشأن وضع العلامات وتعيين النفايات الخطرة وشكل الإشعارات والتزامات التأمين على الناقل. بينما تؤثر على الدول النامية لإضفائها الشرعية على التجارة في النفايات السامة بين الدول الأعضاء في الاتفاقية [٧].

---

https://www.un.org/en/un-chronicle/global-framework-wildlife-conservation-can-benefit-sustainable-human-development

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(١) الفقرة ب، ج من المادة ٤ من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها ١٩٨٩.

(٢) المادة ٤/٢/هـ من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها ١٩٨٩ .

(٣) المادتين: ١٠،١١ من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها ١٩٨٩.

(٤) المادة ٤/٧/جـ من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها ١٩٨٩.

(٥) وفقًا للمرفق الخامس (ب) بشأن المعلومات الواجب تقديمها في وثيقة النقل .

https://www.basel.int/Portals/4/Basel%20Convention/docs/text/BaselConventionText-a.pdf .p.51

(٦) المادة ٦ من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها ١٩٨٩.

(٧) راجع ، نزار بلال، المرجع السابق، ص ١٠، وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

يتضح مما سبق أن الاتفاقية تعتمد على عنصرين: **الأول:** حق رفض الدولة المستوردة دخول النفايات وإعادتها للدولة المصدرة. **الثاني:** حظر التصدير للدول النامية [١] وذلك استنادًا إلى المادة ٢٠ من اتفاقية (**GATT**) ١٩٤٧.

٣. بروتوكول مونتريال ١٩٨٧: الحد التدريجي من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون:

وضع بروتوكول مونتريال[٢] بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، مجموعة من الجداول الزمنية[٣]؛ للتخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون، ويعتمد بشكل جزئي على القيود التجارية، من خلال الحد تدريجيًا من مركبات الكربون الكلورية فلورية (CFCS) في الدول الأعضاء ويحظر التجارة مع الدول غير الأعضاء [٤]، ومن أجل تفعيل هذا البروتوكول، ولجعل هذا البروتوكول فعالًا، حظرت البلدان الصادرات والواردات من المواد الخاضعة للرقابة مع البلدان التي ليست طرفًا في البروتوكول. وقد أتسع نطاق الحظر التجاري ليشمل في المرحلة الثانية المنتجات التي تحتوي على مواد خاضعة للرقابة، وفي المرحلة ثالثة المنتجات المصنّعة باستخدام هذه المواد. وهذه المرحلة الأخيرة حُذفت من جدول الأعمال. وقد ذكر البعض خلال المفاوضات أن هذه الأحكام قد تكون مخالفة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. ولتهدئة هذه المخاوف، تجيز الفقرة ٨ من المادة ٤، التجارة مع البلدان التي ليست طرفًا في البروتوكول لكنها تطبق أحكامه، رغم أن ذلك يقتضي أن تقرر الأطراف أن البلد غير العضو يطبق البروتوكول [٥].

وتعتمد مرونة البروتوكول على الالتزام المفروض على الدول بتقديم إحصاءات عن إنتاجها وواردتها وصادرتها من مركبات الكربون الكلورية فلورية والكميات المعاد تدويرها والتي تم التخلص منها، ويلاحظ أن القيود

---

(١) المادة ٤/٢/هـ من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها ١٩٨٩.

(٢) أبرم برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون بتاريخ 1987/٠٩/١٦، في إطار الاتفاقية فينا بشأن حماية طبقة الأوزون التي أبرمت في فيينا بتاريخ: ٢٢ /٣/ 1985، ودخل حيز التنفيذ في عام ١٩٨٩.

(٣) تندرج المواد نفسها بقوائم في أربعة مرفقات للبروتوكول ومعظمها مقسم إلى مجموعات. وقد أدرج المرفق أ عند الاتفاق على البروتوكول في عام ١٩٨٧ وأضيفت المرفقات الأخرى تباعاً. وتبين الجداول الزمنية للتخلص من كل مجموعة من المواد بنصوص البروتوكول نفسه. وهناك طريقتان لتعديل محتويات البروتوكول: التعديل، أو التغيير.

(٤) نصت المادة ٤ فقرة ١ ز ٢ من بروتوكول مونتريال بشأن بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون ١٩٨٧ على:" كل طرف أن يحظر استيراد مواد خاضعة للرقابة من أية دولة ليست طرفا في هذا البروتوكول. ولا يجوز لأي طرف يعمل بموجب الفقرة (١) من المادة (٥) أن يصدر أية مادة خاضعة للرقابة إلى أي دولة ليست طرفًا في هذا البروتوكول".

(٥) **Brown Weiss** THE VIENNA CONVENTION FOR THE PROTECTION OF THE OZONE LAYER AND THE MONTREAL PROTOCOL ON SUBSTANCES THAT DEPLETE THE OZONE LAYER United Nations Audiovisual Library of International Law2009.p.5.

المفروضة على البلدان غير الأعضاء؛ قد ساهمت في منع الشركات من القيام بأنشطة تجارية في الدول غير الموقعة للتحايل على جداول التخلص التدريجي من مركبات الكلورية فلورية[١]. ويتضمن هذا البرتوكول دعوة الدول الأعضاء إلى التقليص من إنتاج المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، بموجب المادة الثانية [٢] ، كما تشير المادة الرابعة إلى حظر التجارة الدولية للمنتجات التي استخدم في تصنيعها المواد المذكورة في المادة الثانية، ومنع تصدير التكنولوجيات المنتجة أو المستخدمة لهذه المواد للدول غير الموقعة على البروتوكول [٣].

ويعتبر البروتوكول وسيلة لتشجيع الدول على الانضمام إليه، بحظر التجارة في المواد الخاضعة لرقابة البروتوكول، ويتطلب أن يحدد أطرافه الهدف من الحظر على الدول غير الأطراف التي تستورد منتجات دخلت في إنتاجها، مواد خاضعة للرقابة [٤]، وهناك تقييد على اعتمادات التصدير والإعانات إلى غير الأطراف والمتعلقة بإنتاج مواد خاضعة للرقابة، وعلى كل طرف أن ينشئ وأن ينفذ نظاماً لإصدار تصاريح استيراد وتصدير المواد الخاضعة للرقابة، وأن يُعد تقارير دورية بشأن الواردات والصادرات التي من هذا القبيل [٥].

٤. اتفاقية روتردام ١٩٩٨: المسئولية عن الإتجار في المواد الخطرة:

تسعى اتفاقية روتردام إلى تعزيز المسؤولية المشتركة عن التجارة الدولية في المواد الكيميائية الخطرة، من خلال تطبيق إجراء الموافقة المسبقة على المواد كيميائية ومبيدات الآفات الخطرة [٦]، وتهدف إلى حماية البيئة من التجارة الدولية في المواد الكيميائية الخطرة واستخدامها استخدامًا سليمًا للبيئة [٧]، ويجوز لكل طرف

---

(١) **Maryse C Grandbois**, Op, Cit,.P.554.

(٢) مركبات الكربون الكلورية فلورية ، ورابع كلوريد الكربون، وايثان ثلاثي الكلور ، ومرّكبات الكربون الهيدرو كلوروفلورية ، مركبات الكربون الهيدروبرومية فلورية ، وبروميد الميثيل، بورمو كلورو الميثان، مركبات الكربون الهيدروفلورية.

(٣) راجع https://ozone.unep.org/sites/default/files/2019-04/Montreal-Protocol-Arabic-2018.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤)المادة ٤ مكرر من برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون ١٩٨٧. .

(٥) المادة ٤ /ب من برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون ١٩٨٧.

(٦)اعتمدت وفتح باب التوقيع عليها بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٠، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤.
https://maqam.najah.edu/media/uploads/2022/06/legislations/UNEP-FAO-RC-CONVTEXT-2015.Arabic.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٧) وفقًا للمادة (١) من اتفاقية روتردام ١٩٩٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

في الاتفاقية اشتراط المواد الكيميائية الخاضعة للشروط بوضع بطاقات على العبوة المتعلقة بالبيئة لضمان توفير المعلومات الكافية المرتبطة بالمخاطر [١].

وتؤيد جميع الدول الأعضاء هذه الاتفاقيات [٢]، وبصورة مماثلة لمبدأ نظام الإخطار المسبق بموجب اتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود بموجب اتفاقية روتردام، تمنح الصلاحية للبلدان المستوردة لتحدد ما إذا كانت راغبة في استيراد مادة كيميائية أو حظرها بسبب عدم التأكد من إمكانية التعامل معها بشكل آمن ، ولا يجوز تصدير مادة كيميائية ألا بعد الموافقة المسبقة عن علم من الطرف المستورد [٣].

تدرج اتفاقية روتردام في إطار إجرائها الخاص بالموافقة المسبقة عن علم حكماً لضمان امتثال الأطراف لقاعدتي الدولة الأَوْلَى بالرعاية والمعاملة الوطنية وذلك بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ويجب على أي طرف يقوم بحظر استيراد مادة كيميائية من طرف آخر القيام أيضاً بحظر مماثل لاستيراد هذه المادة من أي مصدر آخر، وأن يحظر أو يقيد الإنتاج المحلي لهذه المادة الكيميائية للاستخدام المحلي[٤]. لذا تكون الأطراف في اتفاقية روتردام ممنوعة من التميز فيما بين الدول المصدرة. وقد أسفرت نتائج الاجتماع التاسع للدول الأعضاء في اتفاقيات روتردام عن إدراج مادة الفورات مبيد الحشرات ضمن الملحق الثالث باتفاقية

---

(١) وفقًا للمادة ٣/١٣ من اتفاقية روتردام ١٩٩٨.

(٢) تنص الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف على فرض قيود وعقوبات تجارية لتحقيق أهدافها استنادًا إلى المادة ٢٠ من اتفاقية الجات.

See,Maryse C Grandbois, Op, Cit, P.552.

(٣) راجع ، المرفق الثالث للاتفاقية ، يوجد العديد من مبيدات الآفات والمواد الكيماوية الصناعية التي ينبغي إخضاعها للرقابة لأسباب تتعلق بالصحة أو البيئة. ويجب على كل طرف أن يبلغ أمانة الاتفاقية بقراره النهائي بشأن الواردات مستقبلاً من هذه المواد الكيميائية وتحديد ما إذا كان الطرف سيوافق أم لا أو سيطلب شروط معينة.

https://maqam.najah.edu/media/uploads/2022/06/legislations/UNEP-FAO-RC-CONVTEXT-2015.Arabic.pdf

آخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، الدورة (١٦٢) روما،١ يوليو ٢٠١٩، ص ٥.

ينظر الرابط التالي: https://www.fao.org/3/na145ar/na145ar.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

روتردام، ومادة (HBCD) إلى الإجراء الخاص بالموافقة المسبقة عن علم مما يسهل بالتالي التواصل وتبادل المعلومات عن تجارتهما [١].

٥. اتفاقية ستوكهولم ٢٠٠١: الملوثات العضوية الثابتة:

تحظر المادة الثالثة من اتفاقية ستوكهولم ٢٠٠١ استيراد وتصدير الملوثات العضوية التي تشملها هذه الاتفاقية إلا لأغراض التخلص منها بصورة سليمة بيئياً؛ أو إذا كان الطرف المستورد سوف يستخدم المادة الكيميائية بموجب إعفاء محدد، كما تحظر التجارة مع غير الأطراف إلا بالنسبة لأولئك الذين يقدمون إقرارات سنوية تفيد بأنهم ملتزمون بالوفاء بمتطلبات الاتفاقية [٢]. وتهدف إلى حماية البيئة والصحة البشرية من الملوثات العضوية الثابتة، حيث إن الملوثات العضوية الثابتة لها خاصيات سمية، وتقاوم التحلل، وتتراكم أحيائياً عن مكان إطلاقها حيث عن طريق الهواء والماء والأنواع المهاجرة، عبر الحدود الدولية وتتجمع في النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية، وتؤكد على المبدأ ١٦ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الذي يعلن أن على السلطات الوطنية أن تسعى إلى ضرورة تحمل تكاليف التلوث من قبل المتسبب دون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدولي [٣]. ويتعين على الدول الأطراف في الاتفاقية اتخاذ التدابير الضرورية للقضاء على إنتاج واستخدام المواد الواردة في المرفق ألف للاتفاقية، التي تشتمل على تسعة مواد كيميائية، وللقضاء أيضاً على استيراد وتصدير المواد الكيميائية المدرجة في المرفق (أ)، وتقييد واستخدام المواد الكيميائية المدرجة في المرفق (ب) مادة DDT وتستخدم العديد من الكيماويات التي تنتمي إلي مجموعة الملوثات العضوية الثابتة، خاصة المواد المدرجة حديثًا في اتفاقية ستوكهولم، سواء بالحالة التي تتواجد عليها هذه المركبات أو كمواد أولية لبعض المنتجات المصنّعة.

لذلك اتجه قسم اتفاقية ستوكهولم بالأمم المتحدة إلى دعم الصناعات من اجل تقديم بدائل للملوثات العضوية الثابتة لاستخدامها في العمليات الصناعية. بالإضافة إلى تشجيع إنتاج المصنوعات الخالية من الملوثات

(١) راجع، برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق، المرجع السابق. ص ٧ ، وما بعدها.

(٢) راجع الرابط التالي: https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/194840
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) متاحه على الموقع الإلكتروني: ص٥.
http://www.moenv.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/اتفاقية_استوكهولم.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

العضوية الثابتة، والأمثلة علي ذلك تشمل تحويل إنتاج ثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإيثان DDT في الهند، وتقديم بدائل لمركب الايثير ثنائي الفينيل متعدد البروم المستخدم في تصنيع مثبطات الاشتعال في الصين، للتخلص التدريجي من مثبطات الاشتعال التي تحتوي على مادة HBCD المستعمل في صناعة رغوة العزل [١]، كما يتم اتخاذ التدابير لمنع إنتاج المواد المدرجة في المرفق (ج) والذي يشتمل حالياً على مواد كيميائية ومنها(PCBS) [٢].

تعترف المادة ٢٠ من اتفاقية (GATT) بأن القيود التجارية قد تكون ضرورية لتحقيق السياسات الرئيسية في المجالات غير التجارية، بما فيها الصحة العامة والاستدامة البيئية، وأنه يمكن تبريرها في إطار قانون التجارة الدولية. ومن جانبها يمكن للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف أن تدعم بدورها مشروعية التدابير التجارية التي تُعْتَمد لأغراض بيئية وصحية. كما تعترف العديد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقيات داخل المجموعة الكيميائية، صراحة بهذا الدعم المتبادل؛ حيث تشمل ديباجة اتفاقية ستوكهولم على أن "الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية الأخرى في ميدان التجارة والبيئة متداعمة تبادلياً؛ لذلك يجب التوفيق بين الاعتبارات التجارية والبيئية [٣]، فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب عن ذلك من تنمية دون

(١) الأمم المتحدة، منظمة التنمية الصناعية، قسم اتفاقية ستوكهولم، معًا من أجل مستقبل مستدام ١٩٩٦– ٢٠١٦ ص ٢ .
https://www.unido.org/sites/default/files/2017-07/SCD_DIVISION_AB_0.PDF
آخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور عبارة عن خلائط ثابتة للغاية ومقاومة لدرجة الحرارة والضغط الشديدين .تم استخدام ثنائي الفينيل متعدد الكلور على نطاق واسع في المعدات الكهربائية مثل المكثفات والمحولات .كما تم استخدامها في السوائل الهيدروليكية وسوائل نقل الحرارة ومواد التشحيم كانت الشركة الرئيسية التي صنعت ثنائي الفينيل متعدد الكلور في الولايات المتحدة هي شركة **مونسانتو** ، باستخدام اسم **أروكلور** بشكل أساسي .**انتهى الإنتاج التجاري لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور في عام ١٩٧٧ بسبب الآثار الصحية حظرت وكالة حماية البيئة الأمريكية (USEPA) استخدام مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور..**
http://www.idph.state.il.us/envhealth/factsheets/polychlorinatedbiphenyls.htm
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) يرى البعض إن المعايير البيئية والتجارية؛ تتعارض أحيانًا هي مع بعضها البعض، حيث تستند منظمة التجارة العالمية بشكل أساسي إلى المبدأ الأساسي لعدم التمييز، مع شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية، فضلاً عن الحاجة إلى تبرير أي استثناء.
بن فاطيمة بوبكر، المرجع السابق، ص ٩٨.

وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان، كما لا يجب أن تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب التنموية خاصة الدول النامية [١].

المبحث الثاني

العلامة البيئية في ضوء مبدأ عدم التمييز

تطور التبادل التجاري أدى إلى تنوع أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية على غرار الاستناد إلى الاشتراطات البيئية، ورغم أن المنظمة العالمية للتجارة وضعت أسس يمكن من خلالها تطبيق المتطلبات البيئية كوسيلة لحماية البيئة، دون إلحاق الضرر بالمصالح التجارية للدول، إلا أن اختلاف المعايير من دولة إلى أخرى وكذلك التناقض بين بعض الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف واتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ جعل تطبيق هذه المعايير يتباين من دولة إلى أخرى، وهذا يمثل أحد التحديات التي تواجهها المنظمة في عمليات الحفاظ على البيئة؛ حيث إن فرض معايير بيئية يؤثر على الدول النامية، فتجعل منتجات هذه الدول تتحمل العديد من الالتزامات من اجل مطابقة منتجاتها مع المعايير المفروضة، كما يمكن أن تؤثر على إعادة توطين الاستثمار، حيث تلجأ العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى توطين استثماراتها في الدول النامية والأقل نموًا التي لا تفرض شروط بيئية [٢] .

---

(١) تعترف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **(GATT)** صراحة بضرورة تطبيق قواعد التجارة الأساسية. والمادة عشرون من الاتفاق تسمح بذلك من أجل منع التوترات التي قد تنشأ في إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. أما استثناءات المادة عشرين ذات الصلة المتينة بتدابير الصحة والسلامة والبيئة؛ فموجودة في الفقرتين (ب) و(ز) من تلك المادة التي يرد نصها (في مقدمة المادة عشرين) على النحو التالي: "رهناً باشتراط عدم تطبيق مثل هذه التدابير بصورة قد تشكل وسيلة للتمييز التعسفي وغير المبرر فيما بين البلدان التي تحكمها نفس الشروط، أو تكون بمثابة قيد مقنّع على التجارة الدولية، لا ينبغي تفسير أي شيء في هذا الاتفاق على أنه يمنع اعتماد أو إنفاذ أي طرف متعاقد للتدابير: (ب) الضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات؛ (ز) التي تتصل بصيانة الموارد الطبيعية إذا كانت مثل هذه التدابير تظهر فعاليتها بالتلازم مع فرض قيود على الإنتاج أو الاستهلاك المحليين.
راجع، المادة عشرين الاتفاق العام للتعريفات والتجارة **(GATT)**

(٢) ترى بعض الدول لا سيما الدول المتقدمة أن انخفاض المعايير البيئية يعطي ميزة "غير عادلة" في التجارة الدولية وفي الاستثمار **(الإغراق الأيكولوجي ecological dumping)**؛ ويأتي ذلك من خلال الميزة النسبية التي تبيحها انخفاض المستويات في الخارج يلقي بضغوط على كل الدول لكي تخفض معاييرها. لذلك ترى بعض الدول أنه من الضروري إما رفع كلا المعيارين أو السماح باتخاذ تدابير تجارية تقييدية ضد الدول ذات المعايير المنخفضة. بينما لا تعارض الدول النامية فكرة تحسين معايير البيئة إلا أنها أعربت عن تخوفها في أن تسمح إمكاناتها المادية باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيقها. حيث أن الفروق في معايير البيئة بين الدول،لا سيما عندما تتعلق بمشكلات بيئية داخل حدود الأراضي الوطنية، إنما تعكس التقديرات المتعلقة بتكاليف ومنافع المحافظة على البيئة والتي يمكن أن تختلف

(ISSN: 2356 - 9492)

ومن أهم المبادئ التي رسخت لها اتفاقية الجات نحو تحرير التجارة العالمية هي مبدأين: **الأول** : شرط الدولة الأكثر رعاية. والثاني: مبدأ عدم التميز في المعاملة، و بتطبيق هذين الشرطين على البيئية فإنه يجب على الدول الأعضاء في المنظمة عند القيام بعلمية الاستيراد الامتناع عن استخدام المعايير والشروط البيئية للتمييز ضد منتجات دول أخرى، وهذ مما أثار كثير من المنازعات من شروط تتعلق بالتعبئة والتغليف وغيرها، أو في مواصفات بيئية في طريق الإنتاج وهو ما يتعارض مع القواعد العامة لتحرير التجارة الدولية طبقا لاتفاقية الجات ويثير بالتالي منازعات بين أنصار البيئة وأنصار تحرير التجارة العالمية [١].

يجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاهتمام المشترك من قبل الدول [٢] لإيجاد هذه المعايير يمكن تحقيقه من خلال زيادة التبادل التجاري أو السماح بإعفاءات في حالة وجود تكاليف باهظة في سبيل تحقيق المعايير المتفق عليها، وقد سعت بعض الدول في اشتراط العلامة البيئية [٣]؛ على المنتجات المستوردة بهدف جعل السلع تنافسية من حيث كفاءة المنتج ونوعيته وقيمته؛ ويتأكد ذلك من خلال التزام المنتجين بالمعايير التي تحقق

تبعًا لمستوى التنمية في كل بلد. ووفقا لهذا الرأي، لا ينبغي استخدام القيود التجارية لموازنة أثر الاختلافات في المعايير البيئية لان ذلك سوف يؤدي إلى حرمان الدول ذات المعايير الأدنى من مزايا حرية التجارة ويوفر الأسباب لسوء استخدام معايير حماية البيئة, ويترتب على ذلك أيضا عدم الجدية في البحث عن حلول ملائمة أخرى لإيجاد معايير بيئية تحقق الموازنة بين المعايير المتباينة للدول جاء الاعتراف بتجنب التدابير التجارية الحمائية والالتزام بمبادئ العمل المتعدد الأطراف ارتباطاً بأهداف البيئة.

راجع، مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية المعروف باسم جدول أعمال القرن ٢١ والمبدأ رقم ١٢ من إعلان ريو. الأمم المتحدة (١٩٩٣).

https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(١) والي عبد اللطيف ، بوسته جمال: المرجع السابق، ص ٥.

(٢) حماية البيئة في دولة الإمارات حظيت باهتمام كبير؛ حيث صدر القانون الاتحادي رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية بدولة الإمارات والقانون الاتحادي رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ في شأن حماية البيئة وتنميتها حيث أولى القانون عناية بالبيئة والتنمية المستدامة فنصت المادة (٩) من الفصل الثاني ،تحت عنوان: "**البيئة والتنمية المستدامة**": " وتضمنت مراعاة اعتبارات حماية البيئة ومكافحة التلوث والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية عند وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، **عند إنشاء المشروعات وتنفيذها، وهو ما يتوافق تمامًا مع مبادئ منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.**

(٣) ومن هذه الدول التي تشترط العلامات البيئية: أستراليا، البرازيل، الصين، كولومبيا، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، إندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، هولندا ، نيوزيلاندا، أمريكا الشمالية، روسيا ، سنغافورة ، جنوب أفريقيا، سيريلانكا، السويد، تايلاند، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام.

/https://globalecolabelling.net/eco/green-certification-by-country

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

حماية البيئة من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى [١]. ويمكن اعتبار العلامة البيئية **environmental label** [٢] وسيلة للسيطرة على أوجه الخلاف بين التجارة والبيئة، ويجب أن يقيد ذلك بالاتفاقيات الناتجة عن جولة أورجواي وبشكل أكثر تحديدًا اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة، بأن يتم وضع العلامات البيئة دون تمييز وأن لا تشكل حاجز غير جمركي للوصول إلى المستهلك.

ومن أهم القضايا التي أثيرت أمام المحكمة الأوربية الخاصة بالمعايير والاشتراطات البيئية قضية ضد دولة إيطاليا حيث أنها اشترطت في أن تكون جميع أنواع العجائن المستوردة تحتوي على نوع معين من القمح واكتشف أن هذا النوع لا يزرع إلا في جنوب إيطاليا، ولقد اعتبرت المحكمة الأوربية أن هذا الشرط ما هو إلا وسيلة حمائية غير مبررة على أسس بيئية صحيحة. وخشى أن تتحول هذه الاشتراطات البيئية كأحد العوائق غير الجمركية المستحدثة في مجال التجارة الدولية والتي تستعملها الدول الصناعية الكبرى [٣].

يرى البعض أن تحرير التجارة الدولية قد يكون مفيدًا للبيئة وقد يكون ضارًا بها، إذا لم يتم الاعتماد على القواعد والأنظمة المطبقة، فتحرير التجارة المبني على مراعاة القواعد البيئية سيساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة [٤]، في حين سيكون تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سببًا رئيسيًا في الإضرار

(١) يعد انتشار برامج شهادات الاستدامة ووضع العلامات دليل على التوسع السريع في السوق العالمية للمنتجات المستدامة.

See, Organisation mondiale du commerce, Op, Cit, P.43.

(٢) مثل علامات التحذير من استنفاذ الأوزون التي يفرضها القانون الأمريكي لعام ١٩٩٠. والبعض الآخر يتعلق بخصائص المنتج مثل الإشارة إلى استهلاك الطاقة على الأجهزة الكهربائية التي تتطلبها اللوائح الخاصة بكفاءة الطاقة علمًا بأن العلامات التحذيرية تتحكم بشكل مباشر في الوصول إلى الأسواق، وتتعارض مع مبادئ الجات ، وهذه المنتجات ليست دائمًا منتجات غير ضارة بالبيئة ولكنها تعتبر أقل ضررًا من غيرها بناءً على معايير محددة مسبقًا وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٤ ضوابط ذلك، بأن يتم المنح الاختياري للعلامات من قبل هيئة عامة أو خاصة من أجل إعلام المستهلكين، وبالتالي تعزيز المنتجات الاستهلاكية التي تم تحديدها لتكون صديقة للبيئة عن غيرها من المنتجات المماثلة.

See,Maryse C Grandbois, Op, Cit, P.573.

(٣) والي عبد اللطيف ، بوسته جمال: المرجع السابق، ص ١١، ومابعدها.

(٤) من الضروري أن تساعد التجارة في تعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة ودعم الشركات في هذا الإطار؛ الأمر الذي يتعين معه التقيد بالأهداف التجارية والبيئية في آن واحد.

See, Organisation mondiale du commerce Op, Cit, P.2.

(ISSN: 2356 - 9492)

بالبيئة [١]. ويذهب البعض الآخر إلى أن الأضرار التي تحدثها أعمال الصناعة لاتعد أثرًا مباشرًا لإدراج تلك الأعمال ضمن طائفة الأعمال التجارية، وإنما ترتبط بعدم التخطيط لهذه الأعمال أو التفكير في كيفية التخفيف من نتائج مباشرتها ، خصوصًا بعد النظرة المتطورة لمضمون القانون التجاري في دول المنهج اللاتيني [٢]؛ حيث ركزت هذه الدول على الآليات القانونية التي تساعدها على التحول من الزراعة إلى الصناعة وفتح آفاق جديدة في مجالات التصنيع، دون تخطيط بيئي سليم أو حتى الاهتمام باستخدام الطاقة النظيفة [٣]. ويرى اتجاه ثالث، ضرورة أن تكون الأهداف التجارية والبيئية متماسكة مع المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة من أجل تجنب التعارض مع بعضها البعض [٤]. وقد انتبه المشرع المصري مؤخرًا إلى ذلك بإنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة [٥].

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن وضع المعايير البيئية بطريقة مبالغ فيها يتسبب في اعتبار المنتجات المحمية في مركز أدنى من المنتجات الأجنبية، كما أن هذه العلامة تشكل مخاوف الدول النامية في أن تعتبرها عائقًا أمام منتجاتها المصدرة خاصة نحو الدول المتقدمة ،مما يعتبر من أنواع العوائق الفنية أمام نفاذ التجارة إلى الأسواق الخارجية.إذ أحيانًا يكون بإمكان المنتجين المحمين منافسة المنتجات الأجنبية إلى أن هذه الاشتراطات تقف عائقًا أمامها وبذلك تكون الاشتراطات والمعايير البيئية ماهي إلا حواجز بديلة [٦] عن الحواجز التي دعت منظمة التجارة العالمية إلى إلغائها كون هذه المعايير تتوفر غالبًا لدى الدول الصناعية، وبذلك يتضح القصور

---

(١)والي عبد اللطيف ، بوسته جمال، المرجع السابق، ص ٣ وما بعدها.

(٢) محمد موسى، المرجع السابق، ص.٨٩٧، وما بعدها.

(٣) سمح قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ قانون البيئة المصري ، وتحديدًا في المواد (٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٤٧) بتلويث الهواء وإحداث الضوضاء في الحدود المسموح بها بشرط اتخاذ الاحتياطات ومراعاة الشروط والضمانات التي تساعد على عدم تجاوز الحدود المصرح بها.

(٤) **See**, Organisation mondiale du commerce, Op, Cit, P.p.45.

(٥) وفقًا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٢٢ التي نصت على: " يُنشأ صندوق يسمى "صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة"، تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع الوزير المعنى بالشئون المالية، ويكون مقره الرئيسي القاهرة الكبرى، وله أن ينشئ فروعًا أو مكاتب له داخل جمهورية مصر العربية، ويشار إليه في هذا القانون بالصندوق."

راجع، الجريدة الرسمية – العدد ٤٣ (تابع) في ٢٧ أكتوبر سنة ٢٠٢٢

(٦) إذا تم إزالة الحواجز التجارية فإن البلدان النامية التي تنبعث منها الغازات المسببة للاحتباس الحراري، يمكن أن تزيد واردتها بنسبة ٦٣% للإضاءة الموفرة للطاقة، و% 23 لتوليد طاقة الرياح، ١٤% لتوليد الطاقة الشمسية.

See, **Organisation mondiale du commerce,** Op, Cit, P.p.40.

في تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية، ولابد من اعتماد نهج قائم على فكرة حماية البيئة وتحسينها وتعزيز نظام تجاري عادل؛ بأن يتم إعداد هذه القواعد بطريقة تعزز بعضها البعض. ومن ثم فإن مستقبل البيئة داخل منظمة التجارة العالمية يرتبط بشكل كبير في مدى قدرتها على التوفيق بين المصالح البيئية المتعارضة للدول النامية والدول المتقدمة [١].

وفي نهاية الباب الأول من هذه الدراسة يستلزم السياق المنهجي الإشارة إلى أن تحرير التجارة الدولية وفق النظام التجاري متعدد الأطراف يلعب دور ثانوي في حماية البيئة بشكل عام؛ لاعتمادها على الاستثناءات الواردة في المادة ٢٠ من اتفاقية (GATT) دون وجود قواعد عامة. بينما امتدت آثار تحرير التجارة الدولية إلى تدويل الإنتاج عبر الشركات متعددة الجنسيات، والتي يمكن أن تكون آثارها سلبية على البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري؛ وهو ما سيتم تناوله بشكل مستفيض في الباب الثاني من هذا الدراسة.

(١) راجع، يحياوي سميرة، يحياوي كهينة :المرجع السابق، ص ٢٧ .

(ISSN: 2356 - 9492)

الباب الثاني

أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة المحيطة بالأعمال التجارية

تمهيد وتقسيم:

تعمق أزمة النظام الرأسمالي، وزيادة الحاجة إلى تحرير التجارة في السلع المادية، اعتبارًا من عام ١٩٦٨، أدى ذلك إلى الخروج نهائيًا من نظام قاعدة الذهب [١] حتى بشأن العلاقات التجارية الدولية وقد تبلور حول هذه الأزمة ظاهرتان: **الأولى:** الاتجاه نحو تدويل [٢] الإنتاج عبر الشركات متعددة الجنسيات Multinational corporation (MNC) [٣]، ولقد آثار هذا الاتجاه [٤] الحاجة إلى إزالة العوائق أمام حركة رأس المال [٥] من ناحية الاستثمارات المباشرة في الخارج. **الثانية:** ضيق الأسواق المحلية في الدول الرأسمالية المتقدمة، مما فرض عليها المراهنة على الأسواق الخارجية [٦]، علمًا بأن التدويل يكون في مجالات مختلفة وخصوصاً القانون

---

(١) **Atish Rex**, Ghosh From the History Books: The Rethinking of the International Monetary System ,August 16, 2021. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2021/08/16/from-the-history-books-the-rethinking-of-the-international-monetary-system

(٢) التدويل هو عملية أو عمليات متتابعة تقوم على مجموعة من المهارات المختلفة التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها، والتي تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيًا في الأسواق الدولية، ص ٢٥٤.

راجع، السعدي رجال ، شوقي جباري : تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب ، والمخاطر على الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٤)، ٢٠١٥، ص ٢٥٤.

(٣) ظهرت الشركات متعددة الجنسيات في مجالات: النفط والغاز ، حيث إنه مجال عالمي ويحتاج لتكاليف باهظة الثمن.

راجع، وليد وهبة، المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٤) يرى البعض أن تعاظم ظاهرة تدويل الإنتاج أدى إلى أن السلعة الواحدة يتم تجزئة مراحل إنتاجها في دول مختلفة فقد تجمع في دولة أو دول ثانية وقد تسوق في دولة أو دول ثالثة، فالسلعة الواحدة يشارك في إنتاجها أمم مختلفة، ويستخلص من ذلك وجود مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة. بينما لا يوجد تخصص أو تقسيم للعمل لبلد ما في إنتاج السلعة؛ بل تخصصات أو تقسيمات مختلفة للعمل لبلدان متعددة لإنتاج السلعة نفسها وأصبح التقسيم الدولي أصبح بين رأس المال والعمل وبين الإدارة وعمليات الإنتاج.

راجع في تفصيل ذلك، عائشة خلوفي ، انعكاسات تطور التقسيم الدولي للعمل على حركة التجارة الدولية، جامعة سطيف، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة سطيف ١، الجزائر، المجلد ١٤ العدد ٣ ، ٢٠٢٠، ص٧ .

(٥) رأس المال يعد عنصرًا جوهري في مباشرة الأعمال التجارية، وبدون هذا العنصر، لايمكن مزاولة النشاط التجاري أو الاستمرار فيه.

راجع، محمد موسى، المرجع السابق، ص ٨٠٩ .

(٦) هاني دويدار، تطور القانون التجاري في ظل التنظيم القانوني للتجارة الدولية ، المرجع السابق، ص ٢٠.

التجاري الدولي [١].وقد ظهرت الشركات متعددة الجنسيات[٢] في صورتها الحديثة منذ أواخر القرن الماضي بعد اعتمادها على البترول كمصدر للطاقة ونشأ عنها تكتلات لمشاريع عملاقة بعد تكاتف الإنتاج[٣]، ويعتبر أبرز ما نجم عنها توجه أغلب دول العالم للنظام الرأسمالي [٤]. وبالرغم من أهميتها إلا انه يمكن أن تكون آثارها سلبية على الدول النامية[٥]، ومن أجل تقديم المعالجة القانونية لأثر تحرير التجارة الدولية على البيئة، يستلزم الأمر تقسيم هذا الباب إلى فصلين، على النحو الآتي:

الفصل الأول: الشركات متعددة الجنسيات، ومبادئ الاستثمار المسئول اجتماعيًا.

الفصل الثاني: آليات حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري.

الفصل الأول

الشركات متعددة الجنسيات ومبادئ الاستثمار المسئول اجتماعيًا

تمهيد وتقسيم:

ترتبط حماية البيئة، بمبادئ الاستثمار المسئول وقواعد الحوكمة التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات ارتباطاً

(١)عبد السلام هماش، دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد ٣٨ ،العدد (٢) ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ٥٩٥ .

(٢) قد تكون عقود التجارة الدولية؛ مشروع متعدد الجنسيات، علمًا بأن السائد حتى وقت قريب نسبيًا أن أهمية كل عقد ترجع إلى ما يشكله من أهمية استراتيجية خاصة بالمشروع ، ولم يعد هذا الفكر يتسق ومنطق عالمية الإنتاج الذي تقوم به وتخطط له المشروعات متعددة الجنسيات؛ لأن هذه الظاهرة تعني أنه لم يعد من المستطاع فصل الاستراتيجية الخاصة بالمشروع عن الاستراتيجية العامة أو الكلية للمشروعات متعددة الجنسيات العاملة في ذات القطاع الإنتاجي.

راجع في تفصيل ذلك، ناجي عبد المؤمن، مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في عقود التجارة الدولية طويلة المدة، القاهرة: كلية الحقوق جامعة عين شمس، (د.ن)، ٢٠١٣، ص٢٢.

(٣) سهيلة زوين ، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، شعبة الحقوق، قانون دولي خاص، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨ ، ص ٣٠ .

(٤) رحمون أمين، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر – بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ص ٢١.

(٥) سهيلة زوين، المرجع السابق ، ٢٠١٨، ص ١ .

(ISSN: 2356 - 9492)

وثيقاً بارتفاع قيمة سعر أسهمها [١]؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن العوامل البيئية، والاجتماعية، وحوكمة الشركات تشكل الدافع الأساسي لدعم الأعمال التجارية التنافسية؛ والحد من المخاطر[٢]؛ لذلك لابد من إبراز دور المسئولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات ؛ حيث إنها أصبحت في طليعة اهتمامات الشركات بسببين: **الأول:** عولمة طبيعة الأعمال [٣]. **الثاني:** تلافي الآثار السلبية التي تتعرض لها البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري على أثر الأنشطة التجارية. **لذلك،** يتعين تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالشركات متعددة الجنسيات، وأثرها على الدول المضيفة.

المبحث الثاني: معايير المسئولية الاجتماعية للشركات وفقًا للتوجيهات الدولية.

المبحث الأول

التعريف بالشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول المضيفة

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم المواضيع المؤثرة في مجال تحرير التجارة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وتدويل الإنتاج من خلال استغلال الثروات الطبيعية في الدول النامية، وهو الأمر الذي يتطلب مواجهة في القوانين الوطنية؛ حيث إن الشركات بشكل عام تعتبر تجميعًا لجهد الأفراد ولمدخراتهم في المشروعات الاقتصادية الكبرى، والتي يعجز الشخص الطبيعي بمفرده عن تحقيقها مهما بلغت إمكانياته، مما جعلها الآلية المثلى للتطور والنهوض الاقتصادي، وتشكل الشركات المساهمة على وجه التحديد قوة اقتصادية

---

(١) تدخل الأسهم والسندات ضمن تعريف رأس المال الكاسب، والذي يقصد به مجموعة الحقوق المالية أو الأصول المالية التي تحقق لصاحبها عائدًا ما. ومن ثم فإنه يدخل تحت هذا المفهوم جميع الأصول المالية، أيا كانت طبيعتها منقولة أم عقارية طالما تشترك في وحدة الهدف، وتتضمن أمورًا أخرى مثل : الحقوق المالية (الأسهم والسندات) ، والطبيعية (الأرض).

حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت)، ص ٢١٧. **مشار إليه لدى،** محمد موسى، المرجع السابق، ص ٨٠٩ .

(٢) **راجع،** تقرير ممارسات البيئة: الحوكمة، والمسئولية الاجتماعية بالشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٠٧– ٢٠١٧، تحليل نتائج مؤشر ستاندرد آند بورز/ حوكمة أسواق الدول العربية، معهد حوكمة الشركات، دبي، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٨، ص ٥ .

متاح على الرابط التالي: https://www.hawkamah.org/files/shares/ESG_Arabic.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) **Ilias Bantekas** , Corporate Social Responsibility in International Law Boston University International Law Journal 309-345Qatar Foundation (2020) 2020.p.317.

Vaibhav Choudhary, Op, Cit,p.P.1.

See, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1669533

واجتماعية في مواجهة الدول إذا خالفت القوانين المنظمة لها [١]. وتسعى دومًا إلى زيادة أرباحها من خلال العمل في البلدان النامية لسببين: **الأول:** الموارد الطبيعية. **الثاني:** قلة تكلفة الأيدي العاملة [٢]، كما تحصل على العديد من المزايا؛ لذلك يتطلب التعريف بالشركات متعددة الجنسيات ثم بيان آثار أنشطتها في الدول المضيفة، على النحو الآتي:

١. التعريف بالشركات متعددة الجنسيات:

يذهب البعض إلى أن الشركة متعددة الجنسيات تعتبر مشروع يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الرئيس بعلاقات قانونية وتخضع لاستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة" [٣]. ويرى البعض الآخر أنها الشركات التي تنصب على المشروعات الإنتاجية، وما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل في السلع المادية أو حركة رؤوس الأموال والاستثمارات [٤]. ويرى اتجاه ثالث في الفقه أنها عبارة عن كيانات متعددة لكل منها هويته المستقلة وموطنه المستقل، إلا أنها جميعًا تخضع لإدارة مركزية واحدة [٥].

وجدير بالذكر أنها ليست في الواقع الشركة الوحيدة، وإنما هي مجموعة من الشركات تتمتع كل منها بشخصية قانونية مستقلة وتعمل كل منها في دولة مختلفة، ويبدوا أن هذه المجموعة من الشركات ترتبط ببعضها بروابط قانونية و اقتصادية وتجعل منها وكأنها شركة واحدة [٦] ويضاف إلى ذلك أن هذه المجموعة

(١) محمد العريني، الشركات التجارية، المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٧.

(٢) سهيلة زوين، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣) محسن شفيق، المشروع ذو القوميات المتعددة، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الأول والثاني، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٧ ، ص٢٣٩.

(٤) أحمد القشيري، الثنائية الجديدة في قانون التجارة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، ١٩٧٠، ص ٦٩.

(٥) محمد الشرقاوي، المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لتطبيقها ، مجلة القانون والاقتصاد ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، مجلد ٤٥ ، عدد (٣،٤) ، ١٩٧٥ ص ٦٥ .

(٦) تعتبر مجموعة الشركات فكرة متطورة جدًا، حيث نشأت منذ بداية التحول الرأسمالي إلى مرحلة تدويل الإنتاج كأداة لتركز روس الأموال واتخذت أشكالًا وأهدافًا مختلفة، وتعتبر أداة لتقسيم أو تجزئة المشروعات ، تلجأ إليها المشروعات الضخمة ومن الصعب القول بوجود فكرة موحدة لمجموعة الشركات .

راجع في تفصيل ذلك، ناجي عبد المؤمن، المشكلات العملية في التحكيم، الجزء الأول شرط التحكيم، كلية الحقوق جامعة عين شمس، (د ن) ٢٠١٣ ص ١٠٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

من الشركات تمارس نشاطها الذي يتمثل بالاستثمار الدولي في الدول المختلفة ، ويراد بذلك وجوب توجيه جانب من أموال الشركة الأم أو خبرتها التكنولوجية إلى العمل في دول متعددة بهدف تحقيق الربح(١)، ويحتاج الأمر في نفس الوقت من الدولة المضيفة قيامها بفرض رقابة قانونية في إطار حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري.

وفي رأينا يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها عبارة عن مشروع تجاري جماعي، يمثل الإطار القانوني للمشروع الاقتصادي، تمارس أنشطتها في أكثر من دولة، تحت توجيه وسيطرة الشركة الأم، ويمكن أن تأخذ شكل الاندماج أو فتح فرع للشركة الأجنبية ، أو تأسيس المشروع الاستثماري في الدولة المضيفة (٢).

٢. تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة:

تتوجه الشركات متعددة الجنسيات لممارسة أنشطتها الصناعية والتجارية في البلدان النامية؛ حيث تسعى الدول المضيفة جاهدة بشتى الطرق لتمهد بيئة استثمارية ملائمة تساعدها على استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب وأموالهم، بما فيها الشركات متعددة الجنسيات التي تطمح دومًا إلى تحقيق الربح المطلق لعملية الاستثمار في الدول التي تتوفر فيها المناخ الملائم، بعد أن تقوم بالتأكد من كل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية للدول المضيفة للاستثمار مستعملة الحماية اللازمة ضد المخاطر التي قد تواجها (٣) من خلال تقديم مجموعة من الضمانات أهمها: مبدأ المعاملة العادلة، والمعاملة الوطنية، وشرط الدولة الأولى بالرعاية، والضمانات القضائية (٤).

---

(١) محفوظ لويزة، قاسمي نبيلة، المرجع السابق، ص ١٩.

(٢) نصت المادة (٢٣٥) من نظام الشركات السعودي الصادر بموجب المرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ الموافق ٢٠٢٢/٦/٣٠ على: "دون إخلال بالاتفاقات الخاصة المبرمة بين المملكة وبعض الدول أو الشركات الأجنبية، والأنظمة المعمول بها في المملكة، وفيما عدا الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات، تسري أحكام النظام على الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها وأعمالها داخل المملكة". **متاح على الرابط الإلكتروني لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي:**

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) سهيلة زوين، المرجع نفسه ، ص ٤٠ ومابعدها .

(٤)أصدرت الدائرة التجارية والاقتصادية في محكمة النقض حكماً قضائياً بشأن التصدي لمسألة التلوث البيئي، رسخت فيه لعدة مبادئ ومفاهيم قضائية حول الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن، وقالت المحكمة في حكمها "ضرورة التعويض عن كل الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتب على مخالفة أحكام القوانين وكذلك الاتفاقات الدولية التي تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيها أو عن حوادث التلوث بالمواد السامة وغيرها من المواد الضارة أو الناجمة عن التلوث من الجو أو من جنوح السفن أو اصطدامها أو التي تقع خلال شحنها أو تفريغها، أو عن أية حوادث أخرى، ويشمل التعويض جبر الأضرار التقليدية والبيئية وتكاليف إعادة الحال لما كانت عليه

التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات له أشكال متعددة ومنها: تعاقدية، ومشاريع مشتركة، وتحالفات غير رسمية ، شركات مملوكة ملكية عامة، شركات مملوكة ملكية خاصة(١)؛ لذلك يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك التأثير في البلدان الأقل نموًا وتُمْنِح مميزات كثيرة في مفاوضات الاستثمار مع الدولة المضيفة، وهو الأمر الذي يحتم معالجة المسئولية الاجتماعية في إطار حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري من أجل تحقيق التوازن بين تحفيز الاستثمار الأجنبي والحفاظ على البيئة في إطار تشريعات الاستثمار والتجارة ذات العلاقة، وسيتم تناول ذلك في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

معايير المسئولية الاجتماعية للشركات وفقًا للتوجيهات الدولية

تمهيد وتقسيم:

يجب اعتماد مبدأ تقييم الأثر التراكمي للمشروع ؛ حتى تؤدي مبادئ المسؤولية الاجتماعية أهدافها (٢)، وفي هذا

أو إعادة إصلاح البيئة." واستندت في حيثيات الحكم إلى أن الأحكام تدور مع علتها لا مع حكمتها، ومن ثم فلا يجوز إهدار العلة وهي الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم للأخذ بحكمة النص، وهي ما شرع الحكم لأجله من مصلحة أريد تحقيقها أو مفسدة أريد دفعها، وأنه متى كان النص عاماً مطلقاً فلا محل لتخصيصه أو تقييده استهداء بالحكمة منه، وذلك لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، إذ إن في ذلك استحداث لحكم مغاير لم يأتي به النص عن طريق التأويل. فإذا كان ذلك، وكان النص في البند الثالث من المادة الأولى من الفصل الأول من الباب التمهيدي من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٩ مكرر في الأول من شهر مارس سنة ٢٠٠٩– المنطبق على الواقعة – قد نص على أنه: " يقصد بالاتفاقية في مجال تطبيق هذا القانون " الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن لعام ٧٣ / ١٩٧٨ وكذا الاتفاقيات الدولية التى تنضم إليها جمهورية مصر العربية في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث والتعويض عن حوادث التلوث "، هذا وقد نص البند السابع من ذات المادة على أن يقصد بتلوث البيئة في مجال تطبيق أحكام هذا القانون: "كل تغير في خواص البيئة يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بصحة الإنسان والتأثير على ممارسته لحياته الطبيعية، أو الإضرار بالموائل الطبيعية أو الكائنات الحية أو البيولوجية.

راجع، الحكم رقم ١١٧٣٢ لسنة ٨٧ الدوائر القضية جلسة ٢٠١٨/١١/٢٢ .

(١) **Ilias Bantekas**, Op, Cit,p.313.

(٢) تشجيع استخدام تقييمات الأثر البيئي، بوصفها أداة مهمة على المستوى الوطني لكشف الروابط القائمة بين التجارة والبيئة والتنمية راجع، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المرجع السابق. ص ٧٦ ومابعدها .

(ISSN: 2356 - 9492)

الصدد تقوم منظمة الأمم المتحدة بدعم ونشر مبادئ الاستثمار المسئول ٢٠٠٦ [١]؛ وذلك لتنامي قضايا المسئولية الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية [٢]،أي لابد من تقييم الأثر التراكمي للتلوث في مكان المشروع نتيجة ما يتركه من مخلفات غازية أو سائلة أو صلبة. ولقد أدت منصات النفط الخام إلى رفعت معدلات الإصابة بالسرطان [٣]، على أثر تفريغ المياه العادمة، وهي ممارسات تقليدية منذ فترة طويلة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تركت آثار سلبية ومنها: ترشيح الزرنيخ والرصاص والمواد الكيميائية، مما أدى إلى رفع مستويات التلوث في مياه الشرب. ومع زيادة تركيز العالم على ظاهرة الاحتباس الحراري [٤]، وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية في عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، تجدد الاهتمام بإنتاج الوقود الحيوي من النباتات؛ ويرجع السبب في ذلك أن تطوير الوقود الحيوي أكثر أمانًا [٥].لكن كثرة الطلب على تأمين موارد الطاقة والمعادن أدى إلى قلة

---

(١) في الآونة الأخيرة، ظهرت العديد من المحاولات التي تهدف إلى توجيه الشركات الخاصة إلى استخدام قوتها التجارية في سياق المسئولية الاجتماعية من خلال العمل بهذه المبادئ حيث إنه في أوائل عام 2005، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، مجموعة من أكبر الشركات الاستثمارية في العالم للانضمام إلى عملية تطوير مبادئ الاستثمار المسؤول. ومن ثم صدرت المبادئ في أبريل ٢٠٠٦ في نيويورك. ويمكن إيجازها في الآتي: **المبدأ الأول:** دمج المعايير البيئية والاجتماعية والإدارية في تحليل الاستثمار .**المبدأ الثاني:** دمج قضايا الحوكمة البيئية في السياسات والممارسات .**المبدأ الثالث:** السعي للحصول على إفصاح مناسب عن الحوكمة البيئية .**المبدأ الرابع:** الترويج والقبول والتنفيذ داخل قطاع الاستثمار .**المبدأ الخامس:** تعزيز الفعالية في تنفيذ المبادئ .**المبدأ السادس:** الإبلاغ عن الأنشطة وما تم تجاه تنفيذ المبادئ.

راجع، مبادئ الاستثمار المسئول على الرابط التالي:

https://www.unpri.org/about-us/about-the-pri

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) نمت أصول الاستثمار المسؤول اجتماعياً فيما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ بنسبة ٢٥ % في آسيا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا. ونسبة ٢٠ % فقط من المستثمرين في أمريكا الشمالية وآسيا لا يدرجون الاستثمار المستدام في عملياتهم. وفي أوروبا يتجاهل ١٠ % فقط من المستثمرين دمج الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية ضمن أهدافها.

راجع، تقرير ممارسات البيئة: المرجع السابق، ص ٩ .

(٣) **Amy Sinden**, Power and Responsibility: Why Human Rights Should Address Corporate Environmental Wrongs THE AND THE LAW, McBarnet et al., NEW CORPORATE ACCOUNTABILITY: CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY eds., Cambridge, 2007 Temple University Legal Studies Research Paper No. 2006-22 Temple University - James E. Beasley School of Law; Center for Progressive Reform, 2007.502

(٤) بموجب اتفاقية باريس، تعهدت الدول بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واتخاذ النهج الاستباقي من قبل الشركات يقلل من هذه المخاطر، وينعكس بشكل إيجابي على البيئة.

See, **Organisation mondiale du commerce**, Op, Cit, P.19.

(٥) David **N**. **Smith** The Way We Think: Ethics, Health and the Environment in , International Business, Asian Journal of WTO & International Health Law and Policy, Vol. 5, No. 1, 2010 p.30

التفكير في تعظيم المسئولية الاجتماعية [١]،وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة تفعيل المسئولية الاجتماعية للشركات [٢]. **وفي هذا السياق لابد من طرح التساؤل الآتي:** ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المسئولية الاجتماعية في الحفاظ على البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري ؟؛ لذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نعالج فيهما المسئولية الاجتماعية للشركات والتوجيهات الدولية الصادر بشأنها على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية المسئولية الاجتماعية للشركات في النظم الدولية والوطنية.

المطلب الثاني: استدامة الأعمال التجارية في ضوء المبادئ والتوجيهات الدولية.

المطلب الأول

ماهية المسئولية الاجتماعية للشركات في النظم الدولية والوطنية

تمهيد وتقسيم:

يتعين فهم العلاقة بين القانون التجاري[٣]، والمسئولية الاجتماعية للشركات، من خلال التركيز على القواعد المتصلة بالمسئولية الاجتماعية للشركات [٤]؛ حيث يعد الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للشركات (**Corporate Social Responsibility (CSR** من أهداف المحافظة على البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري [٥]؛ ويرجع السبب في ذلك إلى إن الشركات ليست مسؤولة فقط تجاه مساهميها [٦]، بل مدينة تجاه المجتمع الذي يتأثر

---

(١) Da**vid N. Smith** , Op, Cit, p.42.

(٢) **Amy Sinden**, Op, Cit,.p506.

(٣) القانون التجاري هو القانون الذي يطبق على التصرفات التجارية وينظم حرفة التجارة من خلال العلاقات التي تنشأ نتيجة هذه التصرفات، وغالباً تتم بين تجار أو بينهم وبين عملائهم؛ وتشمل كلمة التجارة من الناحية القانونية نطاقًا أوسع منه من الناحية الاقتصادية إذ يقصد بها من الناحية الأخيرة كل ما يتعلق بتداول الثروات وتوزيعها. بينما من الناحية القانونية فتشمل علاوة على ذلك العمليات الصناعية التي يقوم بها الصناع وتتعلق بالإنتاج بمعنى أن القانون التجاري يطبق على التصرفات التجارية والصناعية في الوقت ذاته.
راجع في تفصيل ذلك ؛ سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، الجزء الأول: نظرية الأعمال التجارية والتاجر، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، ٢٠٢٢، ص ٩ ومابعدها .

(٤) **Karin Buhmann**, Op, Cit, P.1.

(٥) فوزي الموفي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، للتربية وعلم النفس، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني ٢٠١٧، ص ٨٣.

(٦) تعتبر مساهمات البنوك التجارية أكبر من مساهمات البنوك الإسلامية تجاه البيئة والمجتمع خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢١م.
راجع في تفصيل ذلك، يمنى عبدالله، أحمد أحمد، "الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، جامعة البحرين، المؤتمر الدولي للاستدامة في الإدارة والصيرفة الإسلامية ٢٠٢٢ د.ن، (٢٠٢١/٢٠٢٢).

(ISSN: 2356 - 9492)

بشكل مباشر أو غير مباشر بأنشطتها التجارية والصناعية [١].ولا تقل المسؤولية الاجتماعية أهمية عن مبدأ السوق الحر [٢]. **وعلى ضوء ما سبق** رأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل عولمة التجارة.

الفرع الثاني: المسئولية المجتمعية في قانون الاستثمار المصري.

الفرع الأول

مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل عولمة التجارة

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس بجديد، حيث ظهر الحديث عنها في الستينيات من القرن الماضي ونشأتها كانت في جانب العلوم الإدارية، ولم تكن محل نقاش في الجانب القانوني، ثم أصبحت هذه القضية أكثر حضورًا في ظل عولمة التجارة [٣] والعمل بالمعايير الدولية لقياس المسئولية الاجتماعية للشركات والتي تتضمن المبادئ الأساسية للمسئولية الاجتماعية للشركات [٤]؛ ويرجع ذلك إلى أن عولمة التجارة، نشأت على أثر حاجة الدول للتعاون من أجل توفير احتياجاتها، وفي الوقت الحالي لا توجد مسألة في النطاق الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يوجد لها حلاً كاملًا دون التعاون بين عناصر المجتمع الدولي [٥].

---

(١) **وفقًا للمبدأ الثالث** من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية وحوكمة الشركات الذي تضمن: ضرورة أن ينطوى إطار ممارسات حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة وأن يعمل أيضًا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح من أجل تحقيق الاستدامة للمشروعات.

https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf.p25

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) **أولريش شيفر** ، انهيار الرأسمالية، ترجمة عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة ٢٠١١. **مشار إليه لدى** ، رسلان خضور، المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال/ ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق ، سوريا ٢٠١١.، ص٣.

(٣) محمد الخطيب ، طبيعة الجانب القانوني في المسئولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC)(2000)، دارسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٢، العدد ٣، ٢٠٠٥، ص ٨٧٣ .

(٤) يوفر معيار ISO 26000 إرشادات للشركات تتضمن المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية. ومنها المساءلة والشفافية وتعزيز الثقة في الممارسات التجارية والمشاكل البيئية.

متاح على الرابط التالي: https://www.iso.org/iso-26000-social-responsibility.html

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٥)عبد السلام هماش، المرجع السابق، ص ٥٩٧.

المسؤولية الاجتماعية عبارة عن ضمان التزام قطاع الأعمال بالقوانين والمعايير الأخلاقية من حيث تأثير قطاع الأعمال على العاملين والمستهلكين، والبيئة والمجتمع ككل، ويجب أن تفهم بأنها استثمار في المجتمع أكثر من كونها عمل خيري لأنها تنبع من التزامات قطاع الأعمال تجاه المجتمع (١). ويوجد العديد من المحاولات في تحديد مفهومها ومنها: تعريف البنك الدولي بأنها: التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل على تحسين مستوى المعيشة بما يخدم التنمية (٢). وقد ورد مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات في الميثاق العالمي للأمم المتحدة بأن يعمل القائمين على الميثاق على تفعيل الجوانب القانونية وتطويره (٣)، ويمكن أن يكون هذا الميثاق قاعدة قانونية (٤)، ومن أهم مميزاته تحسين السمعة التجارية للشركة (٥)، كما أن المسئولية الاجتماعية من خصائصها تسهيل الحصول على الائتمان ، وقد بادرت العديد من الدول في تفعيل جانب المسئولية الاجتماعية (٦).ويتم تطبيق المسؤولية الاجتماعية من خلال خمسة محاور: **الأول:** حماية مصالح المساهمين. **الثاني:** حقوق المستهلكين. **الثالث:** المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية. **الرابع:** الاهتمام برأس المال البشري. **الخامس:** ينبغي على كل شركة أن تراجع آلياتها الملاءمة للبيئة المحيطة بالمشروع (٧).

ويرى البعض ضرورة وجود عقد يحدد التزامات مجتمع الأعمال تجاه الأثار المترتبة على الأنشطة الصناعية على البيئة المحيطة بمشروعاتهم الاستثمارية. **ويذهب البعض الآخر** إلى أن الأنشطة الصناعية والزراعية تحدث أضرارًا بالغة بالنسبة للطبيعة الأمر الذي يتعين معه وضع القواعد القانونية التي تحقق حماية فعالة لعناصر البيئة؛ لردع ممارس هذه الأنشطة عند مخالفة الاشتراطات القانونية (٨). ويرجع السبب في عدم التزام الشركات

(١) رسلان خضور، المرجع السابق، ص٤.

(٢) https://www.worldbank.org/en/about/what-we-do/crinfo
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣)محمد الخطيب ، المرجع السابق، ص ٨٧٣.

(٤)محمد الخطيب ، المرجع نفسه، ص ٨٨٥.

(٥) رسلان خضور، المرجع السابق، ص ١٨ ومابعدها .

(٦) ومنها : بريطانيًا أنشأت وزارة للمسئولية الاجتماعية، ، والإمارات قدمت مشاريع تكافل، من خلال مؤسسة الإمارات للاتصالات.

(٧)نهال المعزيل، ياسمين فؤدا: المركز المصري للدارسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٢٠٠٨/١٣٨، ص٦.

(٨) محمد موسى، المرجع السابق، ص٨٧٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

متعددة الجنسيات بالمسئولية الاجتماعية في المجال البيئي إلى تضارب المصالح والرغبة في تحقيق الربح [١]؛ حيث تسعى في الغالب إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من استثمار أموالها في الخارج، ومن ثم فإنها وقبل اتخاذها قرارًا بالاستثمار في دولة معينة، توازن بين العائد المحتمل لاستثمارها وبين المخاطر التي تتحملها في سبيل الحصول على هذا العائد، فإذا ما قدمت لها تلك الدولة من عناصر الموازنة ما يرجح كفة الإقبال على الاستثمار، فإنها تتجه إلى استثمار رؤوس أموالها فيها، ولعل من أهم عناصر الموازنة ، تلك التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا في "عوائد الاستثمار" كالحوافز والمزايا الضريبية، وتدرك الدول المختلفة تلك الحقيقة، ولذلك فإنها تقرر لهذه الشركات من الحوافز والإعفاءات الضريبية ما يشجعها على مزاولة النشاط الاقتصادي والاستثمار فيها[٢].

وفي ضوء ذلك، يتضح أن المسئولية الاجتماعية لها دور مؤثر في استدامة الأعمال التجارية من خلال تسهيل فرص الحصول على الائتمان، وتحسين السمعة التجارية، ويجب ملاحظة ذلك من قبل مجتمع الأعمال لإغفالهم ذلك في تقدير عناصر الموازنة بين الربح والاستدامة.

الفرع الثاني

مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات في قانون الاستثمار المصري

تتزايد أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات [٣]، لتعزيز القدرة التنافسية واستعادة الثقة وتحويل التحديات البيئية إلى فرص استراتيجية، وفي سبيل ذلك ينبغي تهيئة البيئة القانونية لتحسين أداء المشروعات الاستثمارية، حيث إن التشريع أداة للمجتمع لتحقيق التنمية. وقد حرص المشرع المصري في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، على تشجيع الاستثمار للإسهام الفعال في تنمية المجتمع، والذي تضمن منح العديد من المزايا المالية عند اشتراكه فيما يؤدي إلى تحسين البيئة والمحافظة على حمايتها [٤].

وقد عرفت الهيئة العامة للاستثمار المسئولية الاجتماعية بأنها: "مسئولية الشركات عن تأثيرها على المجتمع".

---

(١) **David N. Smith**, Op, Cit, p. 25.

(٢) محفوظ لويزة، قاسمي نبيلة، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٣) أظهرت بعض الدراسات أن المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر أصبحت القضية الأكثر اهتمامًا في سياق التنمية المستدامة والتي تتطلب من القطاع الخاص أن يؤدي دور أعظم في حماية البيئة وتحسين سمعة الشركات.

راجع في تفصيل ذلك ، فؤاد عيسى، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر : دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر: التوجهات الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ،٢٠٠٩،. ص ٤٣.

(٤) سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية ،٢٠٢٢، ص ١٢٤٣.

وهو مفهوم تقوم الشركات بموجبه بدمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في استراتيجياتها [١]. كما عرفها الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦، بأنها : الالتزام المستمر من قبل الشركة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحث على العمل بطريقة مسئولة تجاه جميع أصحاب المصالح والمجتمع الذي تعمل فيه الشركة وتأثيرها على البيئة المحيطة بها [٢]، ويمكن للشركات المساهمة في التنمية المستدامة من خلال أنشطة المسئولية المجتمعية وتعمل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على تشجيع تفعيلها من خلال نشر الوعي وتبادل أفضل الممارسات لأنشطة المسئولية المجتمعية للشركات [٣].

وقد رصدت المادة ١٥ من قانون الاستثمار المصري الصادر بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٧ ، المجالات التي تعد مساهمة فعالة في تنمية المجتمع، كما حددت المادة ذاتها المزايا المالية لهذه المساهمة، وضوابط وشروط الاستفادة منها، والمجالات التي تعد المشاركة بها تنمية مجتمعية والمزايا التي يتمتع بها المشروع الاستثماري في حالة قيامه بهذه المشاركة الفعالة. ويعد ما ينفقه المستثمر من مبالغ في احدى المجالات السابق ذكرها بما لا

(١) من شروط اعتبار المشروع استراتيجيًا أن يسهم في الحد من التأثير البيئي وخفض الانبعاثات الحرارية والغازية وتحسين المناخ وفقًا لما يصدره الوزير المختص بشئون البيئة وذلك استنادًا لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ٢٠٢٢ تطبيقًا للمادة ٢٠ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

راجع ، دليل إصدار الرخصة الذهبية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠٢٢، ص ٤.

متاح على الرابط التالي:

https://www.investinegypt.gov.eg/Fact%20Sheets/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%20%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AE%D8%B5%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) راجع : الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية ، الإصدار الثالث بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م، ص ١٣ على الرابط التالي:

https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878/.aspx

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) تم إطلاق مسابقة لاختيار الشركات الرائدة في مجال المسئولية المجتمعية، والتي تهدف إلى اختيار الشركات الرائدة في مجال المسئولية المجتمعية تمهيدًا لإعداد قائمة بأفضل المشروعات الاستثمارية التي تقوم بأنشطة تتعلق بمجالات المسئولية المجتمعية والتي تتضمن البعد البيئي.

راجع، الموقع الإلكتروني: WWW.GAFI.GOV.EG/CSR

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

يجاوز ١٠% من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم وفقاً لنص المادة ٢٣ من قانون ضريبة الدخل، وقرر المشرع أيضًا مزايا غير مالية للمستثمر الذي يساهم في أحدى الحالات السابق ذكرها للتنمية المجتمعية من خلال إنشاء قائمة لأفضل المشروعات الاستثمارية التي تقوم بأنشطة تنمية مجتمعية [١].

وأوضحت اللائحة التنفيذية من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ [٢]، بالمادة ١/٢ في الفصل الثاني من الباب الأول المجالات التي تمثل مساهمة مجتمعية من المشروع الاستثماري: تحت عنوان "المسئولية الاجتماعية للمستثمر" [٣]، كما أشارت المادة الثالثة من اللائحة أن المستثمر الذي يخصص جزء من أرباحه لأنشطة التنمية المجتمعية يقدم تقرير إلى الهيئة كل سنة مدعوم بالمستندات المؤيدة لذلك والتي تحددها الهيئة[٤]. واستحدثت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في عام ٢٠١٩ إدارة المسئولية المجتمعية لتحقيق ثلاثة أهداف: **الأول:** نشر الوعي. **الثاني:** تقييم الأثر البيئي. **الثالث:** إصدار قائمة بأفضل الشركات في مجال المسئولية المجتمعية [٥]. ويفهم من ذلك أن نظام المسئولية المجتمعية نظام اختياري للمستثمر، وليس إجباري كما أن لهذه المساهمة المجتمعية مقابل مادي بخلاف المزايا التي حددها المشرع في قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ [٦].

وفي رأينا يجب أن تفهم المسئولية الاجتماعية من منطلق التزامات الشركة تجاه البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري، بأن تكون مسئولة على الأضرار التي يتسبب بها المشروع الاستثماري؛ في إطار قانوني ملزم مع

---

(١) الفقرتين ١، ٤ من المادة ١٥ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٣ مكرر (أ) ، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٨.

(٣) وفقًا للفقرة الأولى من المادة ٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة والتي نصت على : " للمستثمر تخصيص نسبة من أرباحه للمشاركة في التنمية المجتمعية خارج مشروعه الاستثماري من خلال مشاركته في كل أو بعض المجالات الآتية: ١- إيجاد آليات إعادة تدوير المخلفات . ٢- استخدام محطات معالجة إعادة استخدام المياه . ٣- استعمال الطاقة الجديدة والمتجددة .٤- التخلص من النفايات بطريقة آمنة . ٥- خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى.

(٤) يرى البعض أن ما جاء به قانون الاستثمار في مجال المسئولية المجتمعية يعد من أفضل الوسائل الفعالة لمشاركة المستثمر في تنمية المجتمع الذي يستثمر فيه أمواله.

راجع، في تفصيل ذلك، سميحة القليوبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص ١٢٤٥.

(٥) راجع، موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على الرابط التالي:

https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/InvestmentSchemes.aspx#5

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٦) وفقًا للمادة ١/٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .

الحفاظ في نفس الوقت على المزايا الممنوحة للمستثمر؛ لأن الإبقاء على النظام الاختياري يجعل تفعيل نظم حماية البيئة في إطار الأنشطة التجارية والصناعية أمر صعب تحقيقه. ويمكن التطبيق الإلزامي للمسئولية الاجتماعية على الشركات من خلال العمل التشريعي، وعلى وجه الخصوص قانون الشركات [١] والاستثمار، ويستلزم السياق المنهجي في هذا الخصوص التعرض إلى التوجيهات الدولية بشأن استدامة الأعمال التجارية في المطلب التالي.

المطلب الثاني

استدامة الأعمال التجارية في ضوء المبادئ والتوجيهات الدولية

تنطوي حماية البيئة على معالجة النفايات والمواد الخطرة وتوفير المرافق اللازمة لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة مثل مرافق ونظم معاجلة المياه والنفايات، وينبغي تحقيق التوازن بن هذا الأمر والإشكاليات البيئية التي تثيرها تلك الأنواع من المشاريع واسعة النطاق؛ حيث أصبحت حماية البيئة شرط حاسم بالنسبة للتنمية المستدامة [٢].ويمكن أن يكون للتجارة أثر إيجابي، بأن تدعم أهداف حماية البيئة؛ لأنها أصبحت مطلباً لممارسة الأعمال، وتوفر فرصاً للشركات للاستثمار في أسواق جديدة [٣]. وينبغي على الشركات في إطار القوانين المعمول بها في الدول التي تمارس فيها أنشطتها الاستعانة بالقواعد المنصوص عليها في

(١) يتقدم المشرع السعودي بالنص صراحة في نظام الشركات، وتحديدًا المادة (٢٧٨) تحت عنوان : "المسؤولية الاجتماعية للشركات" والتي نصت على "للجهة المختصة اقتراح الضوابط اللازمة لتحفيز الشركات على مباشرة المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطبيقها، وتصدر بقرار من مجلس الوزراء".

وقد صدر نظام الشركات السعودي بموجب المرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ الموافق ٢٠٢٢/٦/٣٠، تاريخ النشر ١٤٤٣/١٢/٢٣ـ الموافق : ٢٠٢٢/٧/٢٢ ، وقد حل هذا النظام محل نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، ونظام الشركات المهنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١٤٤١/١/٢٦هـ.

متاح على الرابط الإلكتروني لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي :

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) دليل الاونستيرال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ٢٠١٩ ، ص ٢٦٣.

متاح على الرابط الآتي:

https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/19-10870_uncitral_ppp_a_ebook.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) مستقبل التجارة، التجارة العالمية في عصر جديد من تعدد الأطراف، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(ISSN: 2356 - 9492)

الاتفاقيات والتوجيهات الدولية المرتبطة بتحقيق الشفافية واستدامة للأعمال التجارية [١]. لذلك رأينا ضرورة إلقاء الضوء بشكل موجز على التوجيهات الدولية الصادرة في هذا الخصوص بداية من: الميثاق العالمي للأمم المتحدة ٢٠٠٠، مرورًا بإعلان جوهانسبرج ٢٠٠٢، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١١، والمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١ وصولًا إلى دليل الاونستيرال التشريعي بشأن الشراكة بين القطاع العام والخاص ٢٠١٩، وفقًا لما يلي:

١. الميثاق العالمي للأمم المتحدة ٢٠٠٠: أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات:

ترتب على انتشار مفهوم العولمة، قيام المجتمع الدولي بالبحث عن آلية قانونية من شأنها أن تساعد في التلطيف من الآثار السلبية لها، وتم اعتماد آلية إجرائية تحت عنوان :" الميثاق العالمي للأمم المتحدة [٢]، **(UNGC)** [٣]، تتضمن ضرورة مراعاة القواعد المتعلقة بحماية البيئة من خلال إلزام الشركات بإدراج بنود في العقود تنظم ذلك.

ويعتبر هذا الميثاق تحقيقًا لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بممارستها للأعمال التجارية، ويهدف إلى تعميم المبادئ العشرة للميثاق فيما يتعلق بالأنشطة التجارية حول العالم، وتحفيز الإجراءات لدعم الأهداف العالمية للأمم المتحدة بما فيها الأهداف الإنمائية. أما موضوعات البيئة فقد وردت ضمن المبادئ من السابع حتى التاسع باشتراطها ضرورة وجود تدابير بيئية من قبل الشركات وتطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة [٤]. وتعكس هذه المبادئ أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن

---

(١) للقانون التجاري صلات وثيقة بالقانون الدولي الخاص أو العام، فهو يقوم بتنظيم العلاقات التجارية الخارجية، إذ يحكم المعاملات التي تنشأ بين أفراد الدولة مع رعايا الدول الأخرى في المعاملات الناشئة عن التصدير والاستيراد والتبادل التجاري. وللقانون التجاري أيضًا صلة بالقانون الدولي العام تظهر في حالة إبرام اتفاقية تجارية دولية. وتعتبر هذه الصلات القوية بين القانون التجاري وكل من القانون الدولي الخاص والعام سببًا في الحاجة الماسة إلى توحيد أحكام هذا الفرع من القانون. فنظرًا لزيادة العلاقات التجارية الدولية نتيجة سهولة وسائل النقل وانتشارها نِشأت الحاجة إلى توحيد أهم قواعد القانون التجاري نظرًا لاختلاف القواعد الداخلية لكل دولة.

راجع، سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، المرجع السابق، ص ٢١، ومابعدها .

(٢) يطلق عليه اختصارًا **(UNGC)**، ويعرف بالميثاق العالمي لقطاع الأعمال ٢٠٠٠. The United Nation Global Compact

(٣) محمد الخطيب ، المرجع السابق، ص ٨٧٣ .

(٤) الميثاق العالمي للأمم المتحدة ٢٠٠٠ عبارة عن اتفاقية غير ملزمة لتشجيع الشركات لتبني الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وتقديم تقارير بشأن تنفيذها ، ويكون ذلك من خلال عشرة مبادئ تشملها البيئة ويعد الميثاق العالمي أكبر مبادرة للاستدامة المؤسسية في العالم بمشاركة ١٣٠٠٠ مشارك من الشركات في أكثر من ١٧٠ دولة من أجل تعميم المبادئ العشرة في أنشطة الأعمال. وفيما يتعلق بحماية

الاتجاه يسير نحو استدامة الشركات من خلال اتباع نهج قائم على مبادئ ممارسة الأعمال التجارية أينما تكون؛ حيث إن الممارسات الجيدة في منطقة جغرافية معينة ما، لا تعوض الضرر في منطقة جغرافية أخرى.

٢. إعلان جوهانسبرج ٢٠٠٢: مسائلة الشركات:

رصد إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة ضرورة متابعة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في القطاع الخاص، وأهمية مسائلتها في إطار حماية البيئة [١]، ويقتضي ذلك اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز مسئولية الشركات ومسائلتها من خلال مجموعة من الإجراءات ومنها: ١- تشجيع الصناعة على تحسين الأداء البيئي وأن يؤخذ في الاعتبار المبدأ الحادي عشر من إعلان ريو جانيرو ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية [٢].٢- دعم الحوار بين المشاريع والمجتمعات التي تعمل بها. ٣ -إدراج مبادئ الاستدامة في

البيئة فقد ورد في **المبدأ السابع** :يجب أن تدعم الشركات نهج احترازي لمواجهة التحديات البيئية. **المبدأ الثامن:** القيام بمبادرات لتعزيز المسؤولية البيئية؛ **والمبدأ التاسع:** تشجيع وتطوير التقينات غير الضارة بالبيئة.

راجع، الميثاق العالمي للأمم المتحدة ٢٠٠٠ على الرابط التالي:

https://unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles.

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(١) مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة جوهانسبورج ٢٠٠٢ :جاء في التقرير النهائي للقمة الاستثنائية للأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بنيويورك ١٩٩٧، والمعروفة" بريو +٥ ،"أن التنمية المستدامة لا تزال بعيدة المنال، فالدول لا تزال تتحلل من التزاماتها في هذا الخصوص، وطالما أن المشكلات البيئية لا تعترف بالحدود، فقد ظل التلوث يصدر خارج حدود الدول الصناعية المتقدمة. أما عن الوعي البيئي فأشار التقرير أنه ظل ضعيفًا وترتب عليه العديد من المخاطر البيئية. لذلك رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضرورة الاستعداد لمؤتمرات دولية جديدة حول البيئة في أقرب وقت، فكان مؤتمر جوهانسبورغ في عام ٢٠٠٢ وقد أعلن أحكامًا تغطي مجموعة من الأنشطة والتدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق التنمية بالأخذ في الاعتبار احترام البيئة. وبذلك، نتج عن هذه القمة، التي شهدت مشاركة أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة وعشرات الآلاف من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بعد عدة أيام من المداولات، عن قرارات تتعلق بالمياه والطاقة، الصحة والزراعة والتنوع البيولوجي ومجالات الاهتمام الأخرى.

https://www.un.org/ar/conferences/environment

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) جاء مضمون المبدأ ١١ بأنه على الدول أن تراعي في تشريعاتها أن تعكس المعايير البيئية في السياق البيئي والإنمائي.

راجع، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو ٣-١٤ يونيو ١٩٩٢، المجلد الأول، ص ٨.

متاح على الرابط التالي:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N92/836/53/IMG/N9283653.pdf?OpenElement

(ISSN: 2356 - 9492)

الإجراءات والعمليات الخاصة بالمؤسسات المالية. ٤- تنفيذ إجراءات تقييم الأثر البيئي ، مع مراعاة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الدولية(١).

وبالرغم من مرور عشر سنوات بعد عقد مؤتمر ريو وثلاثة عقود من مؤتمر ستوكهولم، إلا أن النقاش بها انصب على ذات المسائل تقريبًا، فالمجتمع الدولي لم يحرز خلال هذه الفترة تقدمًا في مجال حماية البيئة.

ويستنتج مما سبق، أن تقييم الأثر البيئي ورد في الهدف الرابع من أهداف إعلان جوهانسبرج والذي شدد على أهمية المواءمة مع الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الدولية ، وهو ما يؤكد العلاقة الترابطية بين البيئة والتجارية الدولية (٢)، لكن دون وجود أي تقدم يذكر أو طابع إلزامي للتطبيق مما يقلل من أهميته.

٣. المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ٢٠١١: الشفافية:

تعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٣) توصيات بشأن الاستثمار الدولي عبر الشركات متعددة الجنسيات، التي تمارس أنشطتها في أي مكان في العالم، وتهدف إلى تعزيز المساهمة الإيجابية للشركات في التقدم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتعزيز الثقة المتبادلة بين الشركات والمجتمعات وكذلك تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي، وينبغي على الشركات أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة(٤)، وفي سبيل ذلك تهدف المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الشركات متعددة الجنسيات

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج ٢٠٠٢، ص ١٨ ومابعدها .

على الرابط التالي:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/636/91/PDF/N0263691.pdf?OpenElement

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) راجع، الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث المتعلق بـ العوامل المؤثرة في الارتباط بين البيئة والتجارة الدولية .

(٣) تم تحسين المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تم اعتمادها لأول مرة في العام ١٩٧٦ ، بشكل كبير في آخر تحديث لها في العام ٢٠١١ من خلال: الإشارة إلى المعايير المعترف بها دوليًا؛ ؛ واعتماد توصية عامة لإجراء العناية الواجبة من أجل تفادي الآثار الضارة ومعالجتها؛ وتوضيح أن المبادئ التوجيهية تنطبق على سلاسل الإمداد وغيرها من العلاقات التجارية.

http://www.tuac.org/en/public/e-docs/00/00/08/E7/document_doc.phtml

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) وفقاً للبند أ/ ١ من المبادئ العامة ، راجع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات، ٢٠١١، ص ١٥.

http://dx.doi.org/10.1787/9789264115439-fr

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

إلى تشجيع المساهمة الإيجابية والشفافية[١]، والتي يمكن أن تحققها الشركات متعددة الجنسيات في المجال البيئي [٢].

ويتعين الشركات تطبيق نظام للتدبير البيئي لجمع وتقييم المعلومات المناسبة المتعلقة بآثار أنشطتها على البيئة والصحة والسلامة، وتقديم معلومات حول الآثار المحتملة [٣]، وتستخدم الشركات متعددة الجنسيات منظمة التعاون الاقتصادي كنقطة مرجعية في إطار المبادئ التوجيهية والميثاق العالمي للأمم المتحدة ، وتواجه العديد من المخاوف عندما تقرر الاستثمار في أقل البلدان نموًا [٤]، وتكون أنشطتها في الغالب مرتبطة بالبيئة والمجتمع[٥]، ويتعين عليها أن تمارسها في إطار من الشفافية وأن تستجيب لطلبات الحصول على المعلومات ومراقبة الأنشطة الضارة بالبيئة [٦]، وبالرغم من أنها ليست ملزمة قانونًا للشركات متعددة

(١)أصدرت بلجيكا وهولندا والنرويج والسويد تشريعات في أواخر التسعينات في عام ٢٠٠١ تشترط أن تقوم أنواع معنية من الشركات بالإبلاغ عن موارد المعرفة وتأثير أنشطة الشركة على البيئة الخارجية، وبشأن تدابير الضرر البيئي أو تفعيله أو تحقيقه يجب أن تكون هذه التقارير على مستوى عام وأن تحتوي على المعلومات الضرورية لتوفير رؤية حقيقة .

Karin Buhmann, Op, Cit, P.8.

(٢) المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات، ٢٠١١، ص ١٣.
http://dx.doi.org/10.1787/9789264115439-fr
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجهة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، توصيات من أجل سلوك مسؤول للشركات في سياق عالمي. ص ٢ .
https://mneguidelines.tuac.org/sites/default/files/2020-11/TUAC_Guide-AR.CORRpdf.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) **Vaibhav Choudhary**, Op, Cit,p.P5.

(٥) وفقاً للبند ب/ ١٢ من التعليق على المبادئ العامة، راجع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات، ٢٠١١، ص ١٧.
http://dx.doi.org/10.1787/9789264115439-fr
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٦) التعليق على نشر المعلومات ، راجع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات، ٢٠١١، ص ، ٢٢ ، ومابعدها.
http://dx.doi.org/10.1787/9789264115439-fr
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

الجنسيات، إلا أنها تعتبر وثيقة تتميز على غيرها في تعزيز الوفاء بحماية البيئة، وتوفر مبادئ ومعايير للسلوك التجاري المسؤول. وتنطبق المبادئ التوجيهية على كافة الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي في الدول التي وقعت على المبادئ التوجيهية [١] ، وهي تنطبق بغض النظر عن الملكية، سواء كانت مملوكة للدولة أو عامة أو خاصة ، وأينما كانت الشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطتها، بما في ذلك في الخارج [٢].

٤. المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١: معيار دولي لمعالجة الأضرار:

تم صياغة المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية [٣] في ثلاثة محاور: **الأول:** المبادئ العامة. **الثاني:** مسؤولية الشركات. **الثالث:** طرق المعالجة. وتشمل واحد وثلاثون مبدأً يعقب كل منها الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز التزام الأعمال التجارية بحماية البيئة [٤]؛ وتشكل المعايير الأساسية الذي يمكن أن تستند إليه الشركات في إدارة مخاطر حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري؛ وتهدف إلى تنفيذ التشريعات التي تطالب الشركات التجارية بتفعيل مبادئ الحوكمة وتوضيح المسؤوليات والإجراءات التي تحكم نشاطها[٥].

---

(١) أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، تشيلي، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، هولندا، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

(٢) المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجهة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، توصيات من أجل سلوك مسؤول للشركات في سياق عالمي، ص ٥ .

https://mneguidelines.tuac.org/sites/default/files/2020-11/TUAC_Guide-AR.CORRpdf.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) راجع، الدليل التفسيري، مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١٢ص ٢.

https://www.ohchr.org/ar/publications/special-issue-publications/corporate-responsibility-respect-human-rights-interpretive

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) **Mugambi Laibuta**, Multi – National Corporations in Human Rights Protection and the Role of the African Union ,(2014).P.3.

(٥) أقر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في يونية ٢٠١١ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية التي عرضها عليه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، البروفيسور جون روغي. وهذه الخطوة هي التي أرست المبادئ التوجيهية بوصفها المعيار العالمي للممارسات المتوقعة من كل الدول، وبالرغم من أنها لا تشكل في حد ذاتها وثيقة ملزمة قانوناً، فإنها توضح آثار المعايير والممارسات القائمة بالنسبة للدول والأعمال التجارية.

راجع، الدليل التفسيري، مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، المرجع السابق ص ١، ومابعدها.

تسعى المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية إلى تقديم أول معيار عالمي لمنع ومعالجة الآثار الضارة بالبيئة والمرتبطة بأنشطة الأعمال التجارية[١]، ومنها: الشركات التي تتسبب في إحداث أثر ضار عندما تكون الشركة المصدر الرئيسي الذي يلوث مياه الشرب في المجتمع بسبب النفايات الكيميائية الناجمة عن عمليات الإنتاج[٢]؛ لذلك يستلزم بيان التزامات الأعمال التجارية للحفاظ على البيئة ثم إلقاء الضوء على إرشادات التفاوض في العقود الاستثمارية في سياق المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١، على النحو الآتي :

أ. التزامات الأعمال التجارية للحفاظ على البيئة، والاستدامة:

في مستهل الحديث عن التزامات الأعمال التجارية للحفاظ على البيئة؛ نود الإشارة إلى أنه تم التركيز على المبادئ التي تمثل محور معالجة الأضرار البيئية في سياق الأعمال التجارية؛ حيث أكد **المبدأ الرابع عشر:** على أهمية التزام المشروعات التجارية بالحفاظ على البيئة. **وأشار المبدأ الخامس عشر إلى:** أهمية أن يكون لدى الشركات التجارية استراتيجيات تتلاءم مع حجمها وظروفها، والتي يمكن إيجازها في التزامين: الأول: التزام في سياستها العامة بالوفاء بمسؤوليتها. **الثاني:** تحديد الآثار الضارة.

وورد في المبدأ السابع عشر :سبل معالجة الآثار الضارة بالبيئة من خلال تقييم الآثار الفعلية للأعمال التجارية. **ورصد المبدأ التاسع عشر: سببين:** بشأن الأضرار الناشئة عن الأعمال التجارية: **الأول:** إذا كانت أنشطة المشروع التجاري تتسبب في أثار ضارة على البيئة المحيطة به، وفي هذه الحالة يجب وقف النشاط أو تغييره من أجل منع أو تقليل فرص حدوث الأثر أو تكراره، وإذا وقع الضرر ينبغي أن يشترك

---

https://www.ohchr.org/ar/publications/special-issue-publications/corporate-responsibility-respect-human-rights-interpretive

(١) **Guiding Principles** on Business and Human Rights
, HR/PUB/11/04 Protect, Respect and Remedy" Framework" Implementing the United Nations , United Nations New York and Geneva, 2011.p.21.
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) راجع، الدليل التفسيري، مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ٢٧.
https://www.ohchr.org/ar/publications/special-issue-publications/corporate-responsibility-respect-human-rights-interpretive

(ISSN: 2356 - 9492)

المشروع في معالجته إما بطريقة مباشرة أو بالتعاون الجهات المختصة ذات العلاقة. **الثاني:** إذا كانت المشروع معرض لخطر التورط في إحداث أثر ضار لمجرد أن الأثر متصل بمنتجاتها من خلال علاقة تجارية، وفي هذا الحالة لا يتحمل المشروع المسؤولية عن الأثر ذاته. وتقع تلك المسؤولية على الكيان الذي تسبب أو ساهم في إحداث الأثر، ومن ثم لا يتعيَّن على المؤسسة أن تقدِّم معالجة وإن كان يجوز لها أن تختار القيام بذلك من أجل حماية سمعتها التجارية.

ب. إرشادات التفاوض في عقود المشاريع الاستثمارية:

تشكل عقود التجارة الدولية طويلة المدة أهمية كبيرة بالنسبة للمشتري، والذي يكون في الأغلب من الدول النامية، وتعتبر بالنسبة لها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيتها العامة للتنمية، وتتعدى هذه العقود الصورة البسيطة للعقد باعتباره آليه تقتصر على تنظيم حقوق والتزامات الطرفين بخصوص علاقة ما، لتمارس تأثيرًا على الجانب الاجتماعي في الدول المتعاقدة ككل [١]؛ لذلك يتعين الاهتمام في مبكر وقت بالمخاطر التي تتعرض لها البيئة من خلال الأخذ في الحسبان بمبادئ إبرام العقود المتعلقة بمساعدة المستثمرين على دمج المخاطر المتصلة بالبيئة في مفاوضات عقود المشاريع الاستثمارية.

يمكن إيجاز إرشادات التفاوض في عشرة مبادئ: **الأول:** تناول الآثار المترتبة على المشاريع من قبل أطراف العقد. **الثاني:** توضيح المسؤوليات المتعلقة بمنع وتخفيف المخاطر الناجمة عن المشروع وأنشطته، والاتفاق عليها. **الثالث:** ينبغي أن تيسر القوانين واللوائح والمعايير التي تنظم تنفيذ المشروع حماية البيئة. **الرابع:** عرقلة أي تدابير تُتخذ لحماية المستثمرين. **الخامس:** إذا نص العقد على أن يقدم المستثمرون خدمات إضافية تتجاوز نطاق المشروع، ينبغي أن تقدم تلك الخدمات على في إطار مسؤوليات المستثمر تجاه البيئة. **السادس:** توفير الأمن المادي لمرافق المشروع أو منشآته. **السابع:** يجب أن يكون للمشروع خطة فعالة لإشراك المجتمع خلال مدة المشروع. **الثامن:** ينبغي أن تكون الدولة قادرة على رصد التزام المشروع بحماية البيئة المحيطة به [٢]. **التاسع:** ينبغي أن يُتاح للأفراد والمجتمعات المتأثرة بأنشطة المشروع، دون أن تكون طرفاً في العقد، فرصة الوصول إلى آلية للشكوى أمام الجهات المختصة. **العاشر**

---

(١) ناجي عبد المؤمن، مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في عقود التجارة الدولية طويلة المدة، المرجع السابق، ص ٢٠، وما بعدها .

(٢) يرى البعض أن الحالات التي لا تكون الدولة فيها طرفًا مباشرًا أو غير مباشر في العقد فإن دورها لا يختفي تمامًا، لأن استقرار الواقع العملي للتجارة الدولية يؤكد أن الغالبية العظمى من هذه العقود تكون مشروطة بالحصول على الموافقات الإدارية اللازمة، وغالبًا يكون الحصول على الموافقات أمر ضروري حتى يتمكن المشروع من المتعاقد من الدفع بالعملة الأجنبية أو لكي تتحقق السطلة العامة من ملاءمة موضوع العقد للخطة العامة للتنمية.

راجع، ناجي عبد المؤمن، المرجع نفسه، ص ٢٧، وما بعدها.

: ينبغي الإفصاح عن شروط العقد، وفي حالة تحديد مدة لعدم التقيد بشرط الإفصاح يتعين الاستناد إلى مبررات وجيهة [١].

وعلى ضوء ماسبق، يظهر أن المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١؛ تقدم معالجة قانونية تضمن الأسس القانونية وطرق المعالجة من حيث اتخاذ التدابير قبل بداية المشروع، أو وقفه أو تغييره النشاط في حالة تسببه في أثار ضارة على البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري.

٥. دليل الاونستيرال التشريعي ٢٠١٩ بشأن الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تدعم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) أهداف التنمية المستدامة، ويبرر ذلك الارتباط بين التجارة والبيئة الذي استحوذ على اهتمام متزايد في علاقات التجارة الدولية، والمراقب لواقع علاقات التجارة الدولية ؛ سيشهد بسهولة ما لحق بهذه العلاقات من تطور، فالتقدم التكنولوجي وسهولة الاتصالات وحرية حركة رؤوس الأموال في الداخل والخارج وغير ذلك من العوامل قد أثرت بلا شك على شكل العلاقات التجارية الدولية، وبدأت تأخذ هذه العلاقات شكل العلاقات المركبة ، ويمكن رصد ذلك من خلال القوالب القانونية التي تصاغ فيها هذه العلاقات والمتعلقة بالمشروعات [٢].

وترتب على ذلك انتباه المشرع الدولي إلى ضرورة وضع الأدلة والأحكام النموذجية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة والتجارة الدولية [٣] واعتمدت الأونسيترال في عام ٢٠١٩ دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات

---

(١) **John Ruggie**, Report of the Special Representative of the Secretary General on the issue of human rights and transnational corporations and other business. (2011)
enterprises, United Nations A/HRC/17/31/Add.3,25/5/2011 .p8-16.
file:///C:/Users/Dell/Desktop/A_HRC_17_31-

راجع أيضًا: راجع، الدليل التفسيري، مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ٤٧.
https://www.ohchr.org/ar/publications/spe cial-issue-publications/corporate-responsibility-respect-human-rights-interpretive

(٢) ناجي عبد المؤمن، المشكلات العملية في التحكيم ، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣)اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري(uncitral) الأحكام التشريعية النموذجية والدليل التشريعي بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورتها الثانية والخمسون (فيينا) ٩-١٩ يوليو ٢٠١٧، ويهدف إلى إنشاء إطار تشريعي ملاءم للشراكات بين القطاعين العام والخاص، بشأن المسائل المالية والرقابية والقانونية. وهذا الدليل يوسع نطاق نصين سابقين أعدتهما الأونستيرال : الأول: الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص دورة ٣٣، نيويورك ١٢ يونية ٧/ يوليو ٢٠٠٠. الثاني : الأحكام النموذجية بشأن المشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص دورة ٣٦ ٣٠يونيو- ١١ يوليو ٢٠٠٣.

(ISSN: 2356 - 9492)

بين القطاعين العام والخاص وأحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ويتناول الدليل تقييم الأثر البيئي للمشروعات الاستثمارية، من خلال إجراء تقييم شامل لأثر المشروع على البيئة المحيطة به، وتحديد المخاطر البيئية ضمن تخطيط المشروع وتطويره [١]. وقد حظيت تقييمات الأثر البيئي بالنسبة للمشاريع التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة، بتأييد واسع النطاق؛ حيث أصبح إجراء تقييم للأثر البيئي أمر ضروري من أجل ضمان أن تكون المشاريع مستدامة ولا تؤثر بشكل ضار على البيئة باستخدام تدابير ملاءمة من أجل تحقيق هذا الهدف. وينبغي لتقييم الأثر البيئي اتخاذ تدابير ثلاثة: **الأول:** بيان تبعات المشاريع الاستثمارية على البيئة. **الثاني:** تحديد التدابير اللازمة من أجل تجنب الآثار البيئية التي سيخلفها المشروع بعد تنفيذه. **الثالث:** توضيح التدابير، خلال مرحلتي بناء المشروع وتشغيله.

هكذا يتبين أن إعلان جوهانسبرج ٢٠٠٢، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١١، والمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١، ودليل الاونستيرال التشريعي ٢٠١٩ بشأن الشراكة بين القطاع العام والخاص ٢٠١٩، يعتبروا بمثابة معايير هامة لتلافي المخاطر الناتجة عن أنشطة المشاريع الاستثمارية على البيئة ، ومن الملاحظ أنهم أجمعوا على ضرورة تقييم الأثر التراكمي للمشروع الاستثماري على البيئة المحيطة به، حيث إن تقييم الأثر البيئة للمشروع الاستثماري يعتبر من أهم الآثار التي تدعم استدامة الأعمال التجارية لما له من أهمية في تحديد المخاطر المترتبة على المشروع والتدابير الواجب اتخاذها في هذا الخصوص أثناء مرحلتي بناء المشروع وتشغيله [٢]. ولكن يستلزم ذلك تدخل تشريعي في إطار ملزم على الشركات متعددة الجنسيات.

---

(١) في عام ٢٠١٥، أجرت الأمانة، بناء على طلب اللجنة وبالتشاور على نطاق واسع مع الخبراء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، تنقيحا شاملًا للنصوص المتعلقة بتطوير البنية التحتية. وأدى ذلك إلى اعتماد اللجنة في عام ٢٠١٩ دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

https://uncitral.un.org/ar/texts/procurement

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) تقييم الأثر البيئي هو عبارة عن عملية منهجية تسعى إلى تحديد النتائج البيئية المحتملة المترتبة على المشاريع، من خلال توفير المعلومات لتلافي أي آثار سلبية و في سبيل ذلك يتم حوكمة المشاريع من أجل ضمان أن تكون المشاريع مستدامة.
راجع، دليل الاونستيرال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ٢٠١٩ ، ، ص ٥٣.

الفصل الثاني

آليات حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري

تمهيد وتقسيم:

لاقت حماية البيئة اهتمامًا متزايد في علاقات التجارة الدولية[١] ، أدى ذلك إلى ارتفاع الوعي [٢] حول الحاجة إلى حماية البيئة وترويج مفهوم التنمية المستدامة [٣]، وإيجاد المعايير البيئية الملائمة [٤]؛ ولا يمكن تبرير الاعتداء على سلامة البيئة بحجة أن الدول بحاجة إلى التقدم، حيث إن التقدم الصناعي الذي تهدف إليه الدول لا يعني حتمية الإضرار بالبيئة بالمخالفة للالتزامات والمواثيق الدولية [٥]، ولا تتعارض مبادئ منظمة التجارة العالمية من حيث الشفافية وعدم التمييز مع المعايير التجارية اللازمة لحماية البيئة بما في ذلك الإجراءات التي تتخذ بموجب اتفاقيات حماية البيئة. **وتأسيسًا على ما سبق، يتعين الأمر طرح التساؤل الآتي:** هل يمكن

---

https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/19-10870_uncitral_ppp_a_ebook.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(١) تعد البيئة ، كل ما يحيط بالإنسان من يابسة وهواء وماء بالإضافة إلى الفضاء الخارجي ، وكل ما تحتويه من حيوان ونبات وجماد حاتم سعيد، المرجع السابق، ص ٧.

(٢) على الرغم من الوعي المتزايد بالمشاكل البيئية، إلا أن العمل على معالجتها يتقدم ببطء.

See, Organisation mondiale du commerce, Op, Cit, P.14.

(٣) اعتمد المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢، مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة بمعنى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في مستوى معيشي لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه .

راجع، أحمد السيد، التحول الرقمي من الإدارة البيئة إلى الحوكمة البيئية، نحو إطار رقمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة، المجلة العربية للإدارة مجلد ٣٩- عدد ٢٠١٩/٢ ص ٢٥٨.

(٤) المعايير البيئية وما يرتبط بها من اشتراطات تعد إحدى مقومات التجارة الدولية في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

راجع، رمة ياسين، حميداني أسامة، بالرحال إبراهيم: واقع التجارة الخارجية وفق المعايير البيئية للمنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة – الجزائر والاتحاد الأوروبي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الشعبة : العلوم التجارية ، تخصص: تجارة دولية: ٢٠١٦/٢٠١٧ ،ص ٧٤ .

(٥) محمد موسى، المرجع السابق، ص ٨٦٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

للمعايير البيئية في ضوء الأهداف التجارية أن تحقق التوازن بين البيئة والتجارة الدولية؟ وللإجابة على هذا التساؤل رأينا تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: التدابير البيئية والوقائية.

المبحث الثاني: تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري في ضوء مبادئ الحوكمة.

المبحث الأول

التدابير البيئية والوقائية

تمهيد وتقسيم:

تحرير التجارة قد يؤدي إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة، كما أن الأرباح التي تتحقق عن هذه المشاريع تكون عادة لصالح الشركات العالمية الكبرى والتي تستغل الموارد الطبيعية للعديد من الدول التي بحاجة إلى التنمية تحت مبرر تشجيع الاستثمار [١]، وقد أكد البنك الدولي إلى أن تحرير التجارة في ضوء المعايير البيئية سيؤدي إلى هروب الصناعات من الدول المتشددة إلى الدول المتراخية بيئيًا؛ حيث تأكد أن الدول ذات السياسات الحمائية تجاريًا تعد مأوى للصناعات كثيفة التلوث [٢].

في ضوء ما سبق، يستلزم الأمر تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: معايير مواجهة التلوث من الأعمال التجارية.

المطلب الثاني: تقيد الشركات بمبدأ العمل الوقائي.

المطلب الأول

معايير مواجهة التلوث من الأعمال التجارية

تتعدد أسباب التدهور البيئي، ما بين أعمال الصناعة، والخلل البيئي المترتب على المشروعات الاستثمارية؛ ويعتبر من العوامل التي تأخذ عند وضع المعايير البيئية؛ مدى فعالية القواعد البيئية التي يعتمد من خلالها سبل مواجهة التلوث؛ حيث يتم اختيار القواعد البيئية التي تخفض التلوث بأقل تكلفة ممكنة. ويفترض أن الدولة التي

---

(١) حميد فلاح، واقع الالتزام الدولي بحماية البيئة في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، مجلة صوت القانون، العدد الثاني، جامعة خميس مليانة، الجزائر ٢٠١٤، ص ٢٠٨.

(٢) تهدف الدراسة التي أجريت عام ١٩٩٢ إلى إعداد مؤشر لقياس نسبة التسمم الصناعيtaxiques industries des indicateur "، من عينة تحتوي على ٣٧ صناعة في خمسة وعشرون دولة في أمريكا اللاتينية ، خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٨.

راجع ، رمة ياسين، حميداني أسامة، بالرحال إبراهيم: المرجع السابق، ص ٢٠ .

انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، قد قامت بتكييف تشريعاتها الوطنية بما يتناسب مع القواعد التي تحكم عمليات تحرير التجارة العالمية المستمدة من اتفاقيات دولية ملزمة لأطرافها من أجل تحقيق التبادل التجاري الدولي على نطاق واسع؛ حيث إن كل تدخل للدولة لوضع قيود تشريعية أو إجرائية لحماية البيئة قد يشكل مساسًا بمبدأ تحرير التجارة العالمية ومنافع الدول الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة، وعليه تصبح الدولة تحت طائلة المسؤولية الدولية الناتجة عن مخالفة الشرعية الدولية التجارية.

ويتعين معالجة دور الأعمال التجارية إزاء التدهور البيئي، من خلال **أربعة معايير**: **الأول: الوسط المستقبل للتلوث:** وضع حد أقصى للتلوث المسموح به في وسط بيئي معين كالهواء أو الماء تتواجد فيه الأنشطة التجارية، وتأخذ عينات من هذا الوسط ويتم قياس ما تحتويه من مواد ملوثة جراء هذه الأنشطة، لمعرفة فيما إذا كانت ضمن الحدود المسموح بها أو تجاوزتها. **الثاني: انبعاثات التلوث:** حصر كمية الأعمال التجارية التي تعد من الملوثات من مصدر معين وفي وقت زمني محدد ، سواء كان ذلك المصدر متحرك كالقطارات والمركبات والسيارات أو كان ثابتاً كالمصانع [١] والمشاريع التجارية والاستثمارية [٢].**الثالث: السلع المنتجة:** بيان الخصائص الكيماوية أو الفيزيائية للسلع والبضائع المنتجة، وما تحتويه من ملوثات كالمواد الحافظة أو الألوان الصناعية وما ينتج عنها من ملوثات بيئية [٣].**الرابع: اشتراطات التشغيل:** اعتماد شروط معينة في المشاريع الإنتاجية أو المنشآت بقصد حماية البيئة، كما هو الحال في الفنادق أو المطاعم والملاعب والملاهي، سواء تعلقت بالتهوية أو النظافة العامة أو الإضاءة أو بالأمور الصحية، واشتراط احتواء المصانع والشركات على أقسام خاصة لمعالجة الملوثات الناتجة عنها [٤].

(١) أكثر من ٩٢% نمن الوفيات الناجمة عن التلوث في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ويعود السبب في ذلك إلى تلوث الهواء وهو المسئول الأكبر عن حوالي ٦,٥ مليون حالة وفاة . من أصل ٩ ملايين حالة وفاة ناجمة عن التلوث كل عام على أثر أنشطة محطات الطاقة والمصانع.

See, Organisation mondiale du commerce, Op, Cit, P.18.

(٢) المادة ٣٥ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م، وفقاً لآخر تعديل صادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٥.

(٣) المادة ٣٤ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م، وفقاً لآخر تعديل صادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ .

(٤) المادة ٤٢ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م، وفقاً لآخر تعديل صادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ .

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الثاني

تقيد الشركات بمبدأ العمل الوقائي

يرى البعض أن غياب التنظيم التشريعي الفعال للصناعة؛ يعتبر السبب الحقيقي وراء مشاركة القانون في الإضرار بالبيئة، والعناصر المحيطة بالإنسان، لأن المجتمع الدولي ينظر إلى الصناعة أولًا، ثم يتجه بعد ذلك للأضرار البيئية، ويتعين أن يكون التنظيم القانوني للأعمال التجارية على الصعيد العالمي متفقًا مع حقيقتها، مما يترتب عليه من آثار، فلا يمكن أن يدخل في هذا التنظيم أعمال الصناعة لأن المساواة بينهم هي التي قادت إلى هذا الواقع المؤلم. بينما غاب عن هذا الاتجاه الفرق بين التنظيم القانوني للأعمال التجارية، وبين ما يضعها المشرع من اشتراطات، واذا كان المشرع وسع من دائرة الأعمال التجارية لبيان الأعمال التي يوصف محترفها بالتاجر وفي الوقت ذاته وضع الاشتراطات في تشريعات أخرى(١).

ويذهب البعض الآخر، إلى ضرورة التزام الشركات بمبدأ العمل البيئي الوقائي المستمر للأضرار المحتملة للبيئة، من خلال استخدام افضل التقنيات المتوافرة والتي تساهم بمنع أو تخفيف حصول أي ضرر بفضل استعمال تدابير مناسبة والتي لا تلحق أي ضرر على البيئة، والرقابة المستمرة على المشاريع التجارية والتأكد من مدى التزامها بمعايير حماية البيئة (٢). **ويعود** أول ظهور لمبدأ الوقاية في القانون الدولي للبيئة، وذلك بمناسبة قرار التحكيم الذي صدر بشأن قضية مصهر **(trail) ١٩٤١**، بين **الولايات** المتحدة الأمريكية وكندا، بسبب ما تترتب على الأبخرة المتصاعدة من المصهر الكندي من أضرار بمواطني الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتهم، ممن كانوا يقيمون بالغرب من الحدود المشتركة بين الدولتين ، الذي اعتبر كندا مسؤولة عن تلوث الهواء بسبب الأبخرة المتصاعدة من مصهر trail ،حيث كان عليها تراعي أن لا يلحق المصنع أضرار بالدول المجاورة طبقًا لقواعد القانون الدولي، بهدف حماية بيئة الدول الأخرى من الأضرار التي تترتب من نشاطات الأشخاص في المناطق التي لا تخضع لاختصاصها الإقليمي، حيث جاء الحكم ينص على: وفقًا لقواعد القانون الدولي وقانون الولايات المتحدة، لا يحق لأي دولة أن تستعمل إقليمها أو تسمح باستعماله بطريقة ضارة ينتج

(١) محمد موسى، المرجع السابق ، ص٨٨٥.

(٢) حاتم سعيد، المرجع السابق، ص ١٩.

عنها وصول أبخرة إلى إقليم دولة أجنبية أو إلى ممتلكات الأشخاص في هذه الدولة الأجنبية، وذلك شرط أن تكون المسألة على جانب من الجسامة أو يمكن إثبات الضرر بطريقة واضحة [١].

وقد أقر قرار التحكيم بوجود قاعدة في القانون الدولي تتمثل في التزام الدول بالوقاية ومنع الأضرار العابرة للحدود، الذي يعتبره معظم الفقه الدولي بمثابة جزء من القانون العرفي، منصوص عليه في المبدأ ٢١ من إعلان ستوكهولم، والذي تم التأكيد عليه في المبدأ الثالث من إعلان ريو. يشير هذا المبدأ بوضوح إلى مبدأ الوقاية المتمثل في التزام الدول بعدم التسبب في تلويث عابر للحدود، بأن نتخذ كافة الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة لمنع التقليل من التلوث العابر للحدود إلى أدنى حد ممكن. كما تم التأكيد على مبدأ الوقاية في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة.

وقد تناولت المادة (٢٣) من اتفاقية جنيف الخاصة بأعالي البحار ١٩٥٨، بالتأكيد على التزام السفن الأجنبية بحمل الوثائق وأن تراعي التدابير الوقائية والإجراءات اللازمة لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد نووية أو المواد ذات الطبيعة الخطرة [٢]. وأكدت اتفاقية بازل في ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود التي على التزام الدول باتخاذ تدابير وقائية حيث نصت الاتفاقية في المادة ٤ منها على أن: "يتخذ كل طرف التدابير اللازمة بغية ضمان خفض توليد النفايات الخطيرة والنفايات الأخرى داخله إلى الحد الأدنى، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية ضمان إتاحة مرافق ملاءمة للتخلص من النفايات الخطيرة ، أيا كان الخطوات الضرورية لمنع التلوث من النفايات الخطيرة، وخفض آثار ذلك التلوث على البيئية إلى الحد الأدنى.

ونصت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢ على مبدأ الوقاية من خلال النص الآتي: "تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها، أو تقليلها إلى الحد الأدنى والتخفيف

---

(١) **See**, REPORTS OF INTERNATIONAL ARBITRAL AWARDS ,RECUEIL DES SENTENCES ARBITRALES ,(Trail smelter case United States, Canada) 16 April 1938 and 11 March 1941 VOLUME III pp. 1905-1982, NATIONS UNIES - UNITED NATIONS 2006
https://legal.un.org/riaa/cases/vol_III/1905-1982.pdf

(٢) راجع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون أعالي البحار ١٩٥٨ على الرابط التالي:
https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

من آثارها الضارة..." [١]. كما تنص المادة ١٤/ب من الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي ١٩٩٢ :" بأن يقوم كل طرف متعاقد قدر الإمكان وحسب الاقتضاء بما يأتي: إدخال إجراءات مناسبة لضمان أن الأثار البيئية للبرامج والسياسات المرجح أن تؤدي إلى آثار معاكسة كبيرة على التنوع البيولوجي سوف تأخذ بالحسبان في حينها [٢].

وعلى ضوء ذلك، يتضح أن مبدأ العمل الوقائي يعد من مبادئ القانون الدولي، **وفي رأينا** يمكن معالجة آثار التدهور البيئي الناشئة عن الأنشطة التجارية من خلال تفعيل مبدأ العمل الوقائي والذي يجد أساسه في قواعد القانون الدولي العام والنظام البيئي متعدد الأطراف، بالمواءمة مع النظام التجاري متعدد الأطراف.

المبحث الثاني

تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري في ضوء مبادئ الحوكمة

تمهيد وتقسيم:

تعد حماية البيئة، شرط بالغ الأهمية بالنسبة للتجارة الدولية؛ بأن يتم الأخذ بالاعتبارات البيئية بشكل لا يجعلها عائقًا أمام حركة التجارة [٣]، والمبادلات التي يتطلبها النظام التجاري متعدد الأطراف [٤]، وينبغي تحقيق التوازن بين هذا الأمر وحماية البيئية المحيطة بالمشاريع التجارية والصناعية من النفايات والمواد الخطرة. وقد حددت المادة الأولى من قانون الاستثماري النطاق الموضوعي الخاضع لأحكامه، فجاءت تحت عبارة:" المشروع الاستثماري" أنه مزاولة أحد الأنشطة الاستثمارية سواء في قطاع الصناعة أو الزراعة والتجارة والتعليم والصحة

---

(١) راجع، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢، على الرابط التالي:

https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) راجع، اتفاقية التنوع البيولوجي ١٩٩٢، على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/193098

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) اتخذت المنظمة البحرية الدولية (imo)، خطوات لتحسين كفاءة الطاقة في السفن، من خلال تصميم السفن، وفقًا لمعايير الطاقة وفي أبريل ٢٠١٨، اعتمدت استراتيجية لتقليل الانبعاثات بمقدار النصف على الأقل وخفض الكربون من الشحن بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بعام ٢٠٠٨ مع السعي إلى إزالة الكربون بالكامل بما يتماشى مع اتفاقية باريس للمناخ.

See,Organisation mondiale du commerce, Op, Cit, P.33.

(٤) راجع، الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث، المتعلق بحماية البيئة بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، والقيود التجارية.

والنقل والسياحة والإسكان والتشييد والبناء والرياضة والكهرباء والطاقة والثروات الطبيعية والمياه والاتصالات التكنولوجية. وأهم ما جاء به المشرع المصري في هذا الخصوص ما أشار إليه بالمادة الثالثة من قانون الاستثمار، حيث وضع مبادئ قانونية هامة تحكم الاستثمار بصفة عامة.

وهذه المبادئ تمنح جميع الاستثمارات التي تقام داخل الإقليم المصري بالمعاملة العادلة والمنصفة وخضوع المستثمر الأجنبي لذات المعاملة للمستثمر الوطني، ويجوز منح المستثمر الأجنبي معاملة تفضيلية بقرار من رئيس مجلس الوزراء تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل [١].

وفي هذا السياق لابد من طرح التساؤل الآتي: هل توفر مبادئ حوكمة الشركات، الحماية المناسبة للبيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري؟ وللإجابة على هذا التساؤل يستلزم الأمر تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: ملامح التنظيم القانوني لحوكمة الشركات.

المطلب الثاني: معالجة المخاطر البيئة والإفصاح عنها.

المطلب الأول

ملامح التنظيم القانوني لحوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات (**Corporate Governance**) من الموضوعات الأكثر تأثيرًا على الصعيد الوطني والدولي، إذ أن الأزمات المالية وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات [٢]، وأصبح يحتل مكانة كبيرة في ظل ما يشهده العالم من التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي [٣]. وقد تم الإشارة سلفًا أثناء تناول دليل الاونسترال التشريعي ٢٠١٩ إلى أن تقييم الأثر البيئي هو عبارة عن عملية منهجية تسعى إلى تحديد النتائج البيئية المحتملة المترتبة على المشاريع، من خلال توفير المعلومات؛ لتلافي أي آثار سلبية وفي سبيل ذلك يتم حوكمة المشاريع من أجل ضمان أن تكون المشاريع مستدامة. وتأسيسًا على ذلك؛ رأينا تقسيم هذا المطلب على النحو الآتي:

---

(١) سميحة القليوبي، الشركات التجارية ، المرجع السابق، ص ١٢٤١، ومابعدها .

(٢) الصالحين العيش، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، ٢٠١٦/٤ ، ص ٢.

(٣) يرى البعض أنه في ظل التوجه المتزايد نحو النظام الرأسمالي، أصبح الإضرار بالبيئة أمرًا طبيعيًا؛ لما تهدف إليه أدوات هذا النظام من تعظيم الجانب الربحي للمشروع بصرف النظر عما يحدثه من أضرار على المحيط البيئي للمشروع.
محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السياسي والرأسمالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ١٩٩٩، ص ٨٣ وما بعدها. **مشار إليه لدى** :محمد موسى، المرجع السابق، ص.٨٦٩، ومابعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفرع الأول: ماهية حوكمة الشركات وخصائصها.

الفرع الثاني: أدوات الحوكمة في القوانين الوطنية.

الفرع الأول

ماهية حوكمة الشركات وخصائصها

تمهيد وتقسيم:

يطرح موضوع التنظيم القانوني لحوكمة الشركات العديد من التساؤلات المتعلقة بالخصائص المميزة لبيئة الحوكمة، وتتناول التشريعات العربية مصطلح الحوكمة بما يتلاءم مع النظام القانوني لكل دولة [١]؛ حيث إن لكل دولة أسلوبها الخاص في تناول موضوع حوكمة الشركات [٢]، إلا أن جميعها يهدف إلى وضع قواعد تكفل الحوكمة الرشيدة (**Good governance**) ؛ حيث تلعب الشركات دورًا استراتيجًيا في حماية البيئة على أثر ما تخلفه أنشطتها التجارية والصناعية ،الأمر الذي يستلزم معه ضرورة مراقبة عمل الشركات [٣]، وتحديدًا في المجال البيئي ، ويرجع السبب في ذلك إلى العواقب البيئية السلبية للعولمة [٤].

لذلك رأينا تقسيم هذا الفرع على النحو الآتي:

الغصن الأول: مفهوم حوكمة الشركات.

الغصن الثاني: الخصائص المميزة لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

الغصن الأول

مفهوم حوكمة الشركات

يعتبر مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم التي ظهرت على أثر الأزمات المالية التي حدثت في العديد من

---

(١) رضوان عثمان، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠١٦، ص ٥.

(٢) تتقدم المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ، كما بذلت فرنسا وألمانيا جهود واضحة لبناء مفهوم حوكمة الشركات.

راجع، تريش حسينة، جهود دولية نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد ٥/ ٢٠١٥ ص ٣٣١.

(٣) رضوان عثمان، المرجع نفسه، ص٢.

(٤) يرى البعض أن الاعتقاد بأن نظام السوق الحرة، والاعتماد على أن الشركات ستفعل الأفضل للمساهمين والمجتمع يدل على إخفاق الإدارة التنفيذية في حوكمة الشركات.

David N. Smith , Op, Cit.p.33.

الشركات وخاصة في الدول المتقدمة [١]. وقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها:" مجموعة العلاقات التي تربط بين كل من إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة" [٢]. وجاء تعريف الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ بأنها: "مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية، وبين مالك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية و توازن بين مصالح كل الأطراف" [٣]. وعرفتها الجمعية المصرية لحوكمة الشركات **(ESCG)** بأنها: مجموعة القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين ، وتمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم" [٤].

ويرى البعض أن الحوكمة عبارة عن مصطلح مدلوله مركب فهي عبارة عن هيكل يشمل عناصر وعمليات يتم ربطها وترتيبها كأساسات للإدارة الرشيدة، ويتم من خلالها الاستغلال الأفضل للموارد الموجودة، وإدارتها بصورة سليمة وفق معايير معينة تؤدي إلى استمرار الشركات، مثل: الكفاءة والشفافية والفاعلية [٥]. **ويذهب** البعض الآخر إلى أن الحوكمة تعنى وجود نُظُمٌ تحكم العلاقات وتؤثر في الأداء ، كما تشمل على مقومات استدامة

(١) مثل: الخسائر المالية التي حدثت في عدد من دول شرق أسيا، وأمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧ بعد دخول العديد من الدول في منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الأوربية و اتفاقيات التجارة البحرية.
راجع ، تريش حسينة، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٢) انظر، الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط التالي:
https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) راجع :الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية، الإصدار الثالث بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م، ص٩ على الرابط التالي:
https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878/.aspx
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) راجع، موقع الجمعية المصرية لحوكمة الشركاتESCG على الرابط التالي:
http://escg-eg.com/about.aspx
آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٥) مسعود عطا، دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٢٠، دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، المجلد ٤ العدد ٣٣،(٢٠١٨) ، ص ١٨٢٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

الشركات على المدى البعيد [١] . **ويرى اتجاه ثالث من الفقه** أنه بالرغم من غموض مصطلح حوكمة الشركات إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع على أن الحوكمة عبارة عن نظام يتوقف على مدى توافر وجودة مجموعتين من المحددات :**الأولى: خارجية:** وهي تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع ، ويشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي كقوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار والإفلاس. **والثانية: داخلية:** وهي القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، لتقليل التعارض بين المصالح [٢].

ونؤيد الاتجاه الأخير لإبرازه دور التشريعي الوطني والقواعد الداخلية للشركات بشكل مترابط؛ لذلك يمكن في رأينا تعريف قواعد الحوكمة بأنها: القواعد والإجراءات التي تنظم علاقات المساهمين، وتمكينهم وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم، وذلك على المستوى الداخلي، وتجاه الغير من أجل تحقيق الشفافية، وتوزيع المسئوليات، ومراقبة الأداء، ووضع الإجراءات الاحترازية المتصلة بالمخاطر المتصلة بالبيئة المحيطة بالمشروع.

الغصن الثاني

الخصائص المميزة لمبادئ الحوكمة الرشيدة

تمثل حوكمة الشركات حجر الأساس لتعزيز التنافسية وجذب رؤوس الأموال وتنمية القطاع الخاص [٣]،حيث إن زيادة العجز في الحوكمة في البلدان الأقل نموًا تؤدي إلى زيادة الإشكاليات. ويهدف برنامج الحوكمة (oecd) [٤]، نشر معايير ومبادئ الحوكمة الرشيدة [١]؛ حيث إنها تعد من العمليات الضرورية لتحسين سير

(١)عمار جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة الكتب القانونية، دار شتات للنشر والطباعة، مصر، القاهرة ، ٢٠١١، ص١.

(٢) الصالحين العيش، المرجع السابق، ص ٣.

(٣) مبادئ مجموعة الدول العشرين، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات والإرشادات العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ببرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٨م ص ١٨، ومابعدها .

أنظر في نفس السياق:

www-oecd.org/mena/competiveness/mena- cororate-governece.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) تعاون مشترك بين كُل من: دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط من جهة ، والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

عمل الشركات وتمكين المستثمرين من الحصول على وسائل حقيقية للرقابة على إدارة أموالهم [٢]، كما تحظى بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر[٣] في ظل المعايير الدولية المعمول بها في هذا الخصوص [٤].

وفضلًا عن ذلك، يمكن القول بأن مبادئ حوكمة الشركات لها العديد من الخصائص المميزة التي تظهرها وجهها المتفرد في نقاط ستة: **الأولى**: حماية حقوق المساهمين، والمتعاملين مع الشركة. **الثانية:** حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري. **الثالثة:** تحقيق أفضل معدلات استدامة ممكنة للشركات[٥].**الرابعة:** تحسين كفاءة التشغيل وسبل الرقابة. **الخامسة:** توفير التمويل وتخفيض تكلفة رأس المال. **السادسة:** الحد من تأثير المخاطر والأزمات .

---

https://www.oecd.org/mena/governance/MENA-Arabic-Brochure.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(١) برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منظمة التعاون والتمية الاقتصادية ٢٠١٨- ٢٠١٩ مشاركة المعرفة والخبرة لتطوير آليات الحوكة الرشيدة ومبادئها ص ٣.

راجع الرابط التالي: oecd.org/mena/governance/mena-oecd-brochur-2019-arappdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) تريش حسينة، المرجع السابق ، ص ٣٣٢.

(٣) راجع ، مسعود عطا، المرجع السابق، ص ١٨٣٢.

(٤) راجع الدليل الإرشادي لحوكمة المؤسسات وفقًا للمعيار العالمي **ISO37000** متاح على الموقع الإلكتروني للجمعية السعودية للحوكمة (SSG) والذي تضمن أهمية شفافية القرارات في النطاق الواسع للمسئولة الاجتماعية. متاح على الرابط التالي:

https://ssg.kku.edu.sa

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

وأيضا في معنى مقارب راجع، الدليل الإرشادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادر عن (تداول السعودية) متاح على الرابط التالي:

https://www.saudiexchange.sa/wps/wcm/connect/70b73b63-24ec-4fc6-815d-e8d79f072ae3/ESG_Disclosure_Guidelines_AR.pdf?MOD=AJPERES&CVID=nPgywWl

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٥) مصطلح استدامة الشركات، يعني خلق قيمة للشركات على المدى الطويل من خلال وضع كافة الأبعاد المتعلقة بقيمة الشركة على المدى الطويل وليس فقط تحقيق الربح. وتغطي استدامة الشركات ثلاثة مجالات، وهي: ممارسات الحوكمة، والبيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات.

راجع، تقرير ممارسات البيئة: المرجع السابق، ص ٦ .

(ISSN: 2356 - 9492)

استنادًا إلى ما سبق، يتضح أن مبادئ الحوكمة الرشيدة امتدت إلى حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري والحد من مخاطره على البيئة؛ ويستوجب ذلك من كافة القائمين على إدارة الشركات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة حيث إنها تعد أحد علامات تعزيز التنافسية واستدامة الشركات.

الفرع الثاني

أدوات الحوكمة في القوانين الوطنية

حوكمة الشركات التجارية أصبحت حقيقة تتعامل معها الدراسات القانونية بكل معطياتها، من أجل الوصول إلى التنظيم القانوني المناسب الذي يكفل تأمين اطار عمل مناسب للشركات ، حيث بات البعد القانوني حاضراً في موضوع حوكمة الشركات، ويظهر ذلك في الدليل المصري لحوكمة الشركات لسنة ٢٠١٦ الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية [١].

(١) يعد هذا الدليل أول تحديث شامل منذ عام ٢٠٠٥ يقدم إرشادات بأفضل الممارسات في مجالات الحوكمة ، وتأتى أهمية هذا التحديث في ضوء التطور العالمي في مجال قواعد الحوكمة و ما توليه العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل و صناديق وشركات الاستثمار، وفي عام ٢٠١١ قام المركز بتحديث دليل حوكمة الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة بما يتماشى مع معدلات تطبيق الحوكمة في ذلك الوقت حرصاً منه على مواكبة أفضل ممارسات الحوكمة على المستويين الدولي والإقليمي فيما يخص دور مجالس الإدارة. كما أوصى بتفعيل نظم الرقابة المختلفة بالشركات وتطرق **لدور الشركات في مجال المسئولية الاجتماعية وحماية البيئة** .

وقد اعتمد مركز المديرين المصري في إعداد وتطوير هذا الدليل على مرجعيات عديدة، لعل من أبرزها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الصادرة عام ١٩٩٩ ،وتعديلاتها الصادرة عام ٢٠٠٤ ،وكذلك التعديلات الأخيرة لها الصادرة عام ٢٠١٥ بالمبادئ الستة الأساسية التي تمثل مرجعية عامة لحوكمة الشركات في العالم وهي على سبيل الحصر :١. **الإطار العام:** ضرورة التأكد من وجود إطار عام فعال لحوكمة الشركات يضمن كفاءة وشفافية الأسواق والالتزام بالتشريعات والقوانين، وينص بوضوح على ضرورة تحديد المسئوليات ما بين الجهات التشريعية والرقابية المختلفة .٢ .**الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية كافة حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم .٣. **دور المستثمر والأطراف المختلفة بأسواق المال:** يجب أن يوفر الإطار العام لحوكمة الشركات محفزات اقتصادية للمستثمر المؤسسي والأطراف المختلفة بأسواق المال خلال دورة الاستثمار لضمان كفاءة إدارة أسواق المال والتطبيق الأمثل لحوكمة الشركات .٤. **دور أصحاب المصالح:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح المختلفة بهدف تعظيم الثروات وخلق فرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة .٥ .**الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن الأمور الهامة التي يترتب عليها أحداث جوهرية، والخاصة بالشركة وموقفها المالي وأدائها وهيكل ملكيتها وكذلك أسلوب ممارسة الإدارة بها .٦ .مسئوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مسائلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين .**كذلك استرشد مركز المديرين المصري ببعض المرجعيات الأساسية لتحديث هذا الدليل** ومنها ما يلي :١- تقرير لجنة كادبوري الصادر بالمملكة المتحدة عام ١٩٩٢ . ٢- منهجية حوكمة الشركات الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية

كما ظهر أيضًا ذلك في قرار وزير الاستثمار رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، وأعقب ذلك بسنة واحدة صدور قرار آخر باعتماد دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، والذي جاء في مقدمته أن الهدف من إصدار هذا الدليل ضمان نجاح الشركات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت الهيئة العامة لسوق المال المصري في نوفمبر ٢٠٠٦ مشروعًا للقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية ثم في عام ٢٠٠٧ أصدرت الهيئة قرار آخر بشأن إصدار دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، وقواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة.

ومن الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للرقابة المالية اعتمدت إرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة [١]، و يمكن من خلالها لمجلس الإدارة تشكيل لجان أخرى تكلف بموضوعات معينة بحسب حاجة

بمجموعة البنك الدولي. ٣- تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري عام ٢٠١١ . ٤- المبادئ الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية. ٥- قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في يناير ٢٠١٤ وتعديلاتها. ٦- التعليمات الرقابية المختلفة والخاصة بحوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

راجع: الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية ، الإصدار الثالث بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م، ص ١١ على الرابط التالي:

https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878/.aspx

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥

(١) من أجل الاسترشاد بها في إعداد تقرير الممارسات الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة والخاصة بتطبيقات الحوكمة الواردة في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة والأخرى التي تقوم بتطبيقها بشكل طوعي والمستمدة من الإرشادات الواردة في الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري عام ٢٠١٦، ويرسل التقرير للهيئة العامة للرقابة المالية بعد توقيعه من الممثل القانوني للشركة سنوياً بشكل منفصل عن التقارير الدورية الأخرى ويرفق به تقرير مراقب الحسابات عن صحة ما ورد في هذا التقرير. وقد تضمنت الإرشادات سالفة الذكر الإشارة إلى اللجان الأخرى المشكلة لمساعدة مجلس الإدارة ومن ضمنها: **لجنة حماية البيئة، بأن تقوم الشركة ببيان ما إذا كانت تصدر تقرير يشتمل على إنجازات الشركة في المجالات البيئية** ، يشرح قيم ومبادئ الشركة ويوضح العلاقة بين استراتيجيتها والتزاماتها تجاه البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري الذي تعمل فيه **بالشكل الذي يدعم سمعة الشركة والتحسين المستمر** في أدائها والالتزام بالتشريعات والتعليمات الرقابية في المجالات البيئية والاجتماعية، وكذلك كيفية إدارة مخاطر الشركة، فضلاً عن سبل تحفيز العاملين بها وجذب رؤوس الأموال. وهذا التقرير يتضمن سياسة الشركة تجاه البيئة التي تعمل فيها وتأثيرها عليها.

متاح على الرابط التالي:

https://www.egx.com.eg/getdoc/ce10db8b-140a-4095-817f-dc6b3308d18b/Detailed-Corporate-Governance-Form.aspx

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

وطبيعة عمل الشركة، وعلى مجلس الإدارة تحديد مدة عمل وصلاحيات هذه اللجان وتشكيلها ومعاملاتها المالية وتنظيم كيفية عملها ، ومن ضمن هذه اللجان لجنة المسئولية الاجتماعية: تقوم برفع توصياتها للمجلس بشأن سبل الالتزام بالمسئولية الاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها الشركة (١).

يعتبر النص على إلزامية القواعد القانونية المنظمة لحوكمة الشركات أضحى ضرورة ملحة(٢)، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب: **الأول:** مواكبة التوجهات الدولية الرامية إلى إرساء نظام قانوني ملزم للشركات وجعله أكثر فاعلية. **الثاني:** توفير بيئة أكثر أماناً لجذب الاستثمارات. **الثالث:** إعادة تقييم النظم الرقابية. وتتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الخصوص، بموجب القرار الصادر بشأن معايير الانضباط المؤسسي الإماراتية وحوكمة الشركات المساهمة العامة؛ ويضم هذا القرار ٥٥ مادة، وينقسم إلى ثلاثة أبواب: **الأول:** معايير الانضباط المؤسسي. والثاني: حوكمة الشركات"، والثالث: الأحكام العامة. (٣). ومن أبرز ما يميز القرار هو شموليته باعتباره قرار واحد يجمع عدد من الضوابط المرتبطة بأحكام قانون الشركات التجارية إلى جانب حوكمة الشركات، حتى يسهل على الرجوع إلى قرار واحد بدلاً من عدة قرارات.

وجدير بالذكر أن القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في شأن الشركات التجارية أوجب على هيئة الأوراق المالية والسلع إصدار الضوابط والإجراءات التي يتعين على جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق المالي الالتزام بها ونخص بالذكر المادة ٥٣ المتعلقة برفع تقرير الحوكمة والمادة ٤٣ المتعلقة بالتزامات مجلس الإدارة تجاه البيئة. وعقب ذلك صدر دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة لعام ٢٠٢٠ (٤)، وتضمن في

---

(١) راجع، الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية ، الإصدار الثالث بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م، ص ٢٧ على الرابط التالي:

https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878/.aspx

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) TREBUCO S., 2005, «De l'idéologie et de la philosophie en gouvernance d'entreprise», Revue française de gestion, N° 158, 47 .pp. 49-67

مشار إليه لدى لصالحين العيش، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، ٢٠١٦/٤ ص ١٠ .

(٣) أصدر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع القرار رقم (٧/ر/م) لسنة ٢٠١٦ بشأن "معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة".

(٤) قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ٠٣/ر/م لسنة ٢٠٢٠، بشأن دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.

المادة ١٤ التزامات مجلس الإدارة تجاه البيئية وتطبيق قواعد الحوكمة ومراجعتها وتقييم مدى الالتزام بها بشكل سنوي [١].

ورصدت المادة ٨١ من الدليل نفسه تحت عنوان: "المسؤولية المجتمعية للشركة"، الآتي: ١- تضع الجمعية العمومية في ضوء توصية من مجلس الإدارة السياسة التي تضمن التوازن بين أغراض الشركة وأغراض المجتمع بغرض النهوض بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ٢- يضع مجلس الإدارة البرامج، ويُحدد السبل اللازمة لاقتراح مبادرات اجتماعية اقتصادية من جانب الشركة، وتشمل: أ- وضع مؤشرات تربط بين أداء الشركة ومبادراتها الاجتماعية الاقتصادية، ومقارنتها بالشركات الأخرى التي تشارك في أنشطة مماثلة. ب- الإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركة إلى موظفيها ورفع مستوى وعيهم ومعرفتهم بالمسؤولية الاجتماعية. ج- الإفصاح عن خطة تحقيق المسؤولية الاجتماعية في التقارير الدورية عن أنشطة الشركة . د- وضع برامج توعوية للمجتمع لتعريفه بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة. وتناولت المادة ٨٢ الجزاءات التي يجوز للهيئة عند الإخلال بالأحكام الواردة بدليل حوكمة الشركات المساهمة العامة توقيع أيًا منها وهي :أ- توجيه إنذار إلى الشركة وأو أعضاء مجلس الإدارة بها وأو مديريها وأو مدققي حساباتها .ب. الغرامة المالية التي لا تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليها في قانون الشركات .ج - إحالة المخالفة إلى النيابة العامة. ٢- تسري على الأفعال التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القرار، وأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن ضوابط وإجراءات التصالح في الجرائم المتعلقة بالشركات المساهمة العامة".

ويهدف الدليل إلى توجيه الشركات والرقابة عليها؛ فهي تتكون من مجموعة من الضوابط والقواعد التي تضمن الانضباط المؤسسي في علاقات الشركة وإدارتها، ويتبع إطار العمل المعايير الدولية من خلال الوقوف على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشركة وواجباتهم. كما أنه يُراعي حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح نحو تحقيق استدامة الشركة وساهم في تنافسية الإمارات على المؤشرات العالمية، وجعل البيئة الاستثمارية في دولة الإمارات أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية.وقد يضفي البعض على قواعد الحوكمة صفة استرشاديه[٢]، مما يفهم منه أنها غير ملزمة وبالتالي يحق للشركات الأخذ بها أو تجاهلها وعدم ترتب أي

(١) نصت المادة ٢ من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع على : " إلغاء قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم٧/ر. م لسنة ٢٠١٦ بشأن معايير الانضباط المؤسسة وحوكمة الشركات المساهمة العامة وإلغاء كل قرار أو تعميم أو ضوابط تخالف أو تتعارض مع هذا القرار ".

(٢) الصالحين العيش، المرجع السابق، ص ١٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

مسؤولية على الشركة أو مجلس إدارتها في حال مخالفتها[١]. وجدير بالذكر أن الوضع الحالي بالنسبة للشركات التجارية يحيطه الغموض، فلوائح الحوكمة لم تأتي بقواعد كافية للمساعدة في بلوغ غايات الحوكمة الرشيدة، وينبغي إعادة النظر في التنظيم التشريعي لحوكمة الشركات، بحيث يرتكز ذلك على أحد أمرين: **الأول:** تطويع التشريعات المتعلقةً بالمعاملات التجارية وخصوصًا القوانين المنظمة للشركات وأسواق المال بما يلاءم القواعد القانونية المتعلقة بحوكمة الشركات، الأمر الذي تنتفي معه الحاجة إلى إصدار تشريع مستقل ينظم الحوكمة. **الثاني:** إصدار قانون مستقل لحوكمة الشركات بما يتوافق مع التشريعات السارية وبما يواكب التوجه العالمي في هذا السياق[٢]. وفي رأينا أن تنظيم مسائل حوكمة الشركات يتطلب إصدار تشريع مستقل يجمع بين طياته الأدلة والتعليمات والمعايير الدولية ذات العلاقة على غرار دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة الإماراتي الصادر بموجب قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ٣/ر/م لسنة ٢٠٢٠، وسيكون له بالغ الأثر في حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري.

المطلب الثاني

معالجة المخاطر البيئية والإفصاح عنها

تمهيد وتقسيم:

تقضي مبادئ الحوكمة الرشيدة في المجال البيئي، تقييم الأثر البيئي من خلال آلية تكفل الوصول إلى المعلومات، لقدرتها على جذب الشركات متعددة الجنسيات، **ويتطلب ذلك** اتخاذ التدابير اللازمة التي تحد من الأثار السلبية، وتتخذ هذه التدابير خلال مرحلتي بناء المشروع وتشغيله، وهي عبارة عن: مجموعة القواعد والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح

---

(١) نصت القاعدة ٦/١: من الدليل المصري لحوكمة الشركات٢٠١٦ على : "بما لا يتعارض مع إلزامية القوانين والتعليمات الرقابية، فإن الأصل أن تقوم الشركة بالعمل على تطبيق كافة القواعد الواردة بهذا الدليل. فإن لم تستطع تطبيق بعض القواعد لأي سبب من الأسباب، فعليها تفسير ذلك بشكل موضوعي ومقبول، إعمالا لقاعدة "الالتزام أو التفسير". وعلى كل شركة أن تعد جدولًا بكل القواعد الواردة في هذا الدليل وما تلتزم به منها وما لا تلتزم به ومبررات عدم الالتزام، وكذلك خطتها المستقبلية للتطبيق. وتفصح عن هذا التقرير على موقعها الإلكتروني وفي التقرير السنوي المعد لمساهميها>:

راجع، الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية ، الإصدار الثالث بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م، ص ١٠ على الرابط التالي:

https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878/.aspx

آخر زيارة بتاريخ : ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) الصالحين العيش، المرجع السابق، ص ١٢ .

الأخرى المرتبطة بها، وإدراج قيم الشفافية والمساءلة في التعاملات. وعلى أثر ذلك، زاد الاهتمام بمبادئ حوكمة الشركات [١]، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لحماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري؛ لذلك رأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: تحديد الالتزامات وتخفيف المخاطر.

الفرع الثاني: تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية.

الفرع الأول
تحديد الالتزامات وتخفيف المخاطر

تساعد مبادئ الحوكمة إلى ضمان أن تأخذ الشركات في الاعتبار المجتمعات التي تعمل فيها ، وأن مجالس إدارتها مسؤولة أمام الشركة والمساهمين، وهذا بدوره يساعد على ضمان أن الشركات تعمل لصالح المجتمع ككل وتساعد في الحفاظ على ثقة المستثمرين وجذب المزيد من رأس المال[٢]. وقد رصدت منظمة التعاون

(١) يؤكد سلامة هذا النظر التعاون المكثف بين أعضاء مجموعة عمل حوكمة الشركات التابعة لصندوق التنمية الدولية من أجل تطوير إطار حوكمة الشركات وتوفير منصة مشتركة لتقييم وتحسين ممارسات الحوكمة للشركات. وقد ظهر ذلك في العديد من المؤتمرات ذات العلاقة على النحو الآتي بداية من نشاط مؤسسة التمويل الدولية بشأن فتح حوار حوكمة الشركات بين مؤسسات تمويل التنمية بمساعدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. **يونيو ٢٠٠٤:** ثم طورت مجموعة العمل " إطار تطوير حوكمة الشركات " ، وهي منهجية مشتركة لتقييم حوكمة الشركات في العمل الاستثماري لمؤسسات التنمية المالية ، والتي تستند إلى أدوات حوكمة الشركات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية **2010/2011** وصولًا إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر لحوكمة الشركات التابع لمؤسسة DFI في واشنطن واستضافته مؤسسة التمويل الدولية **في مارس ٢٠١٩** .

متاح على الرابط التالي:

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+cg/cg+development+framework

آخر زيارة بتاريخ : ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٢) **المبدأ الأول:** حقوق المساهمين. **المبدأ الثاني:** المعاملة العادلة للمساهمين **المبدأ الثالث** :دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات. **المبدأ الرابع:** الإفصاح والشفافية. **المبدأ الخامس: مسؤولية** مجلس الإدارة. وتستند هذه المبادئ إلى الخبرات المكتسبة من المبادرات في البلدان الأعضاء والأعمال السابقة التي يتم تنفيذها داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بما في ذلك المجموعة الاستشارية لقطاع الأعمال التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات ت. أثناء إعداد ها ،شارك عدد من لجان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :لجنة الأسواق المالية ، ولجنة الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات ، ولجنة الصناعة ، ولجنة سياسة البيئية.
OECD Principles and Annotations on Corporate Governance by organization for Economic Co- Operation & Development (OECD) 1999.p.5.

متاح على الرابط التالي:

(ISSN: 2356 - 9492)

الاقتصادي والتنمية (OECD)[١] مبادئ حوكمة الشركات [٢]، والتي تهدف إلى ضمان استخدام الشركات لرأس مالها بكفاءة، وقد تم تحديث هذه المبادئ لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات كما أنها توفر إرشادات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات من أجل تطوير الحوكمة الرشيدة للشركات [٣].

لذلك يمكن تقسيم مبادئ الحوكمة الرشيدة **(Principles of good governance)** إلى مبادئ ستة: **الأول:** ضرورة توافر إطار فعال لحوكمة الشركات **الثاني:** بيان حقوق المساهمين. **الثالث:** المعاملة العادلة للمساهمين. **الرابع:** دور الأطراف ذات المصلحة **(Stake holders)** بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة. **الخامس:** الإفصاح والشفافية **السادس:** مسئوليات مجلس الإدارة [٤].

ويقتضي معالجة المخاطر البيئية المترتبة على المشاريع الاستثمارية؛ وضع الإطار القانوني للحوكمة من خلال تحديد الالتزامات وتنفيذ التدابير اللازمة لتخفيف المخاطر، ويأتي في مقدمتها تقييم الأثار البيئية المترتبة على المشروع الاستثماري لضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها ؛ حيث ويعد تقييم الأثار البيئية أداة هامة يتعين إجراؤها للمنشآت والمشروعات الجديدة أو التوسعات والتجديدات الخاصة بالمنشآت القائمة[٥]،

---

https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=C/MIN(99)6&docLanguage=En

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(١) أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمسة مبادئ في عام ١٩٩٩م، وأضيف إليها مبدأ سادس في ٢٢ أبريل ٢٠٠٤ ،وهو ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وجعلته المنظمة أول مبادئ الحوكمة.

مشار إليه لدى مسعود عطا، المرجع السابق ، ص ١٨٣٠.

(٢) تعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(**oecd**) ؛ من أكثر أدوات المسئولية الاجتماعية للشركات تأثيرًا، في مجال حوكمة الشركات .

Vaibhav Choudhary, Op, Cit,p.P7.

(٣) صدرت المبادئ لأول مرة في عام ١٩٩٩، وأصبحت المعيار الدولي في حوكمة الشركات و تم اعتمادها كواحدة من المعايير الرئيسية وتم اعتمادها من قبل مجموعة العشرين في ٢٠١٥.

متاحة على الرابط التالي:

https://doi.org/10.1787/9789264265455-ar

آخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) يجب على مجالس الإدارات القيام بمهامها تجاه الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح والجهات المعنية والمجتمع التي توجد فيه الشركة. **مسعود عطا**، المرجع السابق، ص ١٨٦٨.

(٥) وفقًا لقرارات وزير البيئة ذات الأرقام الآتية: ١٩ لسنة ٢٠١٦، ٢٠ لسنة ٢٠١٦، ٧٥ لسنة ٢٠١٧. وقرار الرئيس التنفيذي للجهاز، رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٦.

والاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة [١]؛ حيث يمكن أن تقلل من استخدام النفايات[٢]. وفي رأينًا، يمكن تنفيذ تقييم الأثر البيئي من خلال مبادئ الحوكمة الرشيدة وإجراءاتهما في الشركات متعددة الجنسيات لأهميته في تيسير التنمية المستدامة، مما يحقق حوكمة أوسع نطاقًا.

الفرع الثاني

تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية

يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ التي تساعد على بيان الهيكل العام لإدارة الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية المحيطة بالمشروع، ويمكِّن المساهمين من ممارسة حقوق التصويت الخاصة بهم ، عندما تكون المعلومات كافية وواضحة [٣]. وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح العام هو إعادة الثقة في أسواق رأس المال؛ حيث يتطلب المساهمون الإفصاح على أساس نصف سنوي أو ربع سنوي ، واتخاذ قرارات مستنيرة ؛ لذلك يتم الإفصاح الدقيق عن جميع الأمور الجوهرية المتعلقة بحصة الشركة، ومن ضمنها: الممارسات البيئة [٤].كما

---

(١) قام مجلس الأعمال للتنمية المستدامة، وهو منظمة تجارية بمراجعة تقارير أكثر من ١٥٠ شركة عضو، ووجد أن ٤٥% منها قاموا بمواءمة استراتيجيات الاستدامة مع أهداف التنمية المستدامة.

See, Organisation mondiale du commerce, Op, Cit, P.22.

انظر، في معنى مقارب، مستقبل التجارة، التجارة العالمية في عصر جديد من تعدد الأطراف، المرجع السابق، ص ٣٧ .

(٢) مستقبل التجارة، التجارة العالمية في عصر جديد من تعدد الأطراف، المرجع نفسه، ص ١٠٦ .

(٣) عقدت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، برنامج تدريبي تحت عنوان: "الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ Task Force on Climate Related Financial Disclosures " TCFD "، وذلك للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، بالتعاون مع كلية فرانكفورت للإدارة والتمويل Frankfurt School of Finance Management، في إطار تهيئة تلك الشركات لتقديم الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة ESG والآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD وفقً لقراري الهيئة رقمي: ١٠٧ و١٠٨ لعام ٢٠٢١. حيث تلتزم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية التي لا يقل رأس مالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن مائة مليون جنيه استيفاء الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (Environmental Social and Governance ESG) .

راجع، موقع الهيئة العامة للرقابة المالية على الرابط التالي:

https://fra.gov.eg/fra_news/

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٤) OECD Principles and Annotations on Corporate Governance by organization for Economic Co-Operation & Development (OECD) 1999.p.36.

https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=C/MIN(99)6&docLanguage=En

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

ورد في مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ضرورة أن يتضمن إطار حوكمة الشركات، والمراقبة المستمرة من قبل مجلس الإدارة، وتنفيذ الأنظمة لضمان التزام الشركة بالقوانين المعمول بها ومنها: تطبيق المعايير البيئة [١].

وتعتبر ملكية الأسهم وحقوق التصويت من الحقوق الأساسية للمستثمرين، ويستلزم ذلك أن يكونوا على علم بهيكل الشركة، والإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالبيئية ؛ لمعرفة مدى قيام الشركة بوضع أنظمة لرصد المخاطر من عدمه [٢]، ويفضل لأي شركة أن تتحلى بالشفافية فيما تبذله من جهود، ويمكنها على سبيل المثال ،أن تقدم معلومات عامة عن الجداول الزمنية التي تحددها لمختلف مراحل التنفيذ [٣]. وقد ربطت بعض المؤشرات الدولية العوامل البيئة والمسئولية الاجتماعية بقواعد حوكمة الشركات، من خلال تقييم ممارسات الإفصاح وتقديم التقارير ذات الصلة؛ حيث إن الشركات التي تسجل درجات عالية على المقاييس الخاصة بالمؤشر؛ من المرجح أن تكون أكثر استدامة نظرًا لاهتمامها ليس فقط بتحقيق أرباح، وإنما أيضاً بالحفاظ على البيئة، وتكون أكثر جذباً للمستثمرين على المدى الطويل، مما يؤثر إيجاباً على سعر أسهم الشركة سواء أثناء ارتفاع الأسواق أو انهيارها ولا يعد أداة للمستثمرين فقط[٤] ، ولكنه أداة للشركات أيضاً؛ فالإدراج في المؤشر يوفر الاعتراف العلني للشركة بممارساتها المتميزة في مجالات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية، ومع انتشار التوجيهات الدولية للاستثمار المسؤول اجتماعياً، يبدأ رأس المال الوطني والأجنبي في التدفق نحو

---

(١) ibid.p.40.

https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=C/MIN(99)6&docLanguage=En

تهدف الإدارة البيئية إلى أن تكون الأنشطة الاقتصادية صديقة للبيئة، بحيث لا تؤثر سلبًا على البيئة أو تقلل من تأثيراتها السلبية.

راجع، أحمد السيد، المرجع السابق ص ٢٧٠.

(٢) OECD Principles and Annotations on Corporate Governance by organization for Economic Co- Operation & Development (OECD) 1999.p.37.

أنظر، الرابط التالي:

https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=C/MIN(99)6&docLanguage=En

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٣) راجع، الدليل التفسيري، مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ٣١.

https://www.ohchr.org/ar/publications/special-issue-publications/corporate-responsibility-respect-human-rights-interpretive

(٤) يعد مؤشر **(Standard& Poor)** الأول من نوعه في المنطقة العربية والذي يراقب ويصنف ممارسات الشفافية والإفصاح في الشركات المدرجة بالبورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مسائل الحوكمة، والبيئة والمسئولية الاجتماعية.

راجع، تقرير ممارسات البيئة: المرجع السابق، ص ٦ .

الشركات التي تقدم تقارير أفضل عن ممارساتها المتعلقة بالحوكمة، والبيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات في المجال البيئي [١].

وفي رأينا، يعتبر الجانب الأهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات هو مراقبة تنفيذ سبل حماية البيئة المحيطة بالمشروعات الاستثمارية من خلال متابعة أنشطة الأعمال التجارية أو الصناعية وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١ والتي تشكل المعايير الأساسية الذي يمكن أن تستند إليه الشركات في إدارة مخاطر حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري، **وأن** تسعى الشركات المصرية إلى تطبيق قواعد الحوكمة، ليس امتثالاً للقوانين فحسب، ولكن أيضاً لما تحققه الحوكمة من منافع بشأن تحسين مناخ الاستثمار وزيادة نمو التعاملات التجارية. ويستوجب ذلك إلزام الشركات بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة على البيئة من المشروع الاستثماري والتدابير الواجب اتخاذها لمواجهتها من خلال الاستعانة بالمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١ ودليل الاونستيرال التشريعي ٢٠١٩[٢].

(١) يرى البعض ضرورة وضع إطار تنظمي للمسئولية الاجتماعية من خلال الالتزام بالتشريعات المنظمة للمسئولية المجتمعية. وأنه مازال هناك غموض وعدم دراية من جانب الأفراد والشركات والمجتمع بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث إن تعريف المسؤولية الاجتماعية، ومواطنة الشركات، والحوكمة الرشيدة للشركات، تشمل بعد اقتصادي وقانوني، وإنساني.

راجع، نهال المعزيل، ياسمين فؤدا: المرجع السابق ص٧ .

(٢) من أجل توضيح الآثار المترتبة على المشاريع من قبل أطراف العقد. وأيضًا بيان المسؤوليات المتعلقة بمنع وتخفيف المخاطر الناجمة عن المشروع وأنشطته، والاتفاق عليها.

(ISSN: 2356 - 9492)

الخاتمة

لقد أظهرت الدراسة ضرورة الأخذ بالاعتبارات البيئية في الحسبان، بشكل لا يجعلها عائقًا أمام حركة التجارة الدولية التي يتطلبها النظام التجاري متعدد الأطراف، وأن التدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة مدرجة في عدد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وتهدف إلى الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة ؛ وبالرغم من عدم جود اتفاقية خاصة بالبيئة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية؛ إلا إنه يوجد العديد من النصوص الواردة ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتي منحت الحق للقوانين الوطنية باتخاذ التدابير المناسبة بشأن حماية البيئة، في إطار الاستثناء المنصوص عليه في المادة (٢٠) من اتفاقية (GATT)؛ إذ تسمح المادة سالفة الذكر بتطبيق تدابير تقييدية على التجارة عندما تكون هذه التدابير ضرورية لحماية صحة وحياة الإنسان والحيوان ، وكذلك الحفاظ على النباتات. ويعبر ذلك عن ذلك قصور واضح في قواعد حماية البيئة المنصوص عليها ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ لاعتماد قواعد الحماية على الاستثناء وليس القاعدة، وهوما يجعل الأمر خاضع لتفسيرات متباينة؛ وبذلك تعتبر فكرة تأسيس الالتزام بحماية البيئة في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية لم تستقر بعد لتصبح مبدأ من مبادئ النظام التجاري الدولي.

كما أظهرت الدراسة أن تحرير التجارة الدولية من كافة العقبات التي تمثل عائق أمامها في ظل النظام التجارة العالمي الجديد سيكون له أثار سلبية على البيئة والتي تتمثل في زيادة معدل التلوث نتيجة زيادة الإنتاج والاستهلاك لذلك يتجه كلً من: النظام التجاري المتعدد الأطراف، والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف إلى ترسيخ وجودهما بشكل مترابط، وفي سبيل ذلك لم تكتفي منظمة التجارة العالمية بالنصوص المرتبطة بحماية البيئة ضمن اتفاقيات التجارة الحرة، بل أنشأت لجنة التجارة والبيئة (CTE) لدراسة التدابير المعتمدة للأغراض البيئية، من أجل دفع سبل الحماية إلى الأمام في محاولة منها إلى إيجاد نظام قانوني واضح يربط بين التجارة الدولية وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة ومعايير التجارة المستقبلية.

كذلك أبرزت الدراسة أن وضع المعايير البيئية بطريقة مبالغ فيها يتسبب في اعتبار المنتجات المحمية في مركز أدنى من المنتجات الأجنبية، ومنها: العلامة البيئية التي تعتبر عائقًا أمام منتجات الدول النامية المصدرة خاصة نحو الدول المتقدمة ، مما يعتبر من أنواع العوائق الفنية أمام نفاذ التجارة إلى الأسواق الخارجية وبذلك تكون الاشتراطات والمعايير البيئية ماهي إلا حواجز بديلة عن الحواجز التي دعت منظمة التجارة العالمية إلى إلغائها كون هذه المعايير تتوفر غالبًا لدى الدول الصناعية، وبذلك تتأكد الحاجة الماسة إلى اعتماد نهج قائم على فكرة حماية البيئة وتحسينها بالتوافق مع تفعيل نظام تجاري عادل ؛ بأن يتم إعداد هذه القواعد بطريقة تعزز بعضها البعض.

وقد أبرزت الدراسة أن آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة امتدت إلى الشركات متعددة الجنسيات، كونها من اهم انعكاسات زيادة الحاجة إلى تحرير التجارة وتدويل الإنتاج من خلال استغلال الثروات الطبيعية في الدول النامية، وتركها آثار سلبية على البيئة المحيطة بمشروعاتها الاستثمارية. ويعد تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري من أهم آليات حماية البيئة لما يمثله من أهمية في تحديد المخاطر المترتبة على المشروع والتدابير الواجب اتخاذها في هذا الخصوص أثناء مرحلتي بناء المشروع وتشغيله. وتعتبر المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١، معيار دولي لمعالجة الأضرار البيئية المترتبة على الأعمال التجارية لتناولها معالجة قانونية تشمل الأسس وطرق المعالجة من حيث اتخاذ التدابير قبل بداية المشروع، أو وقفه أو تغييره نشاطه [١].

وقد رصدت الدراسة الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في الحد من تأثير المخاطر المحيطة بالبيئة بالمشروع؛ في إطار المسئولية الاجتماعية للشركات، والتي يجب أن تفهم من منطلق التزامات الشركة تجاه البيئة والمساهمين، بأن تكون مسئولة على المشاكل التي يتسبب بها المشروع؛ في إطار إلزامي مع الحفاظ في نفس الوقت على المزايا الممنوحة للمستثمر؛ لأن الإبقاء على النظام الاختياري للمسئولية الاجتماعية للشركات في قانون الاستثمار يجعل تفعيل نظم حماية البيئة في إطار الأنشطة التجارية أمر صعب تحقيقه. ويستوجب ذلك إلزام الشركات بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة على البيئة من المشروع الاستثماري والتدابير الواجب اتخاذها لمواجهتها. من خلال **مبدأ الإفصاح والشفافية** لدوره المؤثر في الإفصاح وبيان الهيكل العام لإدارة الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية، مما يحقق حوكمة أوسع نطاقاً، بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار وزيادة نمو التعاملات التجارية.

وتتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الخصوص، بموجب دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة لعام ٢٠٢٠، والذي تضمن التزامات مجلس الإدارة تجاه البيئية وتطبيق قواعد الحوكمة ومراجعتها وتقييم مدى الالتزام بها بشكل سنوي في إطار إلزامي كما تضمن العديد من الجزاءات التي يجوز للهيئة عند الإخلال بأي من أحكام الدليل توقيعها على المخالف، وتتنوع ما بين الإنذار والغرامة المالية والإحالة إلى النيابة العامة.

ومن الجدير بالملاحظة أن المؤشرات الدولية ربطت العوامل البيئة والمسئولية الاجتماعية بقواعد حوكمة الشركات، من خلال تقييم ممارسات الإفصاح وتقديم التقارير ذات الصلة؛ حيث إن الشركات التي تسجل

(١) راجع، المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث بشأن استدامة الأعمال التجارية في ضوء المبادئ والتوجيهات الدولية.

(ISSN: 2356 - 9492)

درجات عالية على المقاييس الخاصة بالمؤشر؛ تكون أكثر استدامة نظرًا لاهتمامها بالحفاظ على البيئة، وليس الأرباح فقط، وتكون أكثر جذباً للمستثمرين على المدى الطويل، مما يؤثر إيجاباً على سعر أسهم الشركة سواء أثناء ارتفاع الأسواق أو انهيارها.

لذلك نوصي المشرع المصري والعربي بضرورة إعادة التوازن بين الاستفادة من تحرير التجارة الدولية والحفاظ على البيئة، من خلال إصدار تشريع مستقل لحوكمة الشركات يجمع بين طياته الأدلة والتعليمات والمعايير الدولية ذات العلاقة بالحوكمة، أوأفراد باب مستقل لقواعد الحوكمة في سياق قانون الشركات أو الاستثمار وسيكون له بالغ الأثر في حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري على أن يراعي في نصوصه النقاط الآتية:

١. الاستعانة بالمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ٢٠١١، ضمن إطار قواعد الحوكمة.
٢. أن يشمل تقرير الحوكمة تقييم الأثر البيئي المحيط بالمشروع الاستثماري وذلك في أطار تشريعي ملزم، يتضمن بعض الجزاءات التي تحد من الطابع الاختياري في التطبيق.
٣. تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بشكل إلزامي من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة على البيئة من المشروع الاستثماري والتدابير الواجب اتخاذها لمواجهتها، حيث إنها تعد أحد علامات تعزيز التنافسية واستدامة الشركات وارتفاع قيمة الأسهم.
٤. أن يمتد نطاق تطبيق قواعد الحوكمة إلى الشركات متعددة الجنسيات من خلال النص بشكل صريح في قانون الشركات بأن تمارس الشركة الأجنبية نشاطها وأعمالها داخل مصر من خلال فرع أو مكتب تمثيل أو أي شكل آخر، وفقًا لنظام الاستثمار الأجنبي وقواعد الحوكمة ذات العلاقة.

تم بحمد الله،،

﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

صدق الله العظيم

[سورة البقرة، الآية ٢٨٦]

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١. أحمد السيد، التحول الرقمي من الإدارة البيئة إلى الحوكمة البيئية، نحو إطار رقمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة، المجلة العربية للإدارة مجلد ٣٩، عدد ٢،(٢٠١٩).
٢. أحمد القشيري، الثنائية الجديدة في قانون التجارة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، (١٩٧٠).
٣. بن فاطيمة بوبكر، الحوكمة البيئية العالمية بين الفشل والإصلاح، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد ٩ العدد ٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة، (٢٠٢١).
٤. بوكور ومناك، محاضرات في مقياس قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الأخوة منوري بقسطنطينية، الجزائر، كلية الحقوق (٢٠٢٠/ ٢٠٢١).
٥. تريش حسينة، جهود دولية نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد ٥،(٢٠١٥).
٦. حاتم سعيد، الأعمال التجارية وانعكاساتها على التلوث البيئي، مؤتمر كلية الحقوق، جامعة طنطا، أبريل (٢٠١٨).
٧. حسام عيسى، دور القانون الإداري في مجال حماية البيئة، نظرة قانونية في ضوء أهم التعديلات التشريعات المتعلقة بالبيئة، مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس في القانون، بكلية الحقوق جامعة طنطا/ تحت عنوان القانون والبيئة، أبريل (٢٠١٨).
٨. حميد فلاح، واقع الالتزام الدولي بحماية البيئة في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، مجلة صوت القانون، العدد الثاني، جامعة خميس مليانة، الجزائر، (٢٠١٤).
٩. خالد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، دار الشروق، القاهرة، (٢٠٠٢).
١٠. داليا عبد الغني، القانون الدولي والبيئة، مجلة كلية الحقوق، جامعة طنطا (٢٠١٣).
١١. رسلان خضور، المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا (٢٠١١).
١٢. السعدي رجال، شوقي جباري: تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب، والمخاطر على الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٤، (٢٠١٥).

(ISSN: 2356 - 9492)

١٣. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية (٢٠٢٢).
١٤. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، الجزء الأول: نظرية الأعمال التجارية والتاجر، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، (٢٠٢٢).
١٥. الصالحين العيش، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، أبريل (٢٠١٦).
١٦. عائشة خلوفي، انعكاسات تطور التقسيم الدولي للعمل على حركة التجارة الدولية، جامعة سطيف، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة سطيف ١، الجزائر، المجلد ١٤ العدد ٣ ، (٢٠٢٠).
١٧. عبد السلام هماش، دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلّد ٣٨ ، العدد (٢) ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن،(٢٠١١).
١٨. عمار جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة الكتب القانونية، دار شتات للنشر والطباعة، مصر، القاهرة،) ٢٠١١).
١٩. فؤاد عيسى، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر: التوجهات الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية،) ٢٠٠٩).
٢٠. فوزي الموفي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، للتربية وعلم النفس، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني (٢٠١٧).
٢١. محسن شفيق، المشروع ذو القوميات المتعددة، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الأول والثاني، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٧.
٢٢. محمد الخطيب، طبيعة الجانب القانوني في المسئولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC)(2000)، دارسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٢، العدد ٣ (٢٠٠٥) .
٢٣. محمد الشرقاوي، المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لتطبيقها، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مجلد ٤٥ ، العددان: الثالث والرابع، (١٩٧٥).
٢٤. محمد العريني، الشركات التجارية، المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،)٢٠١٨).
٢٥. محمد موسى، نظرة إلى موضوع القانون التجاري وأثره على البيئة، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث

القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول (٢٠١١).
٢٦. مسعود عطا، دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٢٠، دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، المجلد ٤ العدد ٣٣،(٢٠١٨).
٢٧. ناجي عبد المؤمن، المشكلات العملية في التحكيم، الجزء الأول شرط التحكيم، كلية الحقوق جامعة عين شمس (د.ن) ، (٢٠١٣).
٢٨. ناجي عبد المؤمن، مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في عقود التجارة الدولية طويلة المدة، كلية الحقوق جامعة عين شمس، (د.ن)،(٢٠١٣).
٢٩. نزار بلال، دور الاتفاقيات ومنظمات التجارة الدولية في حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول: (التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل)، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا – برلين (٢٠٢٢).
٣٠. نهال المعزيل– ياسمين فؤدا: المركز المصري للدارسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٣٨،(٢٠٠٨).
٣١. هاني دويدار، اتفاقيات الجات في ضوء الفقه الإسلامي، ندوة تطور العلوم الفقهية: فقه رؤية العالم والعيش المشترك، المذاهب الفقهية والتجارب المعاصرة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان (٢٠١٣).
٣٢. هاني دويدار، تطور القانون التجاري في ظل التنظيم القانوني للتجارة الدولية، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية مجلد ١، العدد ١، (٢٠١٨).
٣٣. والي عبد اللطيف، بوسته جمال: المنظمة العالمية للتجارة ودورها في عولمة الوعي البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد ١، المجلد ٣ (٢٠١٩) .
٣٤. وليد وهبة، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات في ظل اقتصاديات العولمة والتكنولوجيا، المجلة الدولية للبحوث المتقدمة في القانون والحوكمة، المعهد العالي لعلوم الإدارة، بني سويف، مجلد ٤ ، عدد ٢،(٢٠٢٢).
٣٥. يمنى عبدالله، أحمد أحمد: الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، جامعة البحرين، د.ن، (٢٠٢٢/٢٠٢١).

(ISSN: 2356 - 9492)

ثانيًا: الرسائل:

٣٦. رحمون أمين، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر
٣٧. في الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، (٢٠١٧).
٣٨. رضوان عثمان، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق جامعة عين شمس (٢٠١٦).
٣٩. رمة ياسين، حميداني أسامة، بالرحال إبراهيم: واقع التجارة الخارجية وفق المعايير البيئية للمنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة – الجزائر والاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الشعبة : العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية: (٢٠١٦/٢٠١٧).
٤٠. سهيلة زوين، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماجستير، شعبة الحقوق، قانون دولي خاص، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (٢٠١٨).
٤١. محفوظ لويزة، قاسمي نبيلة، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات دراسة في إطار التشريع الجزائري والمواثيق الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص تخصص: قانون أعمال، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون الخاص (٢٠١٨/٢٠١٩).
٤٢. يحياوي سميرة، يحياوي كهينة: مكانة قواعد حماية البيئة في ظل التجارة الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص :قانون للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر(٢٠١٥/٢٠١٦).

ثالثًا: دراسات وتقارير ومؤتمرات ومجلات متاحة على موقع الشبكة العالمية للإنترنت.

1. https://unfccc.int/cop27
2. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/legal_e.htm
3. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/legal_e.htm#GATT94
4. https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/agrm1_e.htm
5. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/31bis_trips_01_e.htm
6. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_02_e.htm

7. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/56-dtenv_e.htm
8. https://climatechampions.unfccc.int/breakthrough-agenda/
9. http://www.unep.ch/etu/etp/acts/aware/handbook.pdf.
10. https://globalecolabelling.net/eco/green-certification-by-country
11. https://unfccc.int/news/supervisory-body-submits-recommendations-on-article-64-mechanism-to-parties-in-sharm-el-sheikh
12. https://www.unpri.org/about-us/about-the-pri
13. https://uncitral.un.org/ar/texts/procurement
14. https://www.sca.gov.ae/ar/media-center/news/23/4/2020/scas-support-and-approval-dfm-launches-the-first-of-its-kind-esg-index.aspx
15. WWW.GAFI.GOV.EG/CSR
16. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1669533
17. https://www.investinegypt.gov.eg/Fact%20Sheets/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%20%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AE%D8%B5%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf
18. https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878/.aspx
19. https://www.egx.com.eg/getdoc/ce10db8b-140a-4095-817f-dc6b3308d18b/Detailed-Corporate-Governance-Form.aspx
20. https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/InvestmentSchemes.aspx#1
21. SSRN: https://ssrn.com/abstract=2477261 أو http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2477261
22. https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles
23. https://fra.gov.eg/fra_news/
24. https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf
25. oecd.org/mena/governance/mena-oecd-brochur-2019-arappdf
26. https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878/.aspx
27. http://escg-eg.com/about.aspx
28. www-oecd.org/mena/competiveness/mena- cororate-governece.htm
29. https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878/.aspx
30. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+cg/cg+development+framework

(ISSN: 2356 - 9492)

31. OECD Principles and Annotations on Corporate Governance by organization for Economic Co- Operation & Development (OECD) 1999.
32. https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=C/MIN(99)6&docLanguage=En
33. https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/19-10870_uncitral_ppp_a_ebook.pdf
34. https://ssg.kku.edu.sa
35. https://www.saudiexchange.sa/wps/wcm/connect/70b73b63-24ec-4fc6-815d-e8d79f072ae3/ESG_Disclosure_Guidelines_AR.pdf?MOD=AJPERES&CVID=nPgywWI.
36. https://www.basel.int/Portals/4/Basel%20Convention/docs/text/BaselConventionText-a.pdf.
37. https://www.iso.org/iso-26000-social-responsibility.html
38. https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/AgrWasteRecycleGuide/A.W.R.G%202010.pdf
39. https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/InvestmentSchemes.aspx#5
40. https://ozone.unep.org/sites/default/files/2019-04/Montreal-Protocol-Arabic-2018.pdf
41. https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/194840
42. https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/66602
43. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N92/836/53/IMG/N9283653.pdf?OpenElement
44. https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf
45. https://www.oecd.org/mena/governance/MENA-Arabic-Brochure.pdf
46. https://www.worldbank.org/en/about/what-we-do/crinfo
47. https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_e.htm
48. https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972
49. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2021/08/16/from-the-history-books-the-rethinking-of-the-international-monetary-systemhttps://maqam.najah.edu/media/uploads/2022/06/legislations/UNEP-FAO-RC-CONVTEXT-
50. 2015.Arabic.pdf https://www.fao.org/3/na145ar/na145ar.pdf
51. https://www.hawkamah.org/files/shares/ESG_Arabic.pdf
52. https://www.un.org/ar/observances/biological-diversity-day/convention#:~:text
53. http://data.un.org/Glossary.aspx?q=pollution#:~:text=1.,%C2%A9%202023%20%2D%20Conditions%20of%20Use
54. https://unece.org/sites/default/files/2021-05/1979%20CLRTAP.e.pdf

55. https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%84
56. https://cites.org/sites/default/files/eng/prog/Livelihoods/case_studies/2.%20Bolivia_vicuna_long_Aug2.pdf
57. UNEP/OzL.Pro/WG.1/22/6
58. https://unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles.
59. https://www.preventionweb.net/files/resolutions/N0263691.pdf
60. https://doi.org/10.1787/9789264265455-ar
61. http://dx.doi.org/10.1787/9789264115439-fr
62. https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992
63. https://www.ohchr.org/ar/publications/special-issue-publications/corporate-responsibility-respect-human-rights-interpretive
64. https://oia.gov.om/Index.php?r=site%2Fnewsview&nid=oia-publishes-code-of-governance-for-oia-entities-al-murshidi-the-royal-decree-572021-promulgating-the-system-of-oia-has-permitted-us-to-implement-the-code-of-governance-as-per-best-practices.
65. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1
66. https://www.unido.org/sites/default/files/2017-07/SCD_DIVISION_AB_0.PDF
67. http://www.moenv.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/ اتفاقية_ استوكهولم.pdf.
68. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/636/91/PDF/N0263691.pdf?OpenElement
69. http://www.tuac.org/en/public/e-docs/00/00/08/E7/document_doc.phtml
70. https://mneguidelines.tuac.org/sites/default/files/2020-11/TUAC_Guide-AR.CORRpdf.pdf
71. https://www.eos.org.eg/ar/page/110
72. https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf
73. https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf
74. https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/193098
75. https://legal.un.org/riaa/cases/vol_III/1905-1982.pdf
76. https://www.dmcc.ae/ar

(ISSN: 2356 - 9492)

رابعاً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. **World Trade Organization**: Trade and Environment at the WTO, division WTO , Genève , April (2004).
2. Active with middle east and north African –Arabic published 2018-
3. **Karin Buhmann**, Corporate Social Responsibility – What Role for Law? Some Legal Aspects of CSR Corporate Governance – The International Journal of Business in Society, Vol. 6, No. 2 ,(2019)
4. **Vaibhav Choudhary,** Corporate Social Responsibility of a Corporation Under International Law: A Critical Study,(2010).
5. **Amy Sinden**, Power and Responsibility: Why Human Rights Should Address Corporate Environmental Wrongs THE NEW CORPORATE ACCOUNTABILITY: CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AND THE LAW, McBarnet et al., eds., Cambridge, 2007 Temple University Legal Studies Research Paper No. 2006-22 Temple University - James E. Beasley School of Law; Center for Progressive Reform, (2007).
6. **David N. Smith** , The Way We Think: Ethics, Health and the Environment in International Business, Asian Journal of WTO & International Health Law and Policy, Vol. 5, No. 1, (2010).
7. **Ilias Bantekas** , Corporate Social Responsibility in International Law ,Boston University International Law Journal 309-345Qatar Foundation (2020).
8. **Mugambi Laibuta**, Multi - National Corporations in Human Rights Protection and the Role of the African Union ,(2014)
9. **Guiding Principles** on Business and Human Rights Implementing the United Nations“ Protect, Respect and Remedy” Framework , HR/PUB/11/04United Nations New York and Geneva, (2011).
10. **John Ruggie**, Report of the Special Representative of the Secretary General on the issue of human rights and transnational corporations and other business (2011)
    enterprises, United Nations A/HRC/17/31/Add.3,25/5/2011.
11. **Gregory C Shaffer**, The World Trade Organization Under Challenge: Democracy and the Law and Politics of the WTO's Treatment of Trade and Environment

Matters Harvard Environmental Law Review, Vol. 25, p. 1-93, Winter 2001, 94 Pages Posted: 26 Oct 2005 Last revised: (2014).

12. **Maryse C Grandbois,** Le droit de l'environnement et le commerce international : quelques enjeux determinants. Les Cahiers de droit, 40(3)(1999) . **https://doi.org/10.7202/043561ar**
13. **Organisation mondiale du commerce**, METTRE LE COMMERCE AU SERVICE DE L'ENVIRONNEMENT, DE LA PROSPÉRITÉ ET DE LA RÉSILIENCE,ONU Environnement (UNE) est désormais appelé Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE) après la publication du rapport original en (2018). **WWW.WTO.ORG/FR / WWW.UNENVIRONMENT.ORG/FR**
14. **Ivonne Higuero,** How Wildlife Conservation Can Benefit Sustainable Human Development, UN Chronicle, WORLD WILDLIFE DAY (2020).
15. **Atish Rex,** Ghosh from the History Books: The Rethinking of the International Monetary System, August 16, (2021).
16. **Brown Weiss**, THE VIENNA CONVENTION FOR THE PROTECTION OF THE OZONE LAYER AND THE MONTREAL PROTOCOL ON SUBSTANCES THAT DEPLETE THE OZONE LAYER United Nations Audiovisual Library of International Law(2009).

(ISSN: 2356 - 9492)

فهرس المحتويات

مقدمة: ١٠٦٤
إشكاليات البحث: ١٠٦٧
تساؤلات البحث: ١٠٦٧
صعوبات البحث: ١٠٦٨
الهدف من البحث وأهميته: ١٠٦٨
نطاق البحث: ١٠٦٨
الدراسات السابقة: ١٠٦٩
منهج البحث: ١٠٧٥
خطة البحث: ١٠٧٥
الباب الأول:التنظيم القانوني للتجارة الدولية، وحماية البيئة ١٠٧٧
الفصل الأول:حماية البيئة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية ١٠٧٩
المبحث الأول:قصور قواعد الحماية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ١٠٧٩
المبحث الثاني:تأسيس لجنة التجارة والبيئة ١٠٨٦
الفصل الثاني: ترسيخ الاعتبارات البيئية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف ١٠٨٨
المبحث الأول: حماية البيئة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ١٠٨٩
المطلب الأول:ماهية تلوث البيئة في النظم الدولية والوطنية ١٠٩١
المطلب الثاني:الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف من سايتس ١٩٧٣ إلى ستوكهولم2001 ..... ١٠٩٣
المبحث الثاني :العلامة البيئية في ضوء مبدأ عدم التمييز ١١٠١
الباب الثاني :أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة المحيطة بالأعمال التجارية ١١٠٦
الفصل الأول :الشركات متعددة الجنسيات ومبادئ الاستثمار المسئول اجتماعيًا ١١٠٧
المبحث الأول:التعريف بالشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول المضيفة ١١٠٨
المبحث الثاني:معايير المسئولية الاجتماعية للشركات وفقًا للتوجيهات الدولية ١١١١
المطلب الأول :ماهية المسئولية الاجتماعية للشركات في النظم الدولية والوطنية ١١١٣

الفرع الأول:مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل عولمة التجارة ١١١٤
الفرع الثاني:مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات في قانون الاستثمار المصري ١١١٦
المطلب الثاني:استدامة الأعمال التجارية في ضوء المبادئ والتوجيهات الدولية ١١١٩
الفصل الثاني :آليات حماية البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري..... ١١٢٩
المبحث الأول: التدابير البيئية والوقائية ١١٣٠
المطلب الأول :معايير مواجهة التلوث من الأعمال التجارية..... ١١٣٠
المطلب الثاني :تقيد الشركات بمبدأ العمل الوقائي ١١٣٢
المبحث الثاني:تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري في ضوء مبادئ الحوكمة ١١٣٤
المطلب الأول :ملامح التنظيم القانوني لحوكمة الشركات..... ١١٣٥
الفرع الأول :ماهية حوكمة الشركات وخصائصها ١١٣٦
الغصن الأول :مفهوم حوكمة الشركات ١١٣٦
الغصن الثاني :الخصائص المميزة لمبادئ الحوكمة الرشيدة..... ١١٣٨
الفرع الثاني :أدوات الحوكمة في القوانين الوطنية..... ١١٤٠
المطلب الثاني :معالجة المخاطر البيئية والإفصاح عنها ١١٤٤
الفرع الأول :تحديد الالتزامات وتخفيف المخاطر..... ١١٤٥
الفرع الثاني :تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية..... ١١٤٧
الخاتمة..... ١١٥٠
قائمة المراجع..... ١١٥٣
فهرس المحتويات ١١٦٢